

فدائمه القبول عند القبول

[illegible]

یعنی یقیناً اشارت بہ اربعہ

[illegible]

عية **الاعراض** يمتاز بها **انواع الجسم** **والثانية** تلك **الاعراض** **واما** **المسماة** **فقالوا** **الجواهر** **انقسم**
فيم **والا** **الجواهر** **فرد** **ومنه** **في** **الهيكل** **والصورة** **في** **الطبيعية** **في** **الخارج** **بالنفسيات** **محددة** **لان** **التفاوت** **وبد**
بينهما **وبين** **الجنس** **والفصل** **اعتبار** **ان** **ما** **يتقوم** **الشئ** **ان** **اخذ** **بشرط** **لا** **شئ** **ان** **لله** **جز** **فان** **جسدا** **غير**
محمول **هو** **الاوليان** **ولا** **بشرط** **شئ** **لان** **جز** **ذهنيا** **محمول** **لا** **هو** **الاخران** **ولو** **تغيرت** **بالتات** **للان**
شئ **واحد** **ما** **هتبان** **او** **يكون** **اطلاق** **الجز** **ان** **احد** **يرى** **ما** **جد** **اصطلاح** **فذهب** **المسماة** **والاشرا** **قبول** **في**

تفسير في قول المتأخرين ان الاشياء صوريات بسيطة خارجيات عن عنها الليات حسب الشبه
للمتلكات والمجانيات الا انه ليس المتخرج منها بلا ملاحظة امر خارجي ذاتيا وبراهنيا واستدلالا عليه
بانه لو كان موجودا فاما بوجود الفرد فيقوم عرضي بحالين او بوجود مفاهيمه فلا يصح الخلط وبان الموجود
في الخارج متشخص بديته ويخرج على الأقل ان الوجود امر اعتباري فلا قد حيز قياهم بحالين وعلى الثاني
انه من الاحكام الملازمة للوهم كما ان الوجود في الاشياء لا يذهب الى وجوده مستدلين
بانه جزء الموجود في الخارج ويخرج بعد تسليم انه يجوز كونه جزءا عقليا فلا يلزم منه وجودا محلا وجودا

بعد بيان الجوهر واقامها وتعاريفها **اعلم** **عمران العرض** وهو الممكن الموجود في موضوع
بالعرض بقى واكتفى عن تعريفه بتعريف الجوهر والمراد بوجوده فيه لعلوا بالعرض لا التبعية في التخيذ
لعدم شموله للعرض المجزئات ومن ثم تجوز واقام العرض بالعرض كقيام السرعة بالحركة والنقطة بالخط
ورتبة بانها مارة الامور الاعتبارية اقام تسعة استقرا وظرفها جنس عال والعرض عرض عام لها
واستدل عليه تارة بانه لو كان جنسها لامتنع تصورها بدونها وارضى بانها من صفات العرض ما يعرض للموضوع
وعرض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقة فلا يكون ذاتيا وقيل الاقرب انه يقع كلفه جعل جنس لعدم

انذار الى الكبرياء
عن زكريا الثاني
وهو الاطلس ليس
بمستحسن في الخراج
طوبى والواجب ان
في منع الكبرياء

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول على الأول من الملائكة مستند لجزان التعريف بالحيثية وحدها والثاني انه
انما يستلزم خروج الفرض عن المحل لا خروج الفرض عن الفرض وعلى الثالث انه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتية
الاطلاع على الوضعية تأمل لانه **اما حكم** ورسم ناقصا بعض قبل القصة
الوضعية لذاته وقد يفسر بما يقبل المساواة واللامساواة وفيه انه لا بد من المساواة والاتفاق
في الكمال ان يقم انه المراد بالمساواة معناها اللغوية وانها لا تقتضي الى التعريف لانه لا يركب بالحيثية
وهو قسما لانه ان لم يكن لا جزا وحدها تركب وهو ما يوجب نسبة الى الجزئين بالسوية بل لا بد
اختصاص باحدهما كالنقطة بالنسبة الى جزء في الخط لا يمكن اعتبارها مناهية او بداية لهما ان
نهاية لاحدهما وبداية للاخر فنفسه وهو العدد فقط لانه حقيقة المنفصل ما يجمع من الوحدات
بالثبات ولا معنى للعدد سواه لانه مؤلف منها لا من راتب الاعداد لانه كل مرتبة منها نوع حقيقة
متمايز عن سابقتها من النوع الحقيقة لا يلو من الاخر على انه يلزم الترجيح بلامرجح والاستغناء
عن الثاني ولو لم يكن الشيء مقايضة في العشرة مثلا لكن انحصار العدد فيه انما يتم لو لم يعد للواحد عدلا
ولا تقتصر واحد الشرط يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا وازا فضل عنه لم ينقص
منه شيئا فيلزم مخالفة بالنوع لانه الحد والالات التقسيمات تسمى تقسيم الى ثلثة وثلاثة الى
وهكذا في ما اشترى من ان النقطة اجزاء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم التعلم مساحته لانه
اعراض لها والكلم المتصل ايضا قسما قسما مجتمعا الاجزاء في الوجود وهو موجود المقدار واقصه
ثلاثة الاول الخط مقدار التقسيم في جهة فقط والثاني السطح ما انقسم في جهتين فقط والثالث الجسم
الاعتق والجسم التعلم وهو المنقسم في الجهات الثلاثة او غير قسما لانه وهو الزمان فقط عند الفناء
ثلاثين بانه مقدار حركته تحت الحد و قيل هو الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك في

[illegible]

دینار

او تم مقصد بقدرت به روزگار آید و اول الفکر الاعظم آید

وقيل هو **الشيء** حركتها لانها غير قارة لان زمانه وينتج على الاول ان الاستياطين مختلفات وعلى الثاني
 ان الحكمة توصف بالسرعة والبطء لجلالها وعلوها **ان** يستدل بالوجوبين من الشك الثاني وقيل
 جوهري لا يقبل العلم لذاته لانه لو وقع الكمال في زمانه يندرج وجوده صاعداً وعدمه وينتج بان ان ارد
 بالظرف الزمان الموهوم في زمانه الموهوم فغير مفيد ويعارض بان لو وجد الكمال في زمانه فان كان
 عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والايتم وعلى المذهب الثالث ليس من الكم فضلاً عن المتصل
 هذا والمعلوم انهم انكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجمعة او امور عديدة والعدد امر اعتباري
 والزمان وهو في ذكره لا يندرج طول ولا يعقد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويو
 يده صحة جملته على المعدود وبعد الفراغ من الكم الذم صواب وجود امر المقولات النسبية اعلم
 وجود امر الكيف في شئ الجذات بخلاف الكيف شرعي فيه وقار **واما كيف** وكم ناقصاً
 بعض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة وقد اقيم المراسم بالنسبة توقف تصور غير **ف**
 فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورهما على تصور اجزائهما بالكيفية المكتسبة يمكن حصولها
 بالبدئية واعتراض بان العرض لتوقف تصورهما على تصور الموضوع ما هو في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة
 وتوقع بان المتوقف مفهوم العرض والكيف ماضيه ولا يلزم من توقف الاول توقف الثاني وهو بالاول
 سقار على ان يعترف ان لا اصاصية محسوسة فانه راسخة فانفعاليات كالأول والعلة والآفا
 نفعالات كحق الجمل والاحساس اما جهاً بالثبات والباقى كالمادة واللامسة كبرودة الماء والصفة
 كالصورة او اثباته كالمركبة او هيئة نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية ولا ينتقض نحو
 الحيوانية والعلم ما هو ثابت للواجب تعالى اما لان الاخصاص اضافي بالنسبة الى الجواهر اولاد الدنيا
 بت له تعالى لا يندرج في احد المقولات وهو ان لم تكن راسخة فاقالة كاول الكتابة والآ
 البسوس

ان المقادير على الاول ان زمانه **ان** يستدل بالوجوبين من الشك الثاني وقيل
 ان زمانه غير قارة لان زمانه وينتج على الاول ان الاستياطين مختلفات وعلى الثاني
 ان الحكمة توصف بالسرعة والبطء لجلالها وعلوها **ان** يستدل بالوجوبين من الشك الثاني وقيل
 جوهري لا يقبل العلم لذاته لانه لو وقع الكمال في زمانه يندرج وجوده صاعداً وعدمه وينتج بان ان ارد
 بالظرف الزمان الموهوم في زمانه الموهوم فغير مفيد ويعارض بان لو وجد الكمال في زمانه فان كان
 عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والايتم وعلى المذهب الثالث ليس من الكم فضلاً عن المتصل
 هذا والمعلوم انهم انكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجمعة او امور عديدة والعدد امر اعتباري
 والزمان وهو في ذكره لا يندرج طول ولا يعقد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويو
 يده صحة جملته على المعدود وبعد الفراغ من الكم الذم صواب وجود امر المقولات النسبية اعلم
 وجود امر الكيف في شئ الجذات بخلاف الكيف شرعي فيه وقار **واما كيف** وكم ناقصاً
 بعض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة وقد اقيم المراسم بالنسبة توقف تصور غير **ف**
 فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورهما على تصور اجزائهما بالكيفية المكتسبة يمكن حصولها
 بالبدئية واعتراض بان العرض لتوقف تصورهما على تصور الموضوع ما هو في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة
 وتوقع بان المتوقف مفهوم العرض والكيف ماضيه ولا يلزم من توقف الاول توقف الثاني وهو بالاول
 سقار على ان يعترف ان لا اصاصية محسوسة فانه راسخة فانفعاليات كالأول والعلة والآفا
 نفعالات كحق الجمل والاحساس اما جهاً بالثبات والباقى كالمادة واللامسة كبرودة الماء والصفة
 كالصورة او اثباته كالمركبة او هيئة نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية ولا ينتقض نحو
 الحيوانية والعلم ما هو ثابت للواجب تعالى اما لان الاخصاص اضافي بالنسبة الى الجواهر اولاد الدنيا
 بت له تعالى لا يندرج في احد المقولات وهو ان لم تكن راسخة فاقالة كاول الكتابة والآ
 البسوس

ان الجواهر
 البسوس

مقدمة

فلكة كالكتابة اذا استحكمت في موضوعها بحيث يمتنع زوالها عنه او يسهل فالاختلاف بينهما قد يوجه
 بالعارض او هيئته استعدادية من جنس الاستعدادات بالنسبة للمادة او لغيره في آلي كليم كما في امره
 فاستعداد شديد لعدم التأثير في عدم الناصر لصلابه وهي الكيفية الاستعدادية لعدم الناصر في
 القوة والاضغاط استعداد شديد للانفصال والناشر كاللين وهو يسهل الضعف الا
 قوة ولا يبعد رجع الضمين الى الصلابة واللين في ينبغي ان لا يوارى التسمية او قمل على معنى الا
 طلاق وفي التمثيل اشارة الى ان الحق ما ذهب اليه الامام من انها من الكيفيات الاستعدادية لا
 لا الكيفيات الملموسة كما قد يغيره غير لان في الجسم اللين ثلث امور الحركة الى صلته في سطحه وشكله
 التقصير المقارن لحدوثها واستعداد لقبولها والاولان يسايلين لادراكهما بالبصير فلان
 اللين فيتعين الثالث وفي الصلب اربعة الانعاز والشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات
 المختصة بالكليات وللقاومة المحسوسة بالتمسك ليست صلابته لوجود المقاومة بدونها في
 الهواء الذي في الرق المنفوخ فيه فيتعين له الرابع وهو الاستعداد الشديد نحو الانفعال
 ولهذه النكتة لان التمثيل بهما اولى من التمثيل بالمصاحبة والمراضية وهيئة مختصة بالكليات
 متصلة كالاستقامة للخط والتقدير للسطح او منفصلة كالغريزة للثقل والاولى ان يذكرها
 المصنف وما يقم من انها لا رجعة الى الكيفيات المحسوسة بالبصر فقيم انه ان اراد انها مبرزة بلا
 سلطة في العرف سوا وجد في الواسطة في الشبوت كما في اللون ام لا كما في الضوء فقيم الكيفية
 المتعلقة بالولوء اولاً وبالذات متعلقة بها ثانياً وبالعرض او مبرزة بها فقيم انه يستلزم ان يندب
 الابن فت الكيف فلا يوجه عالياً على انه لا تنافي بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة وما قاله
 عب من انه يود على القول بعبا تنافي نرم جنين في مرتبة حقيقة واحدة الا ان يقم ان الاقفا

اشارة الى عنوان الشكل الاول ذكره وهو
 مبرزة الكيفيات المحسوسة ليست من الكيفيات
 المختصة بالكليات مطروحة فقيم ان يقيم ان
 لا يفرق دون ان يفرق الى كونه محسوسة

الاربعة

الاربعه ليست اجناساً متوسطة والكيف ليس جنساً عالياً من باب التعاوي الاعتبارية لان عيات

وعوايه الثانية غير لانه لو ان ايدى بالعالى في كلامهم ما لاجنس فوهم جنس او لا خلافاً للمناطقه

فقد وجد بعد الفخر من الكيف شرع في الاعراض النسبية والتكلمون انكره هذا الا لا يبين ولذا قدمه وه قال

واما ابن وفهمه بان الحصور في الخير وقالوا انه اشبه حصول جوهه باعتبار اخر فانه امكن

تخلل ثالث بينهما ما فتراق والافاجتماع وان لم يقتر فانه كان مسبوقاً بحصوله في ذلك الحيز فهو

اوفي اخر فخره ولا يخفى انه تسمية الحصور القيد بامر افتراقاً اصطلاحية فايها انه من مقوله الا

ضامة كاخوة والمتضايفات افتراق نريد عن غيره مثلاً وعكس ففهم انه اذا كان اسماً فكيف

يكون منها نعم تلك الاضافه معناه اللغوي ولازم الاصطلاح فهذا من اشتباه المزدوم باللا

نرم وقس عليه الاجتماع وقالت الحكماء هو صهيده تحصيل للشيء حصوله في المكان

الحقيقه بان لا يزيد عليه وغيره لكون زيد في الاقليم وردة الامام بانه لا دليل على غير الحصول

لانها ان لم تكن نسبت لزم لوجه الابن كما او كفاً والافسك النسبة انما هي الى المكان بالحصول فيه **واما**

امام وهو الحصول او صهيده للشيء حصوله في الزمان حقيقياً كاليوم للصوم او لالا

لشهر للخوف فهو كالابن فشر لا انه ان يفصل الزمان عليه فحقه والافغيره والفرق بين

الحقيقيين ان الزمان الحقيقه الواحد يقبل الشراكه بين كثيرين بخلاف المكان ولم يقلوا الا

لاستلزام وجود الان لا امتناع وقوع الشيء في غير الموجود وهو معدوم لان طرف الشيء لا يتحقق

الا بعد انقطاعه وانقسامه والزمان ينقسم بالوضع فقط ومن هنا يظهر انه لا وجود له عند

المكلمين لعدم قولهم بوجود الزمان **واما اضافته** وهي النسبة المتكررة في التقبل

او العقول بالقياس الى الاولى كالأولاديه وتسمى هذه النسبة مضافاً حقيقياً ايضاً

والعقوله بالقياس الى الاولى كالأولاديه وتسمى هذه النسبة مضافاً حقيقياً ايضاً

وهو ان تلك الالهة ضعيفة لا سيما
من انهم ليسوا بايقابون العالى بالفض
وانه يوحى الى العلى الاولى ان تلك
الافاضه لو كانت كذلك والافاضه
ففي الاولاد ليس كذلك والافاضه
الكيف لو كانت جنساً لكانت كذلك
وهو انما انما هو من جنس في
اشكال اخر وهو ان جعل نوماً
منه شيئاً واحداً فم جعل نوماً
حقيقياً والافاضه اصنافاً وحده
اعتبارية لم يرد شيئاً ويكون
علام عليه جعل النفع في ما هو بها
الى القيد والمقيد
الانقسام الحصر بالنظر الى
في الكتاب ولا اعتبار بالانظر
الى غيره فلا ينقص احد
لجوان كونه كونه
الابن من
او بهذا الطريق لا بهذا الطريق
فلا يرد ان هذا التعريف
لاخذ المقس بالغير
الانقسام كونه كونه

وتكن مثال الفقه وتنفيد غيره على طريقه
الامتناع
الا لا التفاضل والاولاديه عليه
بما سلف في هذا المعطف
والعقوله بالقياس الى الاولى كالأولاديه وتسمى هذه النسبة مضافاً حقيقياً ايضاً

والعقوله بالقياس الى الاولى كالأولاديه وتسمى هذه النسبة مضافاً حقيقياً ايضاً

التسخين وقديماً انه هذا بنا في القول بان التسخين مرتبة في الكيف والتسخين فحرك فيه والجواب ان
 ان كونها فعلاً وانفعلاً لا قبل استقرار التأثير والتأثر وكونها كيفاً بعده ولذا قالوا ان الحاصل بعد
 الاستقرار لا يلزم من هذا لقبيل بل يجوز كيفاً او وضعاً وازداده او غير ذلك من الارض **واما**
 من حيث ما فيه الحركة والتحرك في الكيف

وض وهو هيئة تعرض للشيء جسم او لا

وليس له باله الجسم والافان ان يذهب الجسم الطبيعي يخرج الوضع الثابت للمقادير او الجسم مطم ولو تعليل
 خج وضع ما عدا الجسم التغير في المقادير وما يقم من ان لو لم يرد بالجسم نقص التعريف منعا بالثقل
 الشك ان يكون مقول الكيف فقيمته لا ملاحظة في الشك للاجزاء ولا نسبتها الى الامور الخارجية
 عنها فيخرج بقوله بسبب نسبة كما في البسيط او نسبة اجزائه كما في المكبات الى الامور الخارجية
 عنه كوقوع بعض الحواس في الارض وتفسير قوله نسبة بالشيء الثاني فيخرج وضعه الاجزاء
 او لمع الخلو وليس بمعد الواد والاصله واللا تتقضى التعريف مجاً بوضع مركز العالم الحاصل نسبة الا
 صور الخارجية فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل نسبة الى امور لا صلة فقط ولا بنا في هذا

جعلهم الوضع هيئة معلولة للنسبة لانه مخصوص باننا وجدنا ولا يبعد القول بان اطلاق
 على صالتهما بالاشراك اللفظي قيل هو المعنى وبسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض بالقرب
 والبعد والحالة لا القيام والقعود فانها وضعاً متغايراً لاختلاف نسبة الاجزاء فيها الى الا
 ظل والخارج وانما اعتبر في ما هيته الوضع نسبة الى الخارج ايضاً لتلازم القيام بعينه
 انما سأل ان العالم اذا قلب حيث لا يتغير النسبة صه فيما بين اجزائه كانت الهيئة المعلولة لذلك
 النسبة باقية بثبوتها والقول بان الاجزاء التحمانية في القيام فوق الاجزاء الفوقانية في الاطلس
 منفرج بانها رجعت الى النسبة الى الخارج لانه التحية عبارة عن القرب الى المركز والبعد من

من الميسر والفوقية بالعكس واعتراض على دليل اعتبار النسبة الى الخاء جري بان اللانم منه اشتراكهما
 في معنى الوضع الذي هو جنسهما فان افتراقهما بالفصل لما حصل من النسبة الخارجية واجب بان يرد
 الجنس والفصل متحدان وجوبا ومعللا فلا يتصور مقارنة حصته من الجنس لفصل ثم مفارقة
 الى فصل آخر فبذلك اعتبار النسبتين في الوضع ثم الاوضاع قد يتخالف بالنوع كوضع القيام والا
 تكاس وقد لا يتخالف به كواضعا المتكمن من انقلاب سطوحه وتكون بالطبع كالقيام وبخلاف
 كالانكاس ويؤيد فيه تضارضا فيهما رتبة وضعف الاشياء قد يوجب اشتباها او اختلافا
 واعلم ان المتكلمين قالوا لا وجود لاعدالين مع الاعراض النجس واستدلوا عليهم بان لا يوجد
 في الخاء جريان لان كائنا في زمان فلم يمت ونقل الكلام اليه وصلح جازيت والاضافة لو وجدت في محل
 في محل والاضافة اضافة بين الخاء والحل ولها حلول اخرى في الوجود والملك والفعل والانفعال
 لو وجدت فيهم لكانت ذات وضع وملك وفعل وانفعال فنقل الكلام اليها في الوجود والاضافة
 بان اللانم من الدليل اضافة وجوده كلفه من افرادها وهذا سلب الخاء هو لا يقتض السلب بل ان
 هو مدعا كنه فلا تقرب له والذي يظهر في هذا الجواب بان في الخاء انه يمكن الجواب فيه بان الدليل بان
 في الين هو قولكم بوجوده في الفعل والاضافة اليه اما يلزم ذلك لولم ينسبها الى فاعل ومنفعل لا يحتاج
 الافعال والاضافة في الحقيقة وهو كمن لوجوب انهما ما بالعرض اما بالنسبة وانت ضاير بان في الدليل
 لكونه ملزوما للدعوى وجاز ان يكون اخص لا يستلزم فاصح **بعد تفصيل الجواب عن العرض** بانها
اعلم ان المقولات الالاق لا منها جنسها **وهي عشرة** المذكورة في الكلام من قبيل الذك عيب ولا يبعد
 جعل العشرة صفاتها على معنى ان الامور التي يمكن ان تطلق عليها هذا المركب لتوصيفها بقطبي
 عن ملاحظة المعنى الثوري لا على معنى ان الامور التي تسمى بالامر يعلم التسمية وهو مجموع هو هذه الامور

مور وفي نقدانه يتبادر عنه انه اذا كان الجوهر عرضاً عاماً يطلق على امور اخرى صدامي ان المظهر عليها المظهر
 الاربعة عشر تأمل الاول الجوهر الثاني الكلمة الثالث الكيف والرابع الالوان والى ص الحاشية والاربع
 درس الاضافة والاب الملك والخاص الفعل والتاسع الانفعال والعاشر الوضوء والحاشية فمعرفة
 فيها ان لم يكن الجوهر عرضاً عاماً لا قوام له كالعرض اى كان العرض عرض عام لا قوام لها التسعة
 اذ لو كان الجوهر عرضاً عاماً لها الكان لكان منها مقولة على حقيقة فتسعد القول بالاربع عشرة وقد ثبت
 يستدل على عريضته بان لو كان جنساً لها لكان لكان منها مكابرة الجنس الفصل الثاني بطلان النفس
 منها تعقل الماهية البسطة الحادثة فيها فلا تلزم مركبة لا قوام الحاشية بانقضاء الحاشية بانقضاء المحل
 وقد يتصور بان انما يتم لو كان التركيب من جنس الفصل مستلزماً للتركيب الحاشية من الاربعة عشرة
 وهو ممنوع ويعارض بانها تعقل الماهية المركبة فلا تلزم بسطة والا لانقسامها لهما ويخرج على الثالث
 ان تصور المركب تدعى فيكون ان لا يجتمع اجزائه في التصور وعلى الاول ان التعالي بين الاربعة اعتباراً
 فكيف لا يستلزم الحاشية نعم لو قيل بنوع الحاشية الطبيعية الحاشية لا يجتمع لئلا يكون له المستلزم والا لاعد
 الاربعة والصورة من اقسام الجوهر بقية ان برزانه واحدة جنساً لا قوام له التسعة لا قوام العرض التسعة ثم
 ينبغي ان يريد ولهم يكن الوجود جنساً للجوهر العرض فتكون مقولة واحدة والا لكان جنساً للجوهر فيكون
 مقولتين والا لكان جنساً للجوهر عرضاً عاماً فيلزم المقولات الستة ولا النسبة جنساً للمقولات الستة
 فيلزم المقولات الاربعة ولم يكن ما فيها انواعاً حقيقة فيلزم لكان جنساً مفرداً لا عالياً ولم يكن المقولات
 على عشرة جعل النقطة والوحدة منها التوقف على الحاشية المذكورة وهو محتم وقد يستدل عليها
 بان الوجود مقول بالتركيب على الجواهر والاعراض وتيقن لكان منها موصوفات في وجوده فليس بجنس
 لهما وبان المعنى من الجوهر ذات الشيء حقيقة فيلزم راضاً فيما حتم ومعنى العرض ما يعرض للموضوع

[illegible]

نسبة

وهو من الاشياء انما يكون بعد تحقق حقيقة فيلزم عموماً خلافاً فيما اتم وصفاً للعرض ومن هنا ما فيه وبان النسبة
للاعرض النسبية كالعرض لها فانهم لا يقصدون بها ما قد دخل النسبة في ذواتها
سواء الاضافة وبان المراد بالعالى مصداقاً لا جنس فوترها كما ترى فان ان يكون بعضها او كلها اجناساً
مفردة وفيه ضعف لانهم كثيراً ما يكون العالى بالمفرد وبان المقسم صرح الاجناس العاليت لما يخط به
مقولنا ان الماصيات المندرجة تحت الجنس في هذه العشرة فلا يقدر وجود وجود النقطة والوحدة ما
لم يثبت قول كل منهما على ما فهمت قول الجنس وكون ما فهمت اجناساً ولم يثبت شيء منهما الجوان قول كل منهما
قولا عرضياً وكون ما فهمت انما صامت صفة الحقيقة او انواعاً حقيقة وفيها جواب عن ما تارة بانها عرضية
واخر بانها مستندة جات تحت الكيف وتجب على الاول لانهم قالوا بوجود الوحدة والمثبوت وجود النقطة عند
وعلى الثاني انهم يستلزم بطلان صفة الكيف في الاقسام الاربع لعدم اندراجها تحت شيء منها ولما كانت دعوى
انحصار المقولات العرضية التي احسنا عالية والنسبة غير مبنية اشياء قبل فافهم اننا
بعد اثبات الدعوى المانع انما لم لو ثبت ان هذه الاجناس عالية ومم لجوز ان يكون ما تحت كل
اصول مختلفة الحقيقة وهو عارض لها ولو لم تكن ذاتية فيجوز ان يكون واحد منها او اكثر بخلاف تحت
جنس آخر فيكون الداخل جنساً ان كان ما فهمت اجناساً ولما كان النوعا حقيقة وثبت ان
للعرض جنس عالٍ بها وهو مم لجوز مقولة اخرى هو جنس عالٍ مغاير لها لا ترى ان بعضهم عند الحركة مقولة
وهذا آخر ما اردنا ابراره والحمد لله العليم والصلوة والسلام على الرسول الكريم وعلى آله وصحبه ما دام جنس

النعيم قد وافق اقتسامه لعشر فلت من رمضان جعنا الله من عقابكم بركة سيد المرسلين

وسنة الف وثلثمائة وتسعة وعشرين قد تم شرح المقولات كتابه من مصنفنا
علامه رحمه وحيد عصره حضرة مولانا شيخنا القراءه الله اجعله
محفوظاً بعيش بعد ومجد وسبح واخرام وافطرمة السيد الحسن
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الاقيان والاكفاب القويين
بسم الله الرحمن الرحيم
لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

عن علي

الحمد لله الذي جعل العلم بالكلية والجزئيات : الهادي للعقول إلى حل أصعب العقول يعرف الكتب النصوص
والنصديقات : والصلوة والسلام على محمد الذي بين أجزاء الاسلام : وعلموا وصحابه الهمة : **اما**
بعد فان الرسالة المشهورة بآراء القضية : التي ألفها الميرزا المحقق : والفاضل المدقق : ذي النظر الرقيقة
العالم بالعلوم العقلية والفنية : مولينا على الفرج : عليه رحمة الله الملك المجتهد : لما كانت مشتملة على
مسائل دقيقة : وتحقيقات عميقة : ورموز خفية : وكان سنية : امرت ان استخرجها من حائل
عقد الغاظها وصاينها : ويوضح العناصر من صاينها بعبارة رقيقة : وتقريرات شائعة :
وسميته بمهجة السنية : بشرح أجزاء القضية : وبالله التوفيق **قال المصنف محمد المصطفى**
في صفته الرسالة بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى
على محمد المصطفى وآله وصحبه المجتهدين : تأتيا بالكتاب : وعلمنا ما في **هذا**
في هذا الباب **مقدمة** القضية اما ملخصة : وفي الجملة : الخبرية الحاكمة عن الواقع
او معقولة : وفي معناها : القضية قول ملغوظ او معقول : يصح ان يقال لانه انه
صادق فيه او كاذب : فان حكم فيها بوقوعه : فهو سني : لشيء اول : وقوعه سميت
حتمية : والحكم عليه بوقوعه : الحكم به : محمول : كقولنا : زيد قائم : والاسميت
شرطية : والحكم عليه بوقوعه : الحكم به : تالبا : الشرطية : ان حكم فيها بوقوعه : اتصال تحقق
مضمون القضية : بمضمون قضية اخرى : او لا : وقوعه سميت متصلة : قولنا : كانت الشمس
طالعة : فالتاليها : موصوف : او ليس : كانت الشمس طالعة : فالليل : موصوف : او بوقوعه : انفصال :
اصدا : عن الآخر : او لا : وقوعه سميت منفصلة : قولنا : كانت حاكمه : بالانفصال :
الصدق : والكذب : او بسلطه : كذا : الانفصال : سميت منفصلة : حقيقة : كقولنا

بالقول لا ضارة او انصاف
الفصلية : فان الجملة : قد تقدمت نفسها
وتبين ان يكون كذا : بالعقل : لنفسه : لانها الحكمة
حقيقة : والعقول : آلات : او يقرب منها : كذا : والعقول
بجميع الطرق : ان الكتب : النصوص : التي
واحد : وهو القول : ان الكتب : النصوص : التي
بالجميع : ما فوق : الواحد : لا يتجاوز : انما
لانما : ينبغي : تعدد : انما : كل : الطريق : او
انما : ضارة : المصدر : الضمير : انما : على : هذا :
هذا : الضمير : انما : ضارة : انما : ضارة :
القضاء : على : الفرق : انما : ضارة :
انما : كل : على : انما : ضارة :
الربوت : مفهوم : مفهوم : والادب : ما يفهم
من : اللفظ : لا : ما يقابل : الذات : قوله :
فان : نسبة : القيام : الخ : بل : مطابقة : لما
نفس : الاس : مثلا : للظاهر : وعند : المنقذ
صين : المحرك : هو : القائم : مع
الموضوع : وهو : ذات : زيد : في : حالة
الوقوع : وغير : متخالف : غير : حقل : للبيان

هذا

[illegible]

أي ثبت مفهوم المحرر لذات الموضوع لأن المراد من المسند إليه الذات ومن المسند المفهوم فقولك زيد قائم حلتكم
 من ثلثة اجزاء الموضوع الذي هو ذات زيد والمحرر الذي هو مفهوم القائم والنسبة النامة الجبرية التي هي ثبوت مفهوم
 القائم لزيد أي اتحاده معه فعنده ان مفهوم القائم ثابت لزيد ومتحد معه وفي المتصلة الموجبة اتصال التال بالمتحد
 أي تحقق التال عند تحقق المقدم فقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حلتكم من ثلثة اجزاء المقدم الذي
 هو الشمس والتال الذي هو النهار موجود والنسبة النامة الجبرية التي هي عبارة عن اتصال وجود النهار بطولوع الشمس في
 الموجبة المنفصلة اتصال التال عن المحرر عن المقدم أي صفاة له اما صفاة او كذا باكانه الحقيقة وصفاة
 فقولك كانه صانعة الجمع وكذا ففقط كانه صانعة الخلوة في المسالبة أي النسبة النامة الجبرية في سالبه الجبرية والمتصلة والمنفصلة
 انقطاعه لانه أي سلب المحرر عن الموضوع بمعنى عدم اتحاده مع في الحقيقة فخر زيد ليس بقائم وعدم اتصال التال
 له بالمقدم بمعنى عدم تحقق التال عند تحقق المقدم في المتصلة فخر ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وعدم
 انفصال التال عن المقدم بمعنى عدم صفاة له في المنفصلة فخر ليس ان يكون زيد اسودا وكذا **تقبيل** يفهم من
 كلام القوم وكلام المصنف رحم الله تعالى في هذه المسألة ان قدام الحكماء لم يثبتوا النسبة بين بين قطعا الا شرطاً لظهور
 انهم ثبتوها شرطاً على حقيقة بعض المحققين وقالوا ما حاصله ان نفس الثبوت والاتصال والانفصال السما بالنسبة
 بين بين خارجة عن الاجزاء الثلثة مثل خروج البصر عن العيني عند تداء الحكماء لانهم لم يعتبر بها قطعا فظهر بطلان
 ما اشهر من ان تداء الحكماء انكر النسبة بين بين بالحكمة وجعلوا الوقوع واللا وقوع عبارتين في الحقيقة عن قوام
 والمحرر بالموضوع وعدم اتحاده مع وفي المتصلة عن الاتصال واللا اتصال وفي المنفصلة عن الانفصال واللا
 انفصال وعن وقوع الاتحاد واللا وقوع وعن وقوع الانفصال واللا وقوع وعن وقوع الانفصال واللا وقوع وانما اشبهها
 المتأخرين وجعلوا الوقوع واللا وقوع عبارتين عن كونهن زيد قائم او ليس بقائم ان القائم متحد مع زيد و
 ليس بمحدد وعنده المتأخرين ان اتحادهم مع واقع وليس ولا يخفى انه فاسد من القدام من عرفه التصديق با
 وذكر ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا شك ان النسبة التي حكم عليها بالوقوع واللا وقوع هي النسبة المشتركة بين

فكل من الوقوع واللا وقوع بناء على ما اشهر عن القدماء
 مشتركة لفظية بين المعاني الثلثة فالوقوع بين الاتحاد و
 الانفصال والانفصال واللا وقوع بين الاتحاد و
 على أي الاخير فان كلاهما مشترك معنوية على ما ينبغي
 كما لا يخفى بغير وجه **رحم الله**

وبعد ان انكشف كوننا في الارض
 بالانوار المحيطة بالوجود
 من الانوار فان يكون ذلك
 فسادا بوجوبه

الموجبة والسالبة ولو سلم انه تعبير بالانوار فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تفصيل الاتحاد اذ الاعلام انما
 تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد مخصصا بغير ما بين الموجبة والسالبة فماذا انكشفها القداماء بل انهم لم يقرروا فيها شيئا
 فكيف ينكرون فيها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء القضية كما نرى المتأخرين نعم ينوقف على تفصيلها الحكم
 بالوقوع واللاد وقوع لكن ذلك المتوقف لا يستلزم كونه من اجزاء والالكان البهر من اجزاء القضية في قولنا الموصفة
 عدمية لتوقف تفصيل الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية ونافيا بين الطرفين فانهم هذا المقام فانه قد
 ذكر في اقدم الاعلام انهم قد فصلوا النسبة بين بين شيئا كانت او انفصالا او انفصالا وان كانت قبل النسبة الثابتة
 الجنية ومقتضى عليها حقيقةا وتعلقا الا انها مقيدة بكون الطرفين متماخرين عنه كذا فعل كذا المقيد بها عن الدامة
 وقيدها عن الطرفين شرطان القضية ونفسها شرطانها مما لا يعقل له وجه وخروجها عن المقيد بها لا يوجب خروجها عن
 القضية كما ان خروجها عنها لا يوجب ذلك وكان ان خروج البهر عن العدم لا يوجب خروجها عن صير المركب لاضافة
 فالصواب ما قاله المنصف رحمه الله من ان التامة عند قداماء الحكماء في الموجبة الثبوت وغدا السالبة الانتفاء والكون النسبة بين
 بين ولا يلزمهم من توقف الحكم بعدم الاتحاد والانفصال والانفصال على تفصيل هذه الامور الثلاثة القول بوجود نسبة
 بين بين حتى يلزمهم الوقوع فيما اهرى بوا كما لا يلزم المتأخرين من توقف الحكم باللا وقوع على تفصيل الوقوع القول
 بوجوده اراض غير النسبة بين بين مشترك بين الموجبة والسالبة هو الوقوع واللا وقوع حتى يكون ذلك الامر
 نسبة اخر بين بين البنية فتأمل **وهو ايضا** قداماء الحكماء ان ادراك الموضوع حقيقةا او حكما فبشمل
 المقدم في الشريعة او الكلام على حدته العاطفة والمطو في التقديم وادراك المحرر لادراكه صفة حقيقةا وحكما
 فبشمل التامة في الشريعة تفصيلا وانما اتحاد ادراك المحرر عن ادراك الموضوع لان تأخره عنه واجب عرفا لا عقلا اما الاول
 فلان الذات مقدم على الصفة طبعيا فلتقدم عليها تعقلا ليوافق العقل الطبع واما الثاني فلانه يمكن للعقل ان يحفظ
 الصفتا ثم ملاخطة الذات واتحاد ادراك النسبة عن ادراك الطرفين لان تأخيرها واجب عقلا لتوقف ادراك النسبة
 على ادراك الطرفين فقالوا **ادراك النسبة** النسبة التامة الخيرية لها ادراكا فان احدهما تفصيل والاخر تفصيل
 فادراكها بوجه غيرا ان بل بتخييل او شك او وهم تفصيل **علم** ان من تفصيل النسبة التامة الخيرية فاما ان تكون العقول

لما هو البناء
 في نفس القضية
 في نفس القضية
 في نفس القضية

الحاصل عنده بحيث تشارعها النفس في نفس عجيبا من قبض وتسل والى كان خلافا لما بقا عند العقل كقولنا
في الغيب الحزب باقوتهم سيماله لذيذة في التفسير العقل مرة موهمة ام لا وعلى الاول تسر تحسبلا وعلى الثاني فاما ان تكون
فلك النسبة متساوية الطرفين بحيث لا يرجع عنه واحد منهما ففسر كما واما ان لا تكون متساوية فاما ان يحصل القطع
بأحدهما ام لا وعلى الثاني تسرهما ان كانت مرجوحة وظنا ان كانت راجحة وعلى الاول واما ان يكون ذلك الطرف المقطوع العقل
فسر كذا واما ان يكون الوجه ففسر كذا واما ان يكون مطابقا للواقع ولا تسر الثانية هما كذا والا ففسر ان كانت
بحيث لا يقبل التشكيك وتقليد ان كانت بحيث تقبل فهذا صوفا ان اربع منها ليست بقصد بقية لعدم الادعاء وهو الكذب
والثلاثة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى والبقية فصل في الاتفاق كما اشار اليه بقوله وبان عان ان اراد ذكر النسبة الثالثة
الجزئية بان عان ان اراد ان النفس كثرها على شيء من طرف النسبة وهو مراد من فسر الان عان يقبل النفس النسبة الثالثة
الجزئية قبول الافعال بالاضطرار وهو اعم من ان يكون جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق
بقوله حكم وتصديق والحاصل ان التصديق عندهم نفس الحكم لان الحاصل عند الخبز هو وقوع النسبة في الحكم
الحكم والتصديق يكون نفس الحكم والادراكات الثلاثة المتقدمة عليه ثم هو ما له ثم ان الادراكات الثلاثة على اطلاق
فمراد يتعلق بالوقوع وبالادراكات والتصديقا وحكما كما فهم من كلام المصنف رحمه الله تعالى وعلى تقدير تعلقه بالوقوع
فوقه بمرئى القاع واليجابا وثباتا كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله ويرصد بقى الموجبة عندهم والتصديق
الذي يتعلق بالوقوع ايقاعا واليجابا وثباتا وعلى تقدير تعلقه بالادراكات ويرصد بقى الموجبة واليجابا
واشار اليه بقوله والتصديق ويرصد بقى المتعلق بالادراكات وانتزاعا وسلبا ونفيا الايجاب والسلب فعليا
ان اختيارا بان كائنا من نفسهما من صفوة العلم فحق الايجاب والايقاع والاثبات الجزم الذي هو الاختيار
على بالوقوع ومعنى السلب والانتزاع والنفي الجزم الذي هو الاختيار بالادراكات وقيل انهما من مقولة الفعل عند
المتأخرين ومن مقولة الافعال عند المتقدمين قال المصنف رحمه الله في الحاشية وقد فطنت هذه الاسرار
تصديقه وتصديقه اليه على الوقوع في القضية الموجبة على النسبة الخارجية التي هي متعلقة بالادراكات والوقوع في
على الادراكات النسبة الخارجية التي هي متعلقة باحد الطرفين من الطرفين كذا في العلم على المعلوم والحاصل ان الايجاب والايقاع والا

الاثبات فلا يطلن على الوقوع والسلب والانتزاع والنفى على اللا وقوع على المذهبين الرائد مذهب قاض الحكماء
 ومناخبرهم كما ان الحكم عندهما يطلن على كل منهما ولا فرق من بيان مذهب قاض الحكماء في اجزاء القضية والقياس
 شرع في بيان مذهب مناخبرهم بهما فقال **المتأخرين** من الحكماء عطف على قوله قاض الحكماء العلم له المنا
 ين من الحكماء ذهبوا الى ان اجزاء القضية المعقولة تركب كنها بما ذكره فيما سبق او نقول الالف واللام في القضية
 للعلم الخا جمل المذكور اجزاء القضية المعقولة سابقا على القضية العقلية اربعة احدها المحكوم عليه موضوعا او مقندا
 وتأتيها المحكوم به محمول او تاليا وتأتيها النسبة الثبوتية في الموجبة والسالبة وهي التي تكون صور الوقوع واللا وقوع وتسمى
 تلك النسبة نسبة تقييدية لتقييد بها بالثبوت والانفصال والنسبة حكمية لورود الحكم عليها بمعنى النسبة النافعة
 الخبيثة التي هي الوقوع واللا وقوع من نسبة المرض الى العارض ونسبة بين بيني تال الصفة جملة تعلقه في حاشية المقتضى على النسبة
 بين المحكوم عليه وبين المحكوم به وهي المتصوغة بين الوقوع واللا وقوع وبين بيني كسبت بينت من بعض الزمان والاصل
 بين وبين الرين المحكومين او بين الوقوع واللا وقوع وبين المحكومين وبينها تدبر بهذا اللام وهو النسبة الثبوتية
 المسماة بالنسبة بين بين في القضية المحلية سواء كانت موجبة او سالبة ثبوت مفهوم انجمل للموضوع الزائدة في قوله
 زيد قائم ثبوت مفهوم القائم لذات زيد وفي القضية المنفصلة كذا الصيغة او سالبة انفصال التال بالقدم الثبوتية و
 تحقق التال عند ثبوت وتحقيق المقدم فظهر في قوله ان كانت الشرطية فالمراد بمرجوله تحققه وجوبها عند تحقق
 طوع الشرط في القضية المنفصلة كذا الصيغة او سالبة انفصال التال عن المقدم الزائدة التال لم المقدم يعرف
 في هذه العدة احراز ويجز او فرد منافات كون العدة المتألمة في كذا في وجا وكذا في سائرهما والخبر الرابع النسبة النافعة
 الخبيثة التي هي وقوع تلك النسبة النسبة الثبوتية المسماة بالنسبة بين بيني اول وقوعها الزائدة النسبة وتسمى حكما لو
 ردد الاذعان عليه تال في الحاشية والحاصل ان اطلاق اسم العلم على المعلوم او من اطلاق اسم المتعلق بالكر على
 المتعلق وتسمى حكمية لثبوتها لانه يوضح عليه الحكم بحج الآذعان من نسبة المدرك الى نوعه الاذكار والموضوع الى العا
 رض ثم انهم انما يشقوا النسبة الثبوتية المسماة بالنسبة بين بيني كما راوه في صيغة الشك وفحواه انه قد ينصو النسبة ولا
 حكم تمام ينصو النسبة لا يحصل الحكم ولم يجوزوا ان يكون صور الحكم هو بعينه صور الشك الثبوتية تكون صور الشك و

في قوله ان الحكماء عطف على قوله قاض الحكماء العلم له المنا
 ان الحكماء عطفوا على قوله قاض الحكماء العلم له المنا
 من الوقوع واللا وقوع فالحكماء عطفوا على قوله قاض الحكماء العلم له المنا
 بينا وان كان طينكا فليطرا بين الاذعان والكر

في قوله ان الحكماء عطفوا على قوله قاض الحكماء العلم له المنا

والنسبة والنسبة الوقوع واللاد وقوعه ليكون مودا لان عان وهو الحكم وقال القديس في جوابهم ان المدرك في صورة
 الشك هو المدرك بعينه في صورة الحكم عن الوقوع واللاد وقوعه والنسبة في الادراكات لان المدرك فانه في
 الاول مدرك بادر كذا غير ان عان في الثانية بادر كذا اذ عان فلا يلزم اجتماع المتناقضين اذ التقا وتبين
 الادراكين بالذات مع انه يزول الادراك ويحصل ادراك آخر بله فالاعتبار بين النسبة والنسبة
 لا يكون باعتبار المتعلق في كل صورة بل انه يكون باعتبار الذات واللون كما حصل في النسبة والنسبة في النسبة
 التي هي الوقوع واللاد وقوعه عند المتأخرين لا يتعلق بها غير الادراك الحكم الذي هو اذ عانها كما سيجيء في الفرق بين
 صورة الشك واليقين عند فهم ان تلك النسبة ليست معلومة في صورة الشك اصلا وفي صورة اليقين صارت معلومة و
 لهذا عرف الحكم بادر كذا وقوع النسبة ولا وقوعها ولم يخصه بادر كذا لان عان في الاعتبارات بين النسبة والنسبة
 باعتبار المتعلق كما باعتبار الذات واذا علمت هذا علمت ان من قال بغير كذا من الاربع لاحظ التقيد الاعتباري
 من قبل بذلك لاحظ الاتحاد الذي كانا اشار اليه المطالع ان اجزاء القضية عند التفصيل اربعة والحاصل ان الشارح
 رحمه الله نقل في الحاشية على ما من قوله ولا بادر كذا النسبة بوجه غير ان عان الى بقوله ومن نضار من اجل ان ادراك النسبة
 بغير ان عان نسبوها بان تصيد قبل اجزاء القضية عند فهم عند تمام الحكم بالذات لثلاثة لان المورد للنسبة
 والاذ عان شيء واحد هي النسبة وباعتبار اربعة لان النسبة من حيث انها مودا النسبة غير انها من حيث انها مودا
 الاذ عان ثم ذكرها بموارد المتأخرين من الوقوع واللاد وقوعه بقوله والوقوع عبارة عن مطابقة النسبة بيني وبين
 في نفس الامر **علم** ان معنى كون الشيء موجودا في نفس الامر هو موجود في حد ذاته اي ليس بوجوده وحققه وثبوته با
 اعتبار معتبه فرض فاض مثلا الملازمة بين طلوع الشمس وجود النهار محقق سواء فرض فاض واعتبر معتبرا ولا
 ونفس الامر عام مطلقا من الخارج فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر من غير عكس راعى من وجه من الذي
 لا مكان اعتقاد الكواذب كتر وجبة الخس فيكون موجودا في الذي هو في نفس الامر ومثل ذلك بمرئيه فاضا و
 راجية الاربعة موجودة فيها معا وبهذا بمرئيه حقيقيا واللاد وقوعه عند فهم عبارة عن عدم مطابقة اي
 النسبة بيني وبين **اي** في نفس الامر لان قبل يلزم في الجوابات صورة قوة السوابب كواذب وهو بطم قلت

اي ليس كل موجود في نفس الامر موجودا في الخارج

المطابقة وعدمها عند التكلم بحسب لالة اللفظ والمراد بالمطابقة هذا المعنى اللغوي والمطابقة التي ذكرت في نحو ٢
٢ وفي الصدق والكذب حتى يرد ان متعلق بالوقوع واللا وقوع لا النسبة بيني وبين ثم ان المحققين رجحوا ما ذهب
٢ القلاء ونقل عن الشيخ ما يؤيد ان قال في الشفاء القضية المحلية ثم بامور ثلثة الموضوع والمحرك والنسبة و
٢ ليس مجرد اجتماع الطرفين في الذهن كافي في حصول النسبة بينهما بل يحتاج في حصولها في الذهن الى ان يذكر
٢ الذين بعد اجتماع الطرفين فيه تصور لهما معهما النسبة على وجه الاجابة والسلب فاللفظ البصم اذا اريد
٢ ان يكون معنى الذهن يجب ان يتضمن ثلاث لالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخر على المعنى الذي
٢ للمحرك ودلالة ثالثة على العلاقة والالتباط بينهما وبالنسبة فاللفظ الدار عليها لابطه حكمها حكم الادوات قاله
٢ بعض الافاضل بل قد عرفت في هذا من غير ان يكون الاقفاط ثلثة لفظ الموضوع ولفظ المحرك ولفظ الرابطة ان
٢ الظن بل الواجب في الكلام ان كل معنى بلفظ فان ادخل في الرابطة النسبة بيني وبين بقيت النسبة التامة الجزية بلفظ
٢ يؤيد بها وان كان بالعكس فبالعكس والقول بانها بلفظ واحد وهو لفظ الرابطة كما ذهب اليه شارح الرسالة
الشمسية خلافا للظن بل فاسد ويمكن ان يقال ان الهمية التركيبية رضع لاحدهما ولفظ الرابطة للآخر لكنه يصح خلاف الظن
وتدبر في الصدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع وعدمها اذ المراد بالحكم هو النسبة كما هو اطلاق لفظ الحكم فان كان
المراد بها النسبة بيني وبين فيخرج صدق السالبة عن تعريف الصدق وتدخل في تعريف الكذب اذ حكمها الرابطة الصالحة
الذاتية النسبة الثبوتية ايضا يصح عليه فيصطابق للواقع وان كان المراد النسبة التامة الجزية بالمعنى الذي شتم
عندهم كان الصدق مطابقة للواقع ومطابقة لعدم المطابقة للواقع والكذب في الوجبة عدم المطابقة للواقع
والكذب في الوجبة عدم المطابقة للمطابقة وفي السالبة عدم المطابقة لعدم المطابقة ولا يحصل بهذا كما لا يخفى انتهى
ههنا اجازة نفية طوبى لها الخوف لا طناب **وهو** الرضا عن الحكم ان ادراك الحكم عليه بالثبوتية تمام الماتية
او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وكذا الاخر ان سوا كان موضوعا او مقادما والمراد على الاول ان ادراك نفس الحكم عليه
وعلى الثاني ان ادراك جزائه وادراك الحكم به سواء كان محمولا او تابعا وادراك النسبة بيني وبين تصور الماد به التصور
الساخر لا التصور الادبي للعلم كما لا يخفى وادراك النسبة التامة الجزية التي هي وقوع النسبة الثبوتية المسماة بالنسبة

التي وان ادعى بلفظ الرابطة النسبة التامة الجزية
بقيت النسبة بيني وبين بلفظ لا يوافق بوجه ما ذهب
لا اجتماع الحقيقة والجحان رده جميعا بان
دلالة الرابطة على النسبة الحكيم مطابقة وعلى
النسبة بيني وبين التزام التزام المصنوع
عطف على قوله كون الالفاظ ثلثة اي يدل على
ساد من ههنا ثم تعريف الصدق والكذب
وهو المطابقة لما في نفس الامر
ليس لها الاثمة اعتبارا من الاسم وما النسبة
ان زعموا وطابق الواقع اولاً بخبر
صفت بعد صفة اتصال الحكم وغيره
حسب الزعم المطابق واللامطابقة بخبر

الزعم من الفصل الرابع والنفيل

بين بين في الموجبة او لا وقومها في السالبة حكمه وان كان وتصديقها في السالبة في الموجبة والسالبة و
انما يقل كما مر به الا ان كان من ان النسبة الثالثة الجزئية لا يتعلق بها غير الادراك الا ان كان عندنا في
وتم تصديق الموجبة الخ يعني كما ان التصديق المتعلق بالوقوع يتم عند تقديره ايقاعا واجبا وانثابا والتعلق
بالادراك والوقوع انما هو في سلبا ونقيا كذا ذكر عند متأخر الحكماء ثم ان بعد ما عرفت هذا ذهب القريظي في اخر القضية
الى ان قسم العلم والتصديق الذي هو قسم من العلم **اعلام** ان قدام المنطقيين والامكان التبادلي من قبل علماء
المنطقيين قدام الحكماء والحال ان المراد به قدام الحكماء متأخر فيهم حيث سموه قدام الحكماء المنطقيين وسموا العلم
وبابيه متأخر المنطقيين كما مر في تفسيره بقوله ان في العلم مطلقا المنطقيين الحكماء مطلقا المنطقيين والمنطقيين ذهبوا
الى ان التصديق كما سبق بسيط لا جزئي ويقولون ان عبادة عن الحكم فقط لان التصديق لا كان بل كان مع الحكم وجودا وعلا
كان التصديق هو الحكم فقط ومما ذكرهم بالبسيط الخارج فلا بد ان في قسم العلم يقتضي تركيبة من الجبر ليس الفصل فلا يكون بديلا
لانهم من الاجزاء الذاتية والادراكات الثلاثة المتقدمة عليه اعني ادراك الحكم عليه وادراك الحكم به وادراك
النسبة شرط له لا شرط له في بعض المحققين وهو الحق لان قسم العلم الى قسمين القيمين غير التصديق والتصديق انما
هو لا اعتبارا في الحكم انما هو في الآخر بطريق يحصل به ثم ان الادراكات المستند بالحكم ينظر بطريق خاص يوصل اليه وهو الحق
النسبة التي هي ما عدا هذا الادراك بطريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فتقسم الحكم على قسمين
الحكم به ثم كرسر في التصديقات في الاستصحاب بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا
من العلم مستند بالتصديق كما هو مذهب متأخر المنطقيين لان هذا المجموع ليس له طريق خاص من لاحظ مفسر الفهم
اعني بيان الطرق الوصلة الى العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقييد ملاحظة الاختيار في الطريق فيكون الحكم حاد قسميا
مستند بالتصديق لكنه مشروط بوجوده وصحة بقية الامور متعلقة من ادراك القسم الآخر وقال المحقق عبيد السلام ان
الادراكات المستند بالحكم له طريق خاص وهو الحق لان ادراك ان النسبة واقعة او لم يست بواقعة اذا كان مع الايقاع
وهو ان نسب باختبار الوقوع اليها فطريقها الحق واما اذا حصل في ذهنه كونهها مشوبة اليها بالوقوع من غير
اختيار فلا يحتاج الى الحق فالكسب بالحق الادراك المذكور بشرط الحكم وليس كذلك الادراك لنفس الحكم كما زعمت بالحكم

وهو السبب قد ذكر في خواص شرح الشمية
اعني ان لا امتنان في الحق عند كلامهم حيث اجمعوا على ان المو
صل الى التصديق بشرط لا يشاء والموصول الى التصديق
في هذا الخطا بقوله لا واقع للاجماع فافهم حتى والا فباطل فزج
بالمصعب ان عند فعل الاجزاء حرفه الرفع صفة لا المو
صوله تدبر كقول التحفة وما ذكره البصري في انقول ما عدا
وما قبل وما بعد افردته كما صرح في ظاهره فزج

بل بعض اجزاء اعني الحكم الحق ولبانة اجزاء طريق آخر
الحكم المستند **اعني** اجزاء التصديقات مثل التصديقات
المفردة والتصديقات التقييدية فزج
الحكم وقوله فلا فائدة في تقييد بعضه وتعليق بقوله
لان اء لبعضه فزج وهو جعل المجموع قسما واحدا
من العلم مستند بالتصديق **ابن** وهو في ضمها الى
الحكم **ابن**

علمه لقوله لان قسم العلم والذهني
القسمين انما هو الاختيار في الادراك
فقيم للاصطفاة فاعلم فزج

فعل

فلو مقارنا به هذا الكلام وفيه نظر لان لم يبدع ان جميع الادراك حاصل بالجمعيه او نظريا ولو كان الحكم ادراكا
 او فعلا ان الكلام حينئذ على كون الحكم ادراكا وذهب مناخرو المنطقيين اعني الامام والدين الزيد قدس سره ومن تبعه
 الى ان المنطق مركب فالامام وتابعوه متفقان في كون التصديق مركبا ومختلفان في كيفية اجزائه **فالامام** ذهب الى
 ان اجزاء التصديق اربعة الاول ادراك الحكم عليه بكنهه او بوجه صادقه عليه مصحح للحكم عليه سواء كان موضوعا او
 متعلقا والثاني ادراك الحكم به كذلك سواء كان محمولا او تابعا والثالث ادراك النسبة كذلك فالمنصنف رحمه الله تعالى في الحاشية
 شية هو ادراك النسبة في الحقيقة ادراكا اما اذا كان اجزاء القضية اربعة كما هو عند ذهب متاخر الحكماء فكلوا ادراكين
 طائرين هما ادراك النسبة بين بين وتاثيرهما ادراك النسبة التامة الجزئية واما على ذهب التسليم الكون اجزاء القضية
 ثلاثة كما هو عند ذهب قهرا الحكماء فكلوا ادراكين ثابت لان النسبة التامة الجزئية لها ادراكا كان احدهما نفسا والاخر اذعا
 ان كما تراه فيما سبق ان ادراك النسبة التامة الجزئية بوجه غير اذعان بل بتخييل او وهم او شك ونفسه وباذعان حكم وتصديق
 وهو النفس المتخييل اعني بالتخييل حصول صورة النسبة التامة الجزئية بل اذعان وترتبة ذلك في الدير المحل فان صادرة
 احلى البدئية لا يحدث معها الترتيب في الوحد نصف الاثنين وفي غير ذلك كما في غير البدئية لمجرد ادراك نظريا او
 بدئيا خفيا فانه يتحقق صدق الترتيب فيه فيكون الادراك الاول عبارة عن حصول الصورة بل اذعان سواء كان
 قبل الترتيب او معه وبعده والادراك الثاني عبارة عن حصول الصورة عند اذعان فان قيل النسبة لها ادراكا تارة اذعان
 وتخييل وترتبة وتوهم فكيف يصح قولهم النسبة لها ادراكا قلت اجاب عنه المنصنف في تلك الحاشية بقوله واما الادراك الثاني
 ودي فقد ابرزنا انتقار قيدا لترتبة عند الادعاء عابثا بسبب الترتيب فعند اذعان فاذا وريه الادراك الاول اذعان
 على النسبة يرتفع الادراك الثاني لا يستحال اجتماع المتناقضين فقولنا عند اذعان لا انتقار لا يلزم كما يظهر عند التامل
 حتى في صورة الوهم غاية لقوله بوزن حتى ان الادراك الثاني في صورة الوهم ايضا لان الترتيب حصول صورة النسبة
 على سبيل تسار الطيفين والوهم حصولا بحيث لم يحصل القطع باحدهما وكانت موصوفة فظهر ان اذعان الوهم على
 نسبة بوزن الترتيب وشار بقوله فاعلم ان الادراك الاول والمرسوس بالتخييل هو الجامع للثاني بخلاف الترتيب والوهم
 فانه لا لاجماع فلا يلزم وجود ادراكات بل وجود ادراكين فقط هذا هو المذهب المعتمد عند المحققين لكن

قبل عند الاذعان برب التصو مطلقا لو كان تخيليا وترد دينا او تقيديا يخفى ذهب بعض المحققين الى الادراك
 الاذعان كما لا يخفى مع الادراك الترددي والتوهم كذا لا يجتمع الادراكات التخييلية في أي فحين في المقصود
 مطمنا عند الاذعان ادراك النسبة التي هي جزء من التصديق عند الامام ادراك واحد فقط وهو ادراكها
 بوجه الاذعان يعني فعل هذا الذنب ادراك النسبة ليس لها ادراك بل ادراك واحد فقط لانه لا يجتمع شي من البنية
 المذكورة انتهى كلامه رحمه الله تعالى في الحاشية مع شرح عليها فظهر منها ان في قوله وادراك النسبة قطعا مسافة فاعلم ان الخبر
 الرابع الحكم الذي هو فعل اختيار وهو ادراك الفعل ضد الرد والانكار يعني ان الامام ذهب الى ان الحكم فعل من
 افعال النفس الصادقة عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على كمال الاسناد والابقاع والانتفاع والسلب
 واليجاب وغيرها فالسيد قدس سره ثم قال في الحق انه ادراك لانا اذا رجعنا الى جدينا علمنا ان بعد ادراكنا النسبة المحكية
 المحكية والاتصالية والانفصالية لم يحصل لنا ادراك ان تلك النسبة واقعة وطابقة لما في نفس الامر وليست
 فقه الربط بقطابقة لما في نفس الامر بهذا الكلامه وقال المحقق عبيد الله ان ادراكه لم يحصل ادراكه بل هو ادراكه فتم كذا
 بغير ادراكه ففعل وان ادراكه لم يحصل شي سوى ذلك مطمنا فممنوع ان لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في
 ذهني كذا الشيء منسوبا اليه للوقوع ونفس الامر بالابد من الايقاع وهو ان نسب اليه الوقوع ونفس الامر باختيار
 فان العالم بالوقوع المعاند لا يرتفعنا كالكفار العالمين بصحة الرسال عليه السلام المعاندين له ولو روي هذا المعنى
 قدس سره الكلام على الوجه ان انهم وفيه نظر لان التصديق انهم وان ستم ان عين التصديق المنطوق لكن يجوز ان يكون التصديق
 الشرع معتبرا بمباشرة الاسباب وقرب النظر ورفع الموانع والكفار المعاندين ليس لهم هذه المباشرة ويمكن ان يقال
 لو حصل لهم التصديق الفوري سريرون دفعه والابقادون ويولون على الاوجه فاما فلذا لا يعد تصديقا وقال المحقق
 عبد الحكيم والتحقيق عند ان القول بفعالية الحكم الذي ذهب اليه الامام وتابعه مناه امر معنوي وهو ان الايمان
 مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه واله من الاخبار لا بد ان يكون فعلا اختياريا بالتصديق لا بد ان يكون
 فعلا اختياريا يقال ان الحكم الذي هو شرط التصديق اعني ايقاع النسبة او انتزاعها وهو ان نسب باختيار كذا
 فعل الخبر والخبر والتجربة وتسمه فعلا اختياريا والتكليف باعتباره وسياق تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى وتسمه كذلك

الفعل الاختيار حكماً وقبولاً وإن عاناً وتسليماً بل وبغير تصديها البتة كما في أصل اللغة ثم عرض بأنه يلزم على هذا ٢
 مصداقاً ما إن لا يكون التصديق قسماً من العلم إذ العلم ما من مقولة الكيفية بعينه الصفة الحاصلة أو من مقولة ٢
 نفعاً بعينه قبولاً لغيره من الصفات من المبدأ الفياض أو من مقولة الاضافة فيكون اضافة تخصه بين العالم والمعلوم
 وليس من مقولة الفعل اتفاقاً والفعل الاختيار من مقولة الفعل فيكون التصديق من مقولة الفعل فلا يصح كونه
 قسماً من العلم لأن المقولات العشرة صباينة فالجواب أن عدة الرتبة الامام التصديق الرتبة من الادراكات والحكم الذي
 هو فعل عنده قسماً من العلم ثابت باعتبار انجزائه الى التصديق وهو ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به و
 ادراك النسبة الى ما باعتبار انجزائه الى التصديق واما تصور ذلك الفعل الاختيار والتصديق بفانكته اي بفانكته ذلك
 الفعل فشرط ان يكون احدهما شرطاً موقوفاً عليه للتصديق لا شرطاً وجزءاً له ثم ان ضابطاً في الفيزين الفيزين حصوله
 التصديق عند حصول الحكم وعدم حصوله عند عدم الحكم بانه ان يقع اذ انصفا الطرفين والنسبة من غير مجرم
 بوقوعها وذلك قبل قيام البهتان فلا شك في عدم حصول التصديق واذ اجتمعنا بوقوع النسبة وذلك بعد قيام
 البهتان حصل الحكم فيوجد ما من اهلها الحكم وتاثيرها المجموع المركب من الامور الثلاثة والحكم والتصديق متحقق
 جزئياً فالامام يقول ان التصديق هو المجموع لان الحاصل عند حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق نفساً يقول
 القضاة ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند انجزائه بوقوع النسبة ليس الا الحكم فالتصديق يكون نفس الحكم
 وعرض على مصداق ما باننا لا نعني بالتصديق الا ما حصل من الحق والحاصل من ليس الا الحكم فقط فكيف
 يكون التصديق هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير ولا متغير حادث فالتصديق من الحق ابقاء الحادث على العالم لا متغير
 العالم ولا متغير الحادث ولا نسبة الحادث الى العالم اعني النسبة الحكمية لانا قد تصورنا تصديقاً قبل الدليل فما حل
 ثم اقول كلام المصنف رحمه الله تعالى صريح في ان الحكم عند الامام فعل وقال يعيرونه انه كان صريحاً وبين كونه فعلاً وادراكاً
 كما وقال المصنف رحمه الله تعالى من بعض المحققين ان الامام يرجع عن القول بكون الحكم فعلاً الى القول بكونه ادراكاً
 ثم شرع في بيان ما ذهبوا اليه الامام فقال **وبعضهم يسمونه** **الترتيب** الامام في ان التصديق مركباً
 في حقته مركباً فقط لا في اجزائه كصاحب الشبهة والمطالع والكشف والتحقيق الطر من ذهب الى ان التصديق

مجموع الادراكات المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة وذهب الى ان ذكر الفعل لا
 اختيار شرط للتصديق لا شرط كتصديق والتصديق بفائدته يعني كما ان تصور كل من ذلك الفعل والتصديق
 بفائدته شرط للتصديق خارج عن حقيقة كذا الفعل عند فهم كذا انما هو الفعل وتصديق والتصديق بفاء
 كذا عند الحكم مطلقا كذا الشرط وانما عدلوا عن مذهب الامام حيث جعلوا الفعل شرط لا شرطاً
 لا يكون الا لاجل ان لا يكون في علة التصديق قسماً من العلم كما لا يجوز من مقولة الكيفية عند فهم والفعل
 الاختياري من مقولة الفعل فان كان ذلك الفعل اخل في اجزائه لا يجوز علة قسماً من العلم لا بالسا
 مع بان يقم انه باعتبار اكثر اجزائه كما تقر في بيان مذهب الامام واجابوا عما استدلوا به على كون الحكم فعلاً
 من ان التصديق مكلف به والمكلف به فعل بالتصديق فعل دليل الضرر وهو انه ايمان والايمان مكلف به فثبته
 اوجه الاول منع الضرر انما لا يقوله والتكليف بالشرط يعني لانهم ان التصديق مكلف به بل المكلف به الشرط
 الذي هو الفعل على مذهب الحكماء والجمهور دون التصديق كالشرط الذي هو علم مذهب الامام فاصحوا اي
 اسلموا هذا هو المراد من عبارة المصنف رحمه الله تعالى وليس معناها ان كون الشرط وهو الفعل عند فهم مكلف به كما
 انظر يعني كما ان الشرط موقوف عليه للتصديق كذا الشرط موقوف عليه كانه شرط كما وهم والثاني
 منع الضرر الضيق واشار اليه بقوله او بالشرط الذي هو شرط يعني لانهم ان التصديق مكلف به بالمكلف
 به فكل الشرط موقوف على التصديق فاصحوا الفكرة انما التكليف بالايمان تكليفاً بالمسبب واردة السبب وهذا
 الجواب اشارة الى ما قاله القاضي الامدسي من ان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختيار
 رمت والثالث منع الكبر كما اشار اليه بقوله وان الماصوب لا يلزم ان يكون فعلاً بل حاصله مباشرة الا
 سبب يعني لانهم ان المكلف به لا يكون الا فعلاً بل اعم من الفعل كصلوا والحاصل من الفعل كما عنوا وهذا الجواب
 اشارة الى ما قاله العلامة التفتازاني من ان المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل يجوز ان يكون
 من مقولة اخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله بغير القوة وترتيباً لمقتضيات ورفع الموانع واستعا
 الفكر في تحصيل تلك الكيفية ونحو ذلك من الافعال الاختيارية فالمحقق التفتازاني اعتبر في التكليف بما

الراجح الايمان

اي الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة منع الضرر الضيق اي كادهم
 الادراك حقيقياً

انظر الى الجواب

يودى

١٥
 من البطلان في العلم
 الراجح من جهة التصديق
 على كمال الادراك متبوعا بالنسبة

يرد في الالزام مطلقا ولم يخصه بالنظر كما خصه الفاضل الأمل في ويمكن ان يقال ان الأمل في ذكر
 النظر على سبيل التمثيل وهو راجع الى مضمون المأمور به الى المفيد لكون التصديق نفسه مكلفا به وان لم يكن
 فعلا فقول الاختيار بمعنى المقدم الى المذهب المختار على حمل التكليف بالشئ على متعلقاته ونسب بعضها الى
 ان الالزام ليس بمرتبة التصديق بل مع التسليم فهذا لم يعتبر التسليم في التصديق واعتبر في الإيمان شرطاً وقيداً
 وكان الإيمان عنده نوعاً من التصديق الناطق الذي هو التصديق اللغوي بمعنى ان قصد بقاها صامقياً
 بالكسب والاختيار وتركز في الجوهر ثم اعترض على هذا صاحب الامام وتابعه بلزوم في العلم الواحد وهو التصديق مركباً
 من علوم متعددة والواجب ان ادراك النسبة القائمة بالخبرة كالنسبة التي تتعلق بالذات هي النسبة القائمة بالخبرة فمن
 له هيئته السري فيجعل الادراك كانه واحد يعني ان ادراك النسبة يكون متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث
 انها آلة للاختصاص بمعرفة الهيئته السري المحصلة للامر الواحد حقيقة فكما ان الحاصل في الخارج السري مع ان
 العمل لا يتعلق الا بالهيئته فكذلك الحاصل بعد المجزئ هو المجموع وان كان الاكساب متعلقاً بالادراك المذكور
 كما ان متعلقه هي النسبة الخبرية بمعرفة الهيئته للقصبة بسبب اصدارها عن الطرفين والنسبة امر واحد حقيقياً
 مغايراً للواحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفين ليس بالنسبة فمن هذا المذكور عرفت ان
 النزاع بين قدماء المنطقيين ومناخرينهم في التصديق لفظي لان المعنى عند الواحد وهو ادراك النسبة وال
 فاعا اوليت بواقعة فمن نظر الى الحاصل بعد المجزئ ليس الا الادراك المذكور قال بساطة ومن نظر الى ال
 ادراك المذكور بمعرفة الجزء الصوري والحاصل بعد قامة المجزئ ادراك واحد متعلق بالقصبة قال بتركيبية ومن
 نظر الى انه لا يكفي في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان اد
 را كما نصوباً متعلقاً بالقصبة مع ما لم يمت قال انه ادراك موضوع للحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور او
 مجموع الادراكات الثلاثة وعرفت ايضا ان اصمالات المذهب الحاصلة بحسب تعليل القصبة وترتيبها
 في حجب كون اجزائها ثلثة او اربعة وحسب بساطة التصديق وتركيبية من الادراك والفعل او ترك
 كبير من الادراك الموضوع للفعل ستة لكن بعضها مجرد اصمالات لا يذهب اليها احد الا وان القصبة ثلثة

لا يوزن حسب قدماء الحكماء

ويرد صاحب بغير من نسبة
 ويرد صاحب بغير من نسبة
 ويرد صاحب بغير من نسبة

ويرد صاحب بغير من نسبة
 ويرد صاحب بغير من نسبة

الاجزاء والثلاثة رتبة الاجزاء والثالث ان التصديق بسيط والرابع انه مركب من الادراكات الثلاثة والفعل
 والخامس انه مركب من الادراكات الثلاثة فقط والسادس انه مركب من الادراكات الاربع فقط والفعل كيصدر
 والتصديق بفائدة شرط لا ينظر فهذا محجة احتمال لم يذهب اليها احد هذا ما قاله والذي المحقق قد ظاهرا وعند
 في ان الاحتمال الخامس تركيبة من الادراكات الثلاثة فقط الغير المعروض للفعل والاحتمال السادس تركيبة من الادراكات
 الثلاثة المعروض للفعل فذلك نظر حتى يتبين كذا الحق ثم اى بعد ما عرفت تحقيق هذا ذهب الفريقين في التصديق
 ان ينقل عن الشيخ الى علي سينا من ان التصديق هو الادراك المعروض للحكم الذي هو فعل اختيارى قال المحقق
 بحيث ليس فيه المعروض بغيره القيام فانه بهذا المعنى هو نفس بل يشبه ذلك المعروض بغيره كما ان قيام المعروض
 بالمحل لا يجب كماله وتميزه في الخارج بحيث لا يلتبس بغيره كذا في مغايرة الحكم يكون موصلا بالماله وتميزه متعلقه
 الذي من حيث لا يتجزأ الترتيب والخفاء ولا شك انه بهذا المعنى عاين بالذات للنسبة الجزئية والجزء بالتابع وليس
 عدلها انه في كلامه وفيه تأمل ثم ان غرض المصنف رحمه الله تعالى بهذا البيان دفع توهم ان الشيخ قد ذهب الى محجة و
 راد هذا ذهب المتقدم لما توهم في عبارة ان من التصديق هو الادراك المعروض للحكم باننا انما نأخذ المصنف لانه من
 الحكماء مطلقا من ان التصديق بسيط في المراد بالادراك المعروض للحكم ادراك النسبة الثالثة الجزئية التي هي مورد
 في النسبة الاولى ومورد المعروض للحكم الذي هو الادراك والقول وانما اقوله في نظر لان التصديق عند الحكماء هو الحكم
 وعند الشيخ هو معروض الحكم اعني الادراك والحكم عند الحكماء ادراك وعند الشيخ فعل عاين بالادراك فكيف يكون انما نأخذ
 المصنف منهم بل ينبغي ان يكون بعيدا لان يقال مراده انه فاعلم به في محج البطله ويمكن الجواب بان مراد الشيخ
 بالادراك المعروض للحكم ادراك النسبة المقارن للحكم معني ان التصديق هو ادراك من حيث الحكم الا ان كان
 و مراد الحكماء من ادراك النسبة الجزئية باذعان ادراك النسبة المقارن بالادراك معني ان التصديق ادراك من
 حيث الادراك فيكون حال القولين واحدا لا في كون الحكم ادراكا وفعل هذا غاية ما يتيسر في تحقيق هذا
 المقام والعلامة بالتحقيق عند الملك العلامة وانما نأخذ المصنف الذي نقلناه عن البعض ممن تتبع الامام
 الفاضل ذلك البعض بتركيب من الادراكات الثلاثة وجعل الفعل شرط لا ينظر بان يقال معني ان التصديق هو

انما صار التصديق وصفا فيهم خفي

الادراك

الادراك الموقوف للحكم انه الادراكات الثلاثة الموقوفة للحكم الذي هو فعل كلفه شرط لا شرط وفيه نظر اذ يلزم على
هذا ان يكون ادراك النسبة وصاء يكون تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة وان يكون ادراك النسبة مع الحكم
عليه تصديقا آخر وان يكون مع تصور المحكوم به تصديقا آخر وان يكون مجموع التصديقات الثلاث تصديقا آخر
لانه ادراك موقوف للحكم في تعدد التصديقات المربعة ويلزم ان يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضه له
فتأمل في اي حين اذا كان ما نظر عن الشيخ ناطق الى مدعيه تابو الامام يظهر ان بهذا المدعي هو المدعي
القائل بتركيبه من الادراكات وجعل الفعل شرطاً قد نصب اليه بعض القضاة وهو الشيخ فلا يكون من نصيبها
مستحدا كما قال السيد قدس سره واشتهر ثم نقول كما تقر ان يطلق من على الحكم على الفقه لفظ وقوع النسبة
اولا وقوعها وكذا لفظ البقاء النسبة وانتزاعها على النسبة النافذة المجتبه مع ان قرنا في السابق وتساوي
قوع واللا وقوع فلا معنى لاضافة الوقوع واللا وقوع اليها فاقم وقع ذلك الاطلاق والقليل عندهم جيل
يقوله **واعلام** انه قد بطل من طرف القاضيه في ما اراد الحكم لا لفظيين عند عد اجزاء القضية
وقوع النسبة اولاً وقوعها او مجزأ عن وقوعها واذ عان لا وقوعها فاما اضافة الوقوع واللا وقوع
الى النسبة ببيان اي وقوع هو النسبة ولا وقوع هو النسبة فلا يلزم محذور او المراد بهما ان وقوع النسبة
ولا وقوعها المطابقة للنسبة وعدمها عدم المطابقة للنسبة الخارجة اي المطابقة وعدم المطابقة
عن اجزاء القضية بالسامح متعلق بملحق يعني ان ذلك الاطلاق من طرف القضاة من غير التسامح قال والحال
بجملته الشرح على انه لفظ يجعل صفة الشرط يعني يجعل صفة الشرط وهو المطابقة وعدمها اللتان
هيان هيئتان للشرط الذي هو النسبة النافذة كونها مع مطابقتها وعدم مطابقتها شرطاً في القضية
وبالجمله ان الشرط الحقيقي هو النسبة والمطابقة وعدمها هيئتان لها خارجان عن اجزاء القضية حقيقة
فجاء من الاجزاء تسامح وقيل انه متعلق بالمدعي ان كون المراد بهما ذلك سبب تسامح عدم المطابقة وعدمها
من اجزاء القضية او بالكون اي بكون وقوع النسبة ولا وقوعها من قبيل حصول الصفة اي من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف في الصفة الحاصلة فوقع النسبة ولا وقوعها مع النسبة الواقعة والنسبة الغير الواقعة قال

وايقاع النسبة وانتزاعها سواء كانا اي الايقاع والانتزاع
بمعنى وقوع النسبة اولاً وقوعها صح

في الحاشية ولا يلزم من كون الموصوف شرط في الصفه كذلك تامل انتهى الكلام بل الموصوف هو النسبة التامة شرط
وجزء من القضية وصفها اعني الوقوع واللا وقوع خارج عن الاجزاء واثار بقوله تامل الى خلافه
تقر سابقا من ان الوقوع واللا وقوع نفس النسبة التامة الخبرية التي هي جزء من القضية فالاول والثاني بل
بل في الاضافة بيانها والبواقي لا يخلو عن تلكه وبعد هذا وقال في اسنادي ومن غير اعتماد
مع قوله لجعل حشية الشرط شرط لجعل صفة الشرط وهو المطابقة وعدمها اللتان هما صفتان للنسبة بين
بين التي هي شرط للقضية عند القلاء شرط ثم قال قوله ولا يلزم من كون الموصوف شرط في الظن شرط
بل قد لا شرط والالتفات في قوله السابق في حاشيته لجعل حشية الشرط شرط والتأمل اشارة الى ان جعل الصفه
شرط مع جعل الموصوف شرط لا يعيد لا يقبله العقل السليم انتهى وفيه نظر لانه يقتضي ان قلنا الحكم انثبت النسبة بين
بين بالشرطية وان الوقوع واللا وقوع صفتان للنسبة بين بين عند المتقدمين والمتأخرين وليس كذلك
لكل ما عرفت من ان التحقيق انهم يشيرون النسبة بين بين قطعاً وان الوقوع واللا وقوع عند القلاء صفتان
ن للمحور وعند المتأخرين صفتان للنسبة بين بين فالتحقيق الحقيقي بالقبول على ذكره فاقوله من الكلام عن
المراد مع مخالفة من فهمهم فافهم بهذا المقام فانه قد ذكر في اقدم واحمد له على الانعام وبهذا انتهى الكلام على
تحقيقه لئلا يصيب حقيقة القضية والتصديق لا وقوع في عبارات بعضهم اطلاق التأكيد على تصديق
السالبة ذكر تحقيقه ذلك لانه من القوائد التي يهتم بشأنها خاتمة لرسالة وقال **واعلم ان**
القسم المقابل للنسبة السالبة اي التصديق بلا حكم فالسازج هو سب سباده من التصديق ليس مع حكم ساز
جالاته خال عن الحكم من مطلق العلم الذي هو قسم من مطلق العلم قد يسر على اصطلاح تصديقا
مطلقا اي في الموجبة والسالبة كما فهمت محاسبي وقد يسر اي القسم المقابل للنسبة السالبة على اصطلاح آخر
في الموجبة تصديقا وفي السالبة تكديبا لوجوب ذلك المذكور اي بيان على وجه يتضح كمنه وفي التسمية
على لسان الاصطلاح صين بهوانه على ما فهم من بعض تفهيمهم في النطقين المنبئ على تثليث
اجزاء القضية تصديقا والى في الحالة الاولى والثبوت اي عدمه والكلام من حذف العاطف وا

لعطوف

والعطف كما في قوله تعالى ببداية الجري والشر أي نسبة النامة الجري بوجه غير ان كان التبر الثبوت
في الموصية وعدمه والسالبة ثم في الحالة الثانية يذعن بانها واقعة في الموصية او بانها ليست بواقعة
في السالبة أي يذعن بتلك الثبوت الذي هو الوقوع في الموصية واللا وقوع في السالبة والمصنف رحمه الله
تعالى قد تضمن في العبارة حيث عبر عن النسبة النامة الجري أولاً بالثبوت وثانياً بالوقوع واللا وقوع
هذا غاية ما يتوصل اليه في توجيه عبارته والآ نظر العبارة مشتمل على اربعة اجزاء القضية بالنسبة
فعل قوله علمي تليث اجزاء القضية مشتمل على ثمانية فاعلم الناسخ والظن على تسمية اربعة اجزاء القضية فالمعنى
ان يصحر اول الثبوت أي النسبة بين بين التبر الثبوت في الموصية والسالبة ثم يذعن عن أي يترك
النسبة النامة الجري التي لا بد ركزها بالاذعان ويعبر عنها بانها أي النسبة بين بين واقعة أي صفا
بقه لما في نفس الامر في الموصية او بانها ليست بواقعة أي غير مطابقة لما في نفس الامر في السالبة فانهم
والا يخفى على من له معرفة بما ذكر ان الاذعان بان نسبة الاجاب عن الثبوت واقعة يستلزم الاذعان
بان نسبة السلب عن عدم الثبوت أي عدم ثبوت المحل الموضوع ليست بواقعة بالقوة متعلق
ببطلان أي استلزاما كائنا في الذهن يعني اذا جزم الذهن بوقوع نسبة الاجاب يلزم الجرم
بعدم نسبة السلب للاستلزام بين المذعنين أي الشككيين اللذين كانا موقدين الازعان احدهما
نسبة الاجاب عن الثبوت واقعة والاخر نسبة السلب عن عدم الثبوت ليست بواقعة بالفعل
أي في الخارج بعين التحقيق وقوع الثبوت في الخارج يلزم تحققه لا وقوعه عدم الثبوت
فيه وكذا الاذعان بان نسبة السلب عن عدم الثبوت غير واقعة يستلزم الاذعان بان نسبة
الاجاب عن الثبوت واقعة كذا في هذه العبارة وبالعكس لان اخصر ولكن الظن ان يقول كذا الاز
عان بان نسبة الاجاب غير واقعة يستلزم الاذعان بان نسبة السلب واقعة كما لا يخفى فالتصديق
هو الازعان بالصحة أي بالوقوع والتكذيب هو الازعان بالكذب أي باللا وقوع فان قلت
اذا كان الامر كذلك فما وجه تسمية الازعان بالكذب تصديقا قلت جوابه عنه الصفة بقوله واما تسمية

اذعان السالبة الى اذعان بان نسبة الاجابة غير واقعة بالتصديق على الاصطلاح الا وان القسم
 المقابل للنقص الازج يستند بقا في الحقيقة والسالبة باعتبار اللازم الى ان نسبة فاللام عوض عن
 المضاعف اليه يعني ان اللازم وهو اذعان بان نسبة السلب واقعة بتسري بالتصديق فسر للزم ان اذعان
 عان بان نسبة الاجابة غير واقعة به ايضا تسمية للزم باسم اللازم كما عرفت فخصم قوله وكذا
 لا اذعان بان نسبة السلب غير واقعة سينزل اذعان بان نسبة الاجابة واقعة وبعبارة اخرى
 ان اذعان بلا وقوع النسبة الاجابية ملزم للاذعان بوقوع النسبة السلبية فسر الاول بالتصديق
 تسمية لازمه به فاللام من اللازم والمزوم ما ذكرناه كما يدل عليه قوله كما عرفت لا وقوع النسبة الاجا
 بية والوقوع السالبة حتى يري ما قاله والده المحقق هكذا طالع العلام من قوله فيه ان اذعان بوقوع
 النسبة الاجابية انما يلزم اذعان بسلب نسبة السلبية لا بلا وقوع السالبة فتأمل وانصف انه ولو
 سري عان الموجبة الى اذعان بان نسبة الاجابة واقعة بالتكذيب ايضا اي كما سري بالتصديق او
كما سري عان السالبة به لصحة تلك التسمية باعتبار اللازم اي باعتبار لازمه اعني اذعان بان نسبة
 السلب غير واقعة يعني ان اللازم سري بالتكذيب يجوز تسمية المزوم اعني اذعان بان نسبة الاجا
 بية واقعة بغيره من إطلاق اسم اللازم على المزوم وبعبارة اخرى ان اذعان بلا
 وقوع النسبة الاجابية السري بالتكذيب لازم للاذعان بوقوع النسبة السلبية السري بالتصديق
 فلما سري اللازم بالتكذيب يجوز تسمية المزوم به فاللام من اللازم والمزوم ما ذكرناه لا اذعان
 بالوقوع المظن والاذعان باللا وقوع المظن حتى يري ما قاله سيدي وسندي والده المحقق مد ظله العا
 لمعنى ان اذعان باللا وقوع لا يلزم اذعان بالوقوع وانما اللازم له اذعان بان سلب
 اللا وقوع الذي هو سلب سلب نتهر لما يتوهم مما سبق ان تسمية اذعان السالبة باعتبار اللازم
 بالتصديق وعدم تسمية اذعان الموجبة باعتبار اللازم بالتكذيب ترجيح بلا مرجح استدراكه
 بقوله لكن الصلح اشرف من الكذب ولانه لا يلزم من وجود وجه التسمية في شيء وجود النسبة

نقطة تطالبه الادراك في كل سبب

فلا يلزم من وجود وجه تسمية اذ عان الموجبة بالتكذيب تسمية به هذا ولعبر الفضل بغير محمد
 بن رسول الزكر طاب ثراه هذا في هذا المقام تقريرا خفيا لا ذكرنا آنفا حيث قال في
 ان عان الموجبة تصديقا مقابل للتكذيب لوفقه الادراكين فكان الادراك الثاني يجعل الادراك
 الاول صادقا ويبرز ان السالبة تكذيبا لتكذيب الادراك الاول والنظر وظاهر قولهم اي
 المنطقيين الحكم هو ادراك ان النسبة واقعة في الحقيقة او ادراك ان النسبة بواقعة في
 لية على هذا اي على ما ذكرناه كالا يخفى انه يفهم من ظاهر قولهم الحكم ادراك ان النسبة واقعة
 ان معنى الموجبة الاذ عان بان النسبة واقعة سواء كانت النسبة الجوابية او سلبية وقولهم
 ليست بواقعة ان معنى السالبة الاذ عان بان النسبة غير واقعة سواء كانت النسبة الجوابية
 او سلبية ولما كان ذلك خلافا للتبادر وكان الظن ان مما اخذ فيه الاجاب فهو موجبة وما
 اخذ فيه السب فهو سالبة سواء حكم عليها بالوقوع او باللاقوع اشارة الى ان سبق خلا
التحقيق واخرا طريقا آخر فقال في التحققة ان القول المحقق ان معنى اذ عان الس
لية الاذ عان بان نسبة السب واقعة ومعنى اذ عان الموجبة الاذ عان بان نسبة الاجاب
واقعة فالسمية بالتصديق مطلقا اي في اذ عان الموجبة والسالبة ظاهرة لان التصديق
هو الاذ عان بالصدق اي الوقوع والاذ عان كما يتعلق بوقوع النسبة الجوابية
يتعلق بوقوع النسبة السلبية ايضا وبالجملة ان الوقوع كما انه موجود في الموجبة كذا
لكم في البتة فان قيل اذا كان الامر كذلك فما وجه تسمية اذ عان البتة بالتكذيب
اجاب عنه المصنف بقوله وتسمية اذ عان البتة اي الاذ عان بان نسبة السب واقعة با
لتكذيب ثابت باعتبار اللازم وهو الاذ عان بان نسبة الاجاب ليست بواقعة والحال
صل ان في اللازم ان عانا باللاقوع فتسمية تكذيبا واقعة في صورتها لان التكذيب
هو الاذ عان باللاقوع اي في الملزوم بالتكذيب وان لم يوجد وجه التسمية مجازا

الاجاب اقول في الاعلان الاجاب فقط فلا يلزم ان الادعاء بان نسبة الاجاب
 في نفسه لا ينافي مع ان نسبة الاجاب لا ينافي مع ان نسبة الاجاب لان نسبة الاجاب
 في نفسه لا ينافي مع ان نسبة الاجاب لا ينافي مع ان نسبة الاجاب لان نسبة الاجاب

السبب الحقيقة الاعلان السبب فقط فلا ادعاء بان نسبة السب
 واقعة سلبا وان حكم فيها بالوقوع والاذ عان بان نسبة السب
 ليست بواقعة موجبة وان حكم فيها باللاقوع فظاهر هذا لا
 يقع في شك مطلقا ولما غلط ما قرر في

مرسل تسمية للمفهوم باسم لانه او نقول تسمية بالتكذيب باعتبار الاصل فان لسلب النسبة لا
جارية ثم وضع الوضع النسبة السلبية قال في الحاشية او بناء على إطلاق القصد على النسبة التامة الجزئية
في الجزئية وعلى إطلاق الكذب عليها أي على النسبة التامة الجزئية في البنية على ما صرح به بعض المحققين
فعلى التصديق الادعاء ان النسبة التامة الجزئية في الجزئية وهو التكذيب الاعان بالكذب
أي بالنسبة التامة في البنية ثم لا يخفى انه على التقديرين أيضا يصح تسمية ادعاء الجزئية با
لتكذيب باعتبار الانزاع اعني الانعاز بان نسبة السلبيت بواقعة لكن لم يضر له اعتماد
و على ما سبق لهذا اخر ما فيه مع الرسالة المشهورة باجاء القضية للمولى القاسم **رحمته الله**
المنجى الحمد لله على الاتمام والصلوة على محمد خير الانام: و على آله واصحابه الكرام ولا ابراهيم
العين: مع اتق بالفت في التفتيب: و مع الفكرة فيما لاحا: عيبا لا لا تفسد الا صلاحا:
وان تحققت فاصلي الفلظ: ان عني من لم يسه قط: قد وقع الفراغ من كتابة شرح
اجزاء القضية للاستاد المحقق والفاضل الدقيق ملا احمد ابن الباسا و باننا صالف
نجله لباقي في سنة الف وثلاث مائة وخمسين من هجرة
النبى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
يا علاء الدين منك يا عتق سبيلك
يا شاه فقير
يا شاه ضياء الدين عثمانى
مدرك

بالقصد

نسب بسم الله الرحمن الرحيم

الاجزاء المقتضية
ملاحة الباطن المتوقفة

اعلم

ان اجزاء القضية عند المتأخرين اربعة الموضوع والمحل والنسبة
بين بني ابي بين الايقاع والانتزاع ^{تميز الاوثر} اي جمل ان يدرك وقوعها ويجعل ان
يدرك لا وقوعها ولهذا سميت بين بني ^{تميز الاوثر} النسبة التقييدية الثبوتية
في المحل والنسبة التي هي عبارة عن ثبوت المحل للموضوع وهي
التي تلحق صور الوقوع واللا وقوع ووقوعها واولا وقوعها التي هي
النسبة النامة الخيرية الاجابية ومفهومها في الشك بالمطابقة لما في نفس
الامر وعدم المطابقة له ولا يتعلق بها غير الاذعان الذي هو الحكم
كما لا يتعلق بالثلاثة الاوثر غير التصو الساذج فانه يتصور اولا الموضوع
ع ثم المحل ثبوت الموضوع ثم يد عن بوقوعه اي بمطابقته لما في
نفس الامر ولا وقوعه او عدم مطابقته له وانما اثبتوا النسبة بين بني
الانهم لما رأوا في صورة الشك انه قد يتصور النسبة ولا حكم اذ ماله
يتصور النسبة لا يحصل الشك وله جيون وان يكون مورد الحكم هو
بعينه مورد الشك اثبتوا النسبة بين بني لتكون مورد الشك و
التصور واثبتوا الوقوع واللا وقوع ليكون مورد الاذعان الذي
هو الحكم فتقولك زيد قائم وزيد ليس بقائم ملتئم عندهم من اربعة
جاء الموضوع الذي هو ذات زيد والمحل الذي هو مفهوم
قائم والنسبة بين بني التي هي ثبوت مفهوم القائم لزيد والنسبة النامة

بوجوده لان الوقوع
بمعنى التصديق وبمعنى
مع العلم لانه لا يبحث فيه عالم بصدق
على الملاحة والانتزاع اي جمل ان يدرك وقوعها ويجعل ان
يدرك لا وقوعها ولهذا سميت بين بني النسبة التقييدية الثبوتية
في المحل والنسبة التي هي عبارة عن ثبوت المحل للموضوع وهي
التي تلحق صور الوقوع واللا وقوع ووقوعها واولا وقوعها التي هي
النسبة النامة الخيرية الاجابية ومفهومها في الشك بالمطابقة لما في نفس
الامر وعدم المطابقة له ولا يتعلق بها غير الاذعان الذي هو الحكم
كما لا يتعلق بالثلاثة الاوثر غير التصو الساذج فانه يتصور اولا الموضوع
ع ثم المحل ثبوت الموضوع ثم يد عن بوقوعه اي بمطابقته لما في
نفس الامر ولا وقوعه او عدم مطابقته له وانما اثبتوا النسبة بين بني
الانهم لما رأوا في صورة الشك انه قد يتصور النسبة ولا حكم اذ ماله
يتصور النسبة لا يحصل الشك وله جيون وان يكون مورد الحكم هو
بعينه مورد الشك اثبتوا النسبة بين بني لتكون مورد الشك و
التصور واثبتوا الوقوع واللا وقوع ليكون مورد الاذعان الذي
هو الحكم فتقولك زيد قائم وزيد ليس بقائم ملتئم عندهم من اربعة
جاء الموضوع الذي هو ذات زيد والمحل الذي هو مفهوم
قائم والنسبة بين بني التي هي ثبوت مفهوم القائم لزيد والنسبة النامة

نسبة الى الاراد
الاجزاء

الحجية التي هي مطابقة ذلك الشئ لما في نفس الامر في المثال الاول عدم مطابقة
 له في الثاني ومعه الاول ان ثبوت مفهوم القائم لزيد واقع اي مطابق لما في نفس
 الامر ومعه الثاني ان ثبوت مفهوم القائم لزيد ليس واقع اي مطابق لما في
 نفس الامر فمال الاول لمطابقة ذلك ذلك الشئ لما في نفس الامر ومال الثاني
 عدم مطابقة له فالقول بالثبوت واللا وقوع اللذان هما بمعنى المطابقة وعدم المطا
 بقة عندهم صفتان للنسبة بين بين فحتماً اضيف الوقوع واللا وقوع
 او ما يتضمنهما النسبة كما يقال وقوع النسبة واللا وقوعها وايقاع النسبة وا
 نترعاها فانها بمعنى ادراك وقوع النسبة وادراك الالوقوعها فهو مذهب
 المتأخرين فلهذا في الحجة **واما في الشرطية** فاجلها ايضا عندهم اربعة الا انها
 توافق الحجة في الخلق الاخير وتغايرها في الثلثة الاول فان اجلها المقدم والتالي
 والنسبة بين بين التي هي عبارة فيها عن تحقق التالى عند تحقق المقدم في النصلة و
 ومنا فالتالى للمقدم اما صدقاً وكذباً كما في الحقيقة او صدقاً فقط كما في حادثة
 الجمع باحد المعنيين او كذباً فقط كما في حادثة الخلو باحد المعنيين في المنفصلة وفو
 ع تلك النسبة واللا وقوعها فحق تركك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
 ان كانت الشرطية فالليل موجود واما ان يقع هذا العدد زوجاً او فرداً او ليس
 امان يقع زيد اسود او كاتبا واما ان يكون هذا الشيء شجراً او حجراً وليس امان
 يكون هذا الشيء لاجلاً او لاشجراً واما ان يكون هذا الشيء لاشجراً او لاجلاً وليس امان
 ان يقع هذا الشيء شجراً او حجراً ان تحقق وجود النهار عند طلوع الشمس واقع
 اي مطابق لما في نفس الامر ومال مطابقة ذلك التحقق له على قياس الحجة وتحقيق

فان كان لا يراه كانه مقدر على
 التقييد به الا هو بين بين ما هو ذا
 ايقاع النسبة بالاضافة بلا جري يد للتركيب
 فاجاب بان النسبة التقييدية ليست اه
 اسم لادراك بلا جري يد لان الايقاع مثلاً
 وقوعه يقع هذا الوقوع في الالوقوع مثلاً
 الوقوع مثلاً ايضاً لم يبعد بين الوقوع
 المراد بالنسبة الاستلزام وقوله في الحاشية
 النسبة التقييدية لا يزيد ان الايقاع بمعنى
 ادراك الوقوع مطلقاً وكذا الانشراح
 بمعنى ادراك عدم الوقوع مطلقاً واضع
 في الوقوع في مفهومها الا النسبة لان
 الواقع واللا واقع في نفس الامر النسبة
 فلا يستلزمان النسبة في الالوقوع لان
 اليها اليه عند امتلاك البير و
 والنسبة التقييدية ليست ما هو ذا
 فيها فحقها فترعا اليها
 قبل الوقوع واللا وقوع ليس هو ذا
 فيها ايضا بل الايقاع اسم لادراك
 الخاص المتعلق بالوقوع مثلاً فنصف
 اضافتهما اليها ايضا بلا جري يد للتركيب
 في
 فيه ان زيد في غلام زيد
 خارج عن غلام ولا يصح غلام
 زيد زيد غلام زيد غلام
 زيد غلام زيد غلام

ان مطلقاً لو كانت حقيقة كما
 في الثاني الاول او ما في الجمع كما في الثاني
 في الثالث ان النسبة التقييدية كما
 في الثالث ان النسبة التقييدية كما

المستقل من

الفرع الثاني المتناهي

تصو الطرفين الادراك نسبة واحدة هي الوقوع واللا وقوع بالمعنى الذي
 عن عندهم ولا اطلق في حصة من ذلك **وانا قول** يدل على فساد مذهبهم
 من كون الأجزاء اربعة كون اللفاظ ثلاثة لفظ الموضوع ولفظ المحمول ولفظ
 الرابطة اذ الظاهر الواجب في كل كلام ادعاء كل معنى بلفظ فان ادعى بلفظ الرابطة
 النسبة بين بين بقيت النسبة التامة الحجة بلا لفظ يؤيدها وان كان بالسكون
 لعكس القول بل ادعاهما بلفظ واحد وهو لفظ الرابطة كما ذهب اليه شارح الرسالة
 السمية خلاف الظاهر **بناشد** **وبمن** ان يقال ان الهيئة التركيبية وضعت لام
 حلها ولفظ الرابطة للاخرى لكنه ايضا خلاف الظاهر **وتعريف** الصدق والكذب
 بمطابقة الحكم للواقع وعدمها اذ المراد بالحكم هو النسبة كما هو احد طلاقات لفظ الحكم
 فان كان المراد بها النسبة بين بين فيخرج صدق المسالبة عن تعريف الصدق
 ندخل في تعريف الكذب اذ حكمها اي السالبة الصادقة الذي هو النسبة النبوية
 فية ايضا فيصدق عليها انه غير مطابق للواقع وان كان المراد بها النسبة التامة بالمعنى
 الذي اشتهر عندهم كاذن الصدق **المطابقة** المطابقة للواقع ومطابقة عدم المطابقة
 له والكذب في الوجبة عدم المطابقة المطابقة وفي السالبة عدم المطابقة عدم
 المطابقة والمحصل لهذا كما لا يخفى خلافاً لما ذهب اليه المتقدمون **وفي بعض حواشي**
 هاشية السيد السند على شرح الرسالة السمية انه ليس بعد الطرفين في القضية
 الا النسبة التامة الحجة وهذه النسبة وان كانت واحدة بالذات الا انها انهاء
 متعقبة بالاعتبار اذ يتعلف بها الادراك بدو في الازعان والقبول وهو بهذا
 اعتبار المعلومات التصورية وتسمى نسبة حكمية ومع الازعان والقبول وهو بهذا
 الاعتبار المعلومات التصديقية على مذهب الحكم وتسمى بالحكم فهذه النسبة

وهي مطابقة الخصة بين بين القاص
القول في الجلية لما في نظر الامر في
الموجبة وعدم مطابقة الرافع السما
لبن كالتقدم

فقال لا يجوز تفسير الوقوع واللاوقوع بهما بل المراد حصلا الجنب للمفعول وإنما
فسرها بهما ليعلم أن المراد بالاجاب والسلب في قولهم النسبة الحكيمية هو الاجاب
والسلب وهو الوقوع واللاوقوع لانها وادان عليها لا الايقاع والانتزاع لا
لذاتها الواردان على الوقوع واللاوقوع انتهى وبهذا انضح الفرق بين تفسير المحنة
فلو حمل التفسير الاول على هذا المذهب ^{والله اعلم} لزم التكرار وبيان كلمة أو لكونه حملا
على غير ما هو نص فيه وعرفت ايضا عدم استلزام قول الشارع اعني قوله لان الحكم اذا
للمدعي اعترفته ولا حكم في الانشائيات والتقيدييات لان الحكم فيها مستغيران
وعدم استقامته ونفسه كما اشار اليه في حاشية النائية بقوله **اعلم** ان معنى قوله ا
داء للواقع اه سببما علم من ذهب المناهضة الذي هو مخصوص لا معنى لاداء المطابقة
وعدمها كما لا يخفى ثم في قول المحنة في تلك الحاشية لان الحكم في اصطلاح المنطقيين
اما نفس النسبة الحاصلة في الذهن او ادراك وقوعها واللاوقوعها او لا وقوعها
استخدام اذ المراد بالنسبة الحاصلة في الذهن التامة كما اشار اليه بعد هذا بقوله لان الحكم
اما نفس النسبة او اذعانها واقاما يضاف اليه الوقوع واللاوقوع هو النسبة التقييدية
فيجب ان يراى بالضمير وقوعها واللاوقوعها هذه النسبة ا
لتقييدية فاحفظ كله فانه ينفك في مواضع
شئ تم الكتاب بحول الله الملك الوهاب
بيد الفقير محمد البات
آه من الميت

هذا قال محمد
استقامه في حق الله
ولا يبع حيا التقصير لنا
في عديده حيا التقصير لنا
لكونه اذ في حكمه
اصين اليه في
آه
الحكم في
لنفسية وانفس لان
الحكم والنفسية
الاول اى اتصال
الواقع ونفس الا
الابا بكم النسبة
اى الاتصال
بالكلام لان
الناسقة
هذين حكم
واكرم
عطف عطفه
وصلت من
اعرض المحطة
الحكيم

[illegible]

و قد السائل
عن تزيي نبي
الكفار بلا قصد التشبه بهم فكيف
ام لا الجواب ان لا يكفى تحت ذلك لما في
القول من ان لا يكفى تحت ذلك لما في
السنة بل ياخذ بالطريق انما هو على
لبيقة بل ياخذ بالطريق انما هو على
انه مخرج اصحابنا بانه لو شئت انما هو على
لم يكفى تحت ذلك ثم قال فليكن من ذلك
التشبه بهم فليكن من ذلك ثم قال فليكن من ذلك
اصلا في سائر نبي الكفار سواء دخل دار الحرب او لا
منه حيث ثبت في سائر نبي الكفار سواء دخل دار الحرب او لا
ت وانما في الجاهلية فليكن من ذلك ثم قال فليكن من ذلك
عزى شيعى دخل دار الحرب للجهل لا لغيره فليكن من ذلك
الذين هم في دار الحرب للجهل لا لغيره فليكن من ذلك
السنة والوضع المذكورين حيث قالوا لا يبيحون
ابن القتيبي عن مالك بن
به فلا يكفى بل ياخذ بالطريق انما هو على
ما امكنه لعظم خطيئته عند تعلقه بغيره
فضلا بانه مع مذهب الخلفاء لا يمكن تزيي نبي الكفار

بالكتابية و
الاضافة
للمخبري الماء
ابن الفخر

بالكتابية و
الاضافة
للمخبري الماء
ابن الفخر

الحاكم أبو الـ
ابن القزويني

الاخوان في الابواب فاعل

امثلتها فقط لجميع اه اى البحث المتعلق بما فى جميع الابواب والفصول فقبله لجميع صلة البحث الابواب
الانها المصنوعة في كتابه في فصل الدعوى وفصل التعريف وفصل التقييم
اذ بهذا علّة لعلّه مدخول لما الجواب في صور كيفية اه
اي صفة الصفات في الاحوال الى المناظر في المناظر
اقامة المظهر مقام المضمرة في صفات اه الصفات في جميع
صفيحة بمحج اللوح واصافتها الى الانها ان في قبيل الجيز
الماء والانتقاش من شبح التشبيه جعلت اه جواب
لا في لصدى اه من ذكر المحل والارادة الحال اى قلوبهم
في فاعلم بتقدير فلت تفسر جعلت اى نقلت اعلم

فيمن كان المتعلق من نفس الجوزء بالكل **ع** اي لا يشيء عدم اشتغال متون علم الادب على الجزء
 كذا التفصيل **سبب** اجل هذه الرسالة المشتملة على ذاك اذ برزنا التفصيل
 لان من غير مستحق عنه ان يهتد التفصيل **هـ** اي ان تفصيل هذه الاقضية **و** من
 الخفاء في المصنف **ز** انه يتبادر **ح** وجوه **ح** الا التفصيل **ابن المؤمن** **ح** من رجوع

موضوع ای صمد
 و ن فلا یزیم اخذ القلم و کلامه
 تعریف عاقل و تعریف الوفاة المضمین و
 راب لا جعلی الامام الفاضل لدفع مخالفی انه
 لا یوجب اخذ الامام المعنی و موضوع عالم الارباب ابی
 اقر **ع** بخلافه
 ب عیون منقلقی و موضوع
 جابین الارباب معین و غرض
 ضوع العاقل و لذلك و ما قبل هو
 لجانبی یقتبی غلبت لاره بالکلم

و علی الاداب موضوع **لتمیز**

او انصالية او انفصالية اى في يد الخصم عند الف
 دفع الى الخصم في يد كل واحد من الخصمين عند
 الخلق ثم ان هذا القيد اجتزأ عن المجادلة وهي المنازعة لا لزوم
 الخصم لا يظهر الحق والمأبرة وهي المنازعة لا الشيء من ذلك ^م وعلم
 الآداب ^أ لا يبعد كل البعد ان ^ب هذا تعريف هذا العلم
 باعتبار الجهة الوحدة العرضية كما ان قول علم يجب انه تعريف
 له باعتبار الجهة الذاتية كانه انما قدم التعريف باعتبار
 الجهة الوحدة العرضية عليه باعتبار الذاتية انما اشارة الى
 ان الثاني يستفاد من الاول يدل على ذلك تصديره لثاني
 بالفاء الفرعية فافهم ^م موضوع لتحميزه اى علم ^م

عن احوال الاجار الكلية مر حيث انّها

بالغية حتى يتوهم في اللام الحجة الصلة وختام الرفع ^{عليه} السلام

صحيح الجبأ والبحج الصحيح والبحج القيم الاضافته كجد

تطبیقة ای البحث الجرنی عن احوال اه ای عن احوال

عن موضوعات د. ربيع هادي النوراني، الكلية للبحوث، ولم يقبل

لا بد من عرض عاشر من هذا الباب **الأدوار والآلية**

كالتناقضة والنقض والمعارضة مثلاً **من حيث أنه**

اما متعلق بیجٹ او بالعرض المستفاد من اضافت

الاحوال الى الامجاد او طرق مستقر حال الامجاد فما

لجئته على الأولين للعليل وإيفادها فقييد الموضوع وعلى

[illegible][illegible]

الكلية إن شاء الله تعالى
في مطلق النطق واخبر عن
الموضوعات السابقة

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المؤثر فانه يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في

المؤثر والخالف **عند التطبيق** فهو المركب

ايضا ولو بالواسطة فالدليل المراد ما هو الاضعف في القياس لا اقتران
 في الجملي والاحوال هو الاوطى والاكثر وما هو موضوع مقدم المقصود
 والاقتران في الشرطي والاحوال محمول واستلزام المجموع شيئا واستلزام
 ذلك الشيء للآخر فان الاستلزام الثاني حال للمجموع بالواسطة
 وعلى هذا ففصل القياس الاستثناء **قوله** كقولنا المقدمات المذكورة
 فنقولنا **آه** مع قطع النظر عن الترتيب والهيئته بل كمجموع الاضعف والا
 وسط والاكثر واما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق
 عليها التوفيقا صلا اذ لا معنى للنظر فيه **قوله** بل السيد قدس سره **قوله**
 هو المركب **آه** ان جعل تعريف الدليل بمعنى القياس كما هو الظاهر فالأ
 ستلزام على معناه المشهور او للدليل المراد في الحجج فالأستلزام بمعنى
 المناسبة الصحيحة للانتقال ويؤيد الثاني جريان المناظرة والاستقراء

[illegible]

فان الدين باطن زاره

فكل واحد هذا من صهيبي الفاضل
 الى فانه وامام الحق صهيبي
 لا يابن لتمام النطق للعلم على سبيل
 الموجب من غيب توليد و...
 بان ما دها هو الوجه العادي و...
 العظيم تارة في الموقف حتى بان راد بانه

عند الامام الرزائي ع

السيد قدس سره ليس الا بان العلم الثلثة مخلوقه تعالى بل العلم
 عند المعترلة وبلا واسطة عند الامام والا فلا فرق بينهما حيث
 ان العلم اللاحق متولد عن العلمين السابقين على الله صهيبي وان
 لفاعلا لا يجيب عن العلم الاخير بالنظر الى عدم وجوب العلمين السابقين
 عند الامام الرزائي هذا هو الامام عند صاحب المواقف والسيد قدس سره
 كذب المعترلة في ان العلم بالمهم متولد عن العلمين السابقين ومتوقف
 عليها الا ان التوليد على هذا هو لا قول من فعله تعالى وعلى الثاني من فعله
 العبد لا ان قال صاحب المواقف في الف الف الامام الشيخ الاشمعي واصليين
 كون المكنا مستند اليه تعالى بلا واسطة وكونه تعالى قادرا مختارا
 وقال السيد قدس سره لم يخالف في الاصل الثاني حيث لا يجب عندها خلق
 الولد منه وعند المحقق الدواني لا توليد ولا توقف في هذه الامام
 بل العلم الاخير لا من العلمين السابقين وان لم يصح هذا بدونهما انما
 ان الشيخ لا يفتي في الكمال الذي في بعض اصنافه قدس سره في كل يوم الحمد لله والحمد لله
 والعلم باحد المتناهي في العلم بالآخر فلم يخالف الامام شيئا من الاصلين كذا
 من كلامه في بعض الظاهر في راد الدواني فقلية الامم يقول الامم من فوقها
 لواسطة ان العلم بالنتيجة مخوق للعبد بربطه العلمين السابقين وقوله

العلم خفي
 العبد العلمين السابقين
 وهو افضل العبد بلا واسطة
 وهو علمه لا سيما ولا هو خلقه فان الله تعالى
 بالعلم خفي عند المعترلة عند
 بالواسطة خفي على الله تعالى
 فلا يجب عليه خفي العلمين السابقين
 علمه تعالى فانه لم يمتد الى الاصل الاول والثاني
 علمه تعالى في ان الشيخ قدس سره في الاصل الاول والثاني
 علمه تعالى في ان الشيخ قدس سره في الاصل الاول والثاني
 علمه تعالى في ان الشيخ قدس سره في الاصل الاول والثاني

من مقلد

الإله منك ميتة
 على أن الإله لا ينفق في طلب النافع
 طرة الله في طلب النافع لا ينفق في طلب النافع
 صفة له على التقلب فلا يرد له غير محاج البه لان طلب
 رصعة له على التقلب فلا يرد له غير محاج البه لان طلب
 لم يقبل له في محاج البه لان طلب
 عليه بطريق الاستدلال في محاج البه لان طلب
 لان الدرس في الكلام في محاج البه لان طلب
 في طلب منك الصحة فتحضر المنقول عنه

او ثبوتها اولاً بما فيه دعوى صحة الوضوء مستفاد

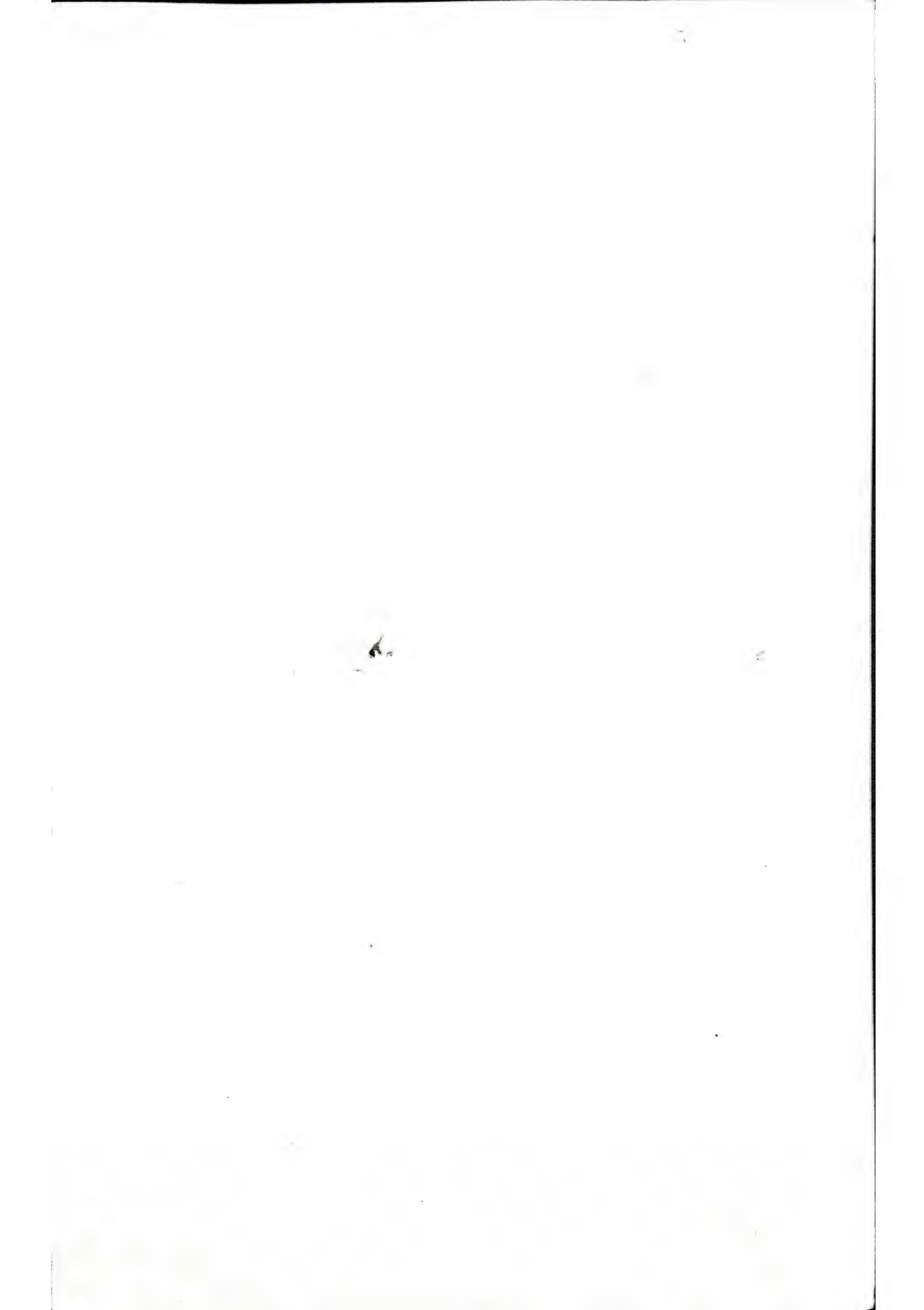
عَمَّا عَجَلَهُ
فَمَا لَاقِيَهُ
فَصَحَّحَ النَّفْسَ
فَاللَّامِ عَلَيْهِ
فَاللَّامِ عَلَيْهِ
فَاللَّامِ عَلَيْهِ
فَاللَّامِ عَلَيْهِ

بيان للصيغة بها الجلب التصحيح عليه

واعلم انه يطلق عن طرفي القدماء أي قدام الحكماء لا الفطحيين عند أجزاء القضية وقوع النسبة أولا
وقوعها وإيقاع النسبة أو انتزاعها سواء كانا في الإيقاع والانتزاع بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها أو بمعنى أذعا
ن وقوعها وأذعان لا وقوعها أقول هذا دفع لتوهم اضطراب وتخالف في كلام القدماء المتأخرين لأجزاء القضية
حيث أنهم صرحوا بأن الأجزاء الثلث هي الطرفان والنسبة ولا يوجد أمر وراء تلك وصار هذا التمرح منهم شائعا
وسمع هذا قد يبرر ويرى عندهم أنهم أطلقوا وأجروا على ما فهم عند عدمهم للأجزاء الفطحيين مضافين إلى النسبة
وهما الوقوع واللا وقوع والإيقاع والانتزاع فقالوا الأجزاء الثلث للقضية هي الطرفان ووقوع
النسبة أولا وقوعها بعدما كانوا يقولون هي الطرفان والنسبة وجعلوا المضاف جزءا بعدما كان المضاف إليه جزءا وما
هذا في الظاهر إلا تخالف في القول ولا بد من توجيه وتصحيح والرد المصحح تأويل كلامهم وقال يمكن
أن يوجه كلامهم بأحد الوجوه الثلث فاما بأن تجعل إضافة الوقوع واللا وقوع إلى النسبة ببيانها وهذا إنما يمكن
إذا كان المقصود منها الاتحاد واللا اتحاد ولا يجوز استعمال الوقوع في معنى الاتحاد واللا وقوع في اللاتحاد
ولما أنهم قالوا الجزء الثالث اتحاد النسبة والاتحاد هما والمراد بهما أي وقوع النسبة واللا وقوعها المطابقة
لنسبة وعدمها الخارجان عن أجزاء القضية بالتسامح يعني فاما بأن نقول إن القدماء أرادوا بطريق التسامح
من الوقوع وعدمه مطابقة لنفس الأمر وعدمها لها والمراد من النسبة النسبة القائمة الجزئية التي عملت لقدماء وهي
الاتحاد واللا اتحاد لا المطابقة وعدمها اللذان اعتبرهما الآخر جزءا والقدماء صفة وحشية للنسبة التي هي
الاتحاد واللا اتحاد ومعلوم أن مطابقة الاتحاد وعدمها لنفس الأمر خارجان عن القضية لأنهما صفتان لجزء
منها لا لجزآن وقوله في الحاشية لجعل حشية الظل شرطا لبيان لطريق التسامح يعني جعلوا المطابقة واللا مطابقة
اللذان هما صفتان للظل الثالث شرط إقامة للوصف والحشية مقام الموصوف والمحيث راجع في قوله بالتسامح
متعلق بقوله والمراد كما أن قوله أو بالله من قبيل حصول الصفة عطف على التسامح ومتعلق به أيضا يعني واما
بأن يجعل الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف يعني الجزء الثالث النسبة الواقعة أي المطابقة ودفعنا
لتوهم الترتيب الناشئ من اعتبار الصفة جزءا آخر مع الموصوف الجزء كتب في الحاشية على هذا الوجه قوله
ولا يلزم من كون الموصوف شرطاً لكان الصفة كذلك تأمل الموصوف شرط وجزء والصفة خارجة
عن القضية هذا وقال الحب والسند في نسخة أولى

اللام صل على سيدنا محمد وآله أجمعين

يا علا الدين



لا بد ان كان
بعضها يرد اليها كذا
يكون عاقله فقيدها
ان الحق ينفذها
فقال ان روح الحسينية
ابطل الفضل والعدل
لغيره والفضل والعدل
الشيء من الفضل والعدل
ان الاخص من الفضل والعدل
استقام الاخص والعدل
ثم ان الفضل والعدل
عن الفضل والعدل
لا بد من الفضل والعدل
وهذا الفضل والعدل
بما لا يشك

هذا التصنيف يجب تصديقه بالحد ولا تستغل بال

سدال عليها فيتوجه عليك منع هذه الدعوى ونقصها ^ع معها

فرضها وان شغلت بالدليل عليها فهذا كذا ^ع انضم للسنة ثلثة
اراد الدليل عليها او بالحد لئلا يكون عليها ^ع انما هو
ضابط **الاول** النوع الحقيقي وهو طلب الدليل على صحة معيته

بان يقال صريحا دليلا على هذا او كبر او قد صحت الواقعة والرا

فئة او تقريرهم ونك انما هي اوصاف السند وهو في السنة على ثلثة

انحاء الاول له لا يجوز ان يكون كذا لك والثاني اعلم به هذا وكذا

كذا

قوله منع هذه آه صحتها او مستنداً بان غير ما صرح به من جانب الشرع

قوله او نقصها قد يقال فنقص هذه الدعوى بدو تقدير الدليل الا في مقتضى

قوله بالدليل قد تضمنه مع قوله المار بالا استدلال عليها ^ع او كبر

ان كان الدليل قياساً اقترانياً **قوله** او الراجعة ان كان استثنائياً

قوله او تقريرهم او اجاب صوابه او كلية كبره او لزومية الشرطية

ان غير ذلك **قوله** وذلك اي النوع **قوله** الثاني آه وخير من النوع با

سهم الحل **قوله** لو كان كذا اقول كلمة لو في هذه الصيغة والم على انتفاء

كل من المقدم والثاني وان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثاني

وهو

بان بعد هذه الدعوى مستند بالطلان ما
حكم الشرع به بحجة وهو وجوب التصديق بالبيعة فلا صا
ج ان تقدير الدليل الا انما هو في الدعوى والكل من القياس الا في
صحة الواقعة صوري وانما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
يجب انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
ويجب انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
تكملة في ذلك جعل انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
ويجب انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في

انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
لان الدعوى والكل من القياس الا في
من فائدة الكلام والكل من القياس الا في
مثلاً بعد قوله من فائدة الكلام والكل من القياس الا في
ضمن التوفيق والتفصيل في السابق فالحال انما هي في الدعوى والكل من القياس الا في
يجوز

[illegible][illegible]

يكونه اعم من ان يقضي المدة بمكة ويكونه اعم من ان يقضي المدة في مكة
والا فليس الاقصى عدا ما هو وجه الابطال اذا استأنفوا
الحج بغير الحصة لا العطف ابن الجوزي عنه
اي من يقضي المدة في مكة يكونه اعم من ان يقضي المدة في مكة
والا فليس الاقصى عدا ما هو وجه الابطال اذا استأنفوا
الحج بغير الحصة لا العطف ابن الجوزي عنه

اذا قيل لهذا الشيء لا ناطق الا انه لانسان وكل الانسان لاناطق فمفع

السلامة فاذا استندبانه كاتب والخطا او باندرس مح

والاستناد بالعين غير محقق الوجه كالاستناد بالمباني عدم ما في هذا
بخلاف الاستناد بالمباني والاستقراء إنما ينتقض بالمحقق بعد قوله **قوله** اعني
ففي قوله **أشرف** إلى أن نسبة المساواة إلى المنع بطريق المجاز العقلي والألفاظ
السند ليس لأصح ذلك التقيض **قوله** وأما أعم منه من المنع التقيض لفظة
المنع سواء كان أعم من كل من العين أيضاً ولا وكذا الكلام في قوله أوف وجه
يعرف كونه السند وبالألفاظ الحقيق العنادي بين عين المقتضى
والسند وكونه أخص من أن انفصال صنع الجمع بينهما وكونه أعم من أن انفصال
صنع الخلق **قوله** هذا الشيء أه دعي **قوله** لأنه أه صريح **قوله** وكل أه كبري
قوله منع أه بأن يقول لا نعم أنه لا أنك لا أنه كاتب ولا شيء من
الكاتب بلا أنك والفرق بين الدليل والسند الذي في صورة الدليل ليس
بالاعتبار فان المصود من الدليل هو التصديق بالطمح من التصديق بالهوى
المقصود ببدل

[illegible]

نافع

والا ينفع السائل الا استناد الاولين الى العلل الابطال
لهذا اعلم مطلقاً ان لا يقيد العمل بغيره لان القيد والقيد المحذور

السند المساوي في الاعمال من قبض القدم المنوعة

[illegible]

لاحيون فانهم اعمى من عبيد

أمّا ما أتى على أن ردة أن المصنف المانيف الجوى لم يخبر الجوى عن التكملة إلا بعد أن
 انتهى تكملة بدعيته والى ذلك كذا الا كان سوق الديار في صورة الا
 مستلزم على سنة أن ما ذكره الحق فلا يحتاج كما لا شك بدعيته في صورة الا
 للمنفق فيها مما ذكره في كتابه الا كان سوق الديار في صورة الا
 المتعلق بقرعة والمجموع انقضاء الشرط وتوقف المانيف والا فقد ظهر كما ذكره
 في الفاد كذا فان التوقف في كتابه الجدر
 في نظر الا في يومه الجوى بدعيته لا يجوز المنفك عنها كذا باطلا
 مستلزم للدهر اذ بدون ذلك الفاد فانه لا يملك على كذا باطلا
 باطلا فيكون هذا كمال المنفك في الجوى كذا ذكره
 الحق في قوله هذا كمال المنفك في الجوى كذا ذكره
 القول في قوة هذا الجوى كذا ذكره
 في قوله هذا كمال المنفك في الجوى كذا ذكره

فَقِيصُ عَنْ بَدَلِ الْقِيَصِ وَلَمَّا تَلَفَ الشَّرْطَ فَنِمَ وَهُوَ الْكَلْفُ وَتَلَفَ

وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته وزيدته

فبسنقضا مكسوس **الثالث** المعارضة الحقيقية

وهي قامة الدليل

الاطال الدعوى فانه من ابطال الدليل
السبب من المذهب

حكيمان **قول** وقد ينقض آية اي كما ينقض باجراءه بحسبته ان لا يتفاد الدليل
الابا اعتبار موضوع المظن مثلا **قول** باجراءه خص الاجراء بالنقض
الاجمالي لان النوع والمعارضة المتوجين بعد الخلاصته متوجها قبل
الخلاصته ايضاً فلا اختصاص لهما بما بعد الخلاصته دائماً فجاز والنقض
قول وزيدته او الغاء خصوصية لادخل لهما في الحكم كان يقول المعلن في
اثبات وجوب الاداء في صلوة الخوف بانها بانها صلوة واجبة القضا
واكل صلوة كذلك واجبة الاداء ويقول السائل لادخل خصوصية الصلوة
في الحكم لان الحج واجبة لاداء القضا بل الدخول للعبادة الا ان
نك قلت انها عبادة واجبة القضا الخ وهو منقوض بصح الى ان
فانه عبادة واجبة القضا مع انه لجرم اذ ان **قول** مكسوس كانه تن
صيفة المتعلق بالكسر بصفة جزء متعلق فانهم اي مكسوس حلان

خلاف

النقض المكسوس هو الجواب عن ترك بعض القبول مطلقاً او ترك ما يدخل في الاستدلال على خلافه في
كما ان في المثل لعدم جواز بيع الغائب مبيع غير المصنف في المصنف كذا لا يجوز بيعه في المثل
دليله جاز في المثل لعدم جواز بيع الغائب مبيع غير المصنف في المصنف كذا لا يجوز بيعه في المثل
وجواب بان القضا هو الجواز في المثل كذا لا يجوز بيعه في المثل كذا لا يجوز بيعه في المثل
مسنداً القديم فهو قائم في المثل كذا لا يجوز بيعه في المثل كذا لا يجوز بيعه في المثل
الحكم عند هذا فانه لا يرد عند راعيه في حفظ النفس المكسوس

هو النقض المتعلق بالحد الاوسط وهو العبدية عن المصنف المكسورة القامة كذا لا يجوز
الذي هو الحد الاوسط فان المكسورة في الدليل من لا تجوز في الدليل لا اعرف قائله
كالدليل الجازي في طاعة اللوك فانه عين الدليل الجازي في طاعة اللوك فانه عين الدليل الجازي
عقبار موضوع المطلوب فان الموضوع في الاصل واللو كذا في الاصل واللو كذا في الاصل واللو
فان النقض في بعض المرات لا ينافي الا بعد اخذ الخلاصته من الدليل كنقض الصلوة واجبة
القضا وكل صلوة كذلك واجبة الاداء فان نقضه يصوم الخاضع لا يمكن الا بعد
اخذ الخلاصته وهو كون الصلوة عبادة **الحكم** بخلاف العكس

على خلاف اقام عليه الخصم الدليل ويشترط فيها ما
واة الدليل قوة وضعفا حتى يتعاضدا وتنتظما
اولو كان احدهما قويا والاخر ضعيفا لم يتعاضدا ولا ترجح

ثالثا الكرافة علمي حمل هذا النقص وهو الدليل ففي نسبة الكرافة النقص يحمل
عقل **قوله** على خلافه ارجح ما ينافيه سواء كان نقیضا او مساويا
او اخص منه **قوله** الدليلين ارجح لدليلين للاخر علمي حمل هذا النقص على
فالظن تاي الدليلين **قوله** قوة وضعفا ولا يجوز ان يكون دليل المعاد
ضربها ان اذا كان دليل المستدل برهاننا ايضا والا فيلزم
اجتماع النقيضين بل يلزم من هذا الاشتراط ان لا يعارض البرهان
اذ لا يساوي شي **قوله** حتى يتعاضدا اشتراط المرافعة الشريطية الا
تية **قوله** وليس اقسطا النساقط الدليل **قوله** اذ لو كان آه قد يمنع
بطلان التالي وبوجه عدم تقييدهم الدليل الاول في التعارض
بالمساوي **قوله** ولا ترجح الا واحد الدليلين على الاخر ما دام
واة موجودة فيهما في القوة والضعف انما الترجح لاحدهما على الا

كان قال المعلق السالم حادش للدليل الشك في وعاءه فضعفه الدليل بان لا يسي
بحادش لانه اثر القديم وكل اثر القديم قديم فالعالم قديم قوله او مساويا
له اي ليقضي دعوى المثل كان عارض عن ان كان في الدعوى المذكورة
بانه قد عارض فانه مساو لم يقضي دعواه كان يقضي ان كان في الدعوى المذكورة
او اخص منه اي من ليقضي دعواه كان يقضي ان كان في الدعوى المذكورة
لحادش الا ان ليس بحادش فاني الا ان اخص من العالم يقول ان كان في الدعوى المذكورة
قوله الاستان من حادش فاني الا ان اخص من العالم يقول ان كان في الدعوى المذكورة
ويستحق المقتضى المرافعة اي انها مضمومة اذ لا يشك طعن في تلك المسائل
فمنه ولا ينفصل وقوة احدهما على الاخر اصلا كما في قوله الدليلين

بأن ينفك
المدعى هذا أن
لأنه هذا حكمه
متعجب ولكن متعجب
أنه لا ينفك
هذا حكمه
لأنه لا ينفك
لأنه لا ينفك

لقد انقضت
المدعى هذا أن
لأنه هذا حكمه
متعجب ولكن متعجب
أنه لا ينفك
هذا حكمه
لأنه لا ينفك
لأنه لا ينفك

بكتة الاجراء والادلة وانما الترجيح بالفق وهي ثلثة

اقسام لان دليل المعارض ان كان عين دليل العلما

دعة اعني ذات الكلام وصورة اعني شكلا بان يكونا من الشكل

الاول والثاني اوضح الاستثناء في المستقيم وغير المستقيم

اذا اختلفا في القوة والضعف وح انتفت المعارضة التحقيقية هذا
عند المصنوع وما عند غيره فلا يشترط المساواة فلا ينتفي المعارضة
التحقيقية **قوله** بكتة الاجراء اه كان يكتج صحت دليل احد المعارضين
مذكورة بقياسها بخلاف الآخر كان يقول احدهما هذا النشأ وكل
انكنا صا حك وكل ضاحك متعجب قال الآخر هذا صا اصل وكل ضاحك
لا متعجب **قوله** عين دليل اه بمعنى اتخاذ الكبرى مثلا لا في جميع ما هو
مادة والام لتعدد الدليل فلا يبرحد المعارضة **قوله** بان يكونا
كان ليشمل ما اذا كان من الشكل الثالث والرابع **قوله** من الشكل الاول
سواء اتخذا ضربا او اختلفا وسواء اتخذا في كونها من الاقتران المحل او في
كل او اختلفا **قوله** من الاستثناء المستقيم القياس الاستثناء المستقيم
يكون بوضع المقدم المنبج لعين التالي و برفع التالي المنبج لرفع المقدم و

بأن ينفك
المدعى هذا أن
لأنه هذا حكمه
متعجب ولكن متعجب
أنه لا ينفك
هذا حكمه
لأنه لا ينفك
لأنه لا ينفك

نسر

فقل المصنف رحمه الله تعالى عليه
جاءت قوله لانها اصبغاه فتدعى لقبهم
لالتذكير الا انهما بـ وكذا في بقية
المصدقات فلهذا غلب هائس وعارضني
الاشك في ذلك وقطع على جازي ولا يخفى
وكذلك ما يورد في نقد الكسبي
في القياس لا يقتضي فيه حاكما حكما
شكنا في حكمه كالحق في وامان الى
لانها لو كانت لما تقاد الامتناع ولكن شفاها
لقوله الكسبي وعارضني الاشتمال فتلك هي حادثة لافها
للمستخلص لما نقضها المصنف كمنه نقاد يقولون ان الباب هو

قلب وان كان عينه في
المعاضة بالمثل والافتسار

٢١ - اضافة بالغير

وابيض ان كانت المعارضة ومقابلة دليل المدعى فتقسم معارضة في

مقابلة المعارضة

على صيغة المقصود بان يعنى

المدعى ان كانت ومقابلة دليل المقدمة فتقسم معارضة في المقدمة تلك

المعارضة في المقابلة
على خلاف الحكم
المطلوب وله
الحكم المطالب
كان او فقا
تأمل

ومقابلة كامن تلك المناصب اصابنا صك ومقابلة المنع

الحقيق المجاز فثلثة الاول اثبات المنوع بدليل يدر عليه سواء

غير مادة وصورة او كان غير صورة فقط **قوله** وايضا تقسيم ثان
للمعارضة الى قسمين **قوله** فلكل ابرها المدعى **قوله** شغل بالاستدلال او
او المستغلبة **قوله** ومقابلة آه بان كانت شغلا بالاستدلال واسند
المنوع المنوع الى المقدمة **قوله** او المجاز بان كانت لا شغلا او مشغلا ولكن اسند
المنوع الى المدعى فان كان المناصب ثلثة في المنوع المجاز بان نسبة الى الشق
الثاني مما ذكرنا ولا فلا يتصل المنصب الثالث في الشق الاول كما ان
كونها ذلك في كامن المنوع الحقيق والمجاز في انما هو ان كان المنوع مقترنا
باحد السندين الاتيين ولا فلا يتصل المنصب الثاني كما ينبغي عليه
المصنم بقوله ان كان المنوع مقترنا باحد هما **قوله** بدليل ان كان في
او بتبنيه ان كان بد بهتيا خفيا **قوله** سواء آه في التسميم نشر معلوس

في صورة المنع والنقض والمعارضة المجاز بان كانت لا شغلا او مشغلا
المنع والنقض والمعارضة التخصيصات الواردة على حد غايتها او مقترنة
من طرف احدى جهات

الاول عقب اللمنح المنع المجازي والثاني عقب اللمنح المنع الحقيق
حيث اوردها اورده ثانيا اولادها اولادها
وهو المنع المجازي وهو المنع الحقيق
اولادها ثانيا

كان المنوع دعوى غير الله او مقدمة دليل وسواء كان

المنوع محجداً او مع السند **الثاني** ان تبطل السند الحجة

او الاعم كذلك ان كان المنوع مقترناً باحداهما ومثله غير

المادة او المقدمة المنوعتين **الثالث** ان تنقل

من هذا الدليل الى دليل آخر لكن بشرط عدم العجز

كما اذا ذكر السند على ان كان العالم حادثاً فلم يثبت كنه المقدم حتى يفكر
ان العالم لا يتغير غير مسلم لا يجوز ان يكون العالم قدراً فيقول المسلم
فيقول لا شيء يثبت العالم لا يتغير حادثاً ذلك قدس لا لا لان الصفه
يا شامراً

قوله او مقدمة دليل سواء توجه عليها المنه حقيقة او على الدعوى

اسنادياً او حديقاً **قوله** او الاعم كالمذكور وهو ما بين اعم من نقض

المقدمة المنوعة ومن وجه من غيرنا **قوله** ومثله لا ارى وجهاً لعله مضباً

مستقلاً حتى يكونه المناصب ربعة ولعله مثل النصيب الثاني من الاول

قوله المنوعتين ان كان المنوع مضباً على عدم فهم المراد منها ثم سيأتي

درو والمنوع على التقريب والجواب بتجريب الكبري والدعوى فقل ما هنا

اغلبه **قوله** من هذا الدليل الى الذي من مقدمه من مقدمه **قوله** بشرط

انه لا دليل على هذه الاشراط على بعض المحققين لم يشترط ذلك

الا ان يتغير من هذا احد الامرين مستلزم لبطان السند المذكور
الا ان يتغير من هذا احد الامرين مستلزم لبطان السند المذكور
ثبت للمنفذ ايضا كسبهم عليهم السلام
منصبا مستقلاً ان يجعله مثل المنصب الثاني

تمام الدليل الاصل كما انتقل ابراهيم عليه السلام من غير عجز

منه دليل الاصل والامانة الدليل اتيان الشمس

الشرق الى المغرب ولا يجوز لك في مقابلة المنع فطلقا تمنع

لمنع ما يؤيد **واما** منا صبيك في مقابلة كل النقص الاجمالي

لتحقيق الشبه والمعارضة التحقيقية والتقديرية فناصر السبيل المسند

المعنى ان النقص استلزاما بوجوبه الممتنع بانه تعالى يحجب ويعتد ولا يهتدون به
فان كان لا يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة
فيكون انما يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة
فيخالف ما ياتي ولا يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة
المعنى ان النقص استلزاما بوجوبه الممتنع بانه تعالى يحجب ويعتد ولا يهتدون به
فان كان لا يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة
فيكون انما يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة
فيخالف ما ياتي ولا يتلوه في مقابلة هذه الانتقاصات في المقابلة

فكما انتقل آه الكاف للتشيل ان كان ما انى به غير من قوله انا احيى

واميت سندا اخو لمع صدقة دليل الاصل والامانة والتقديرية كما

نقضا اجماليا او معارضة **قوله** من دليل آه اعني اتمام دليل آه متفان

وعنه للانتقال الى **قوله** وما يؤيد الا اذا ورد على صورة الدليل

اشارة الحق فنتوجه عليه المنع كالنقص والمعارضة كما **قوله** فناصر

الكل اي فيما اذا كنت مشتغلا فقط من المنع **الحقيقة** وان كان

هناك عجز عقلي او حذوي والنقص الاجمالي التحقيقي والمعارضة

التحقيقية لا غير لان الكل مشتغل بالالاسدلال

والمنع للكل لان الانسحاب لا يمتنع به لا احيى ولا ميت
ولست بربية ولنقيض الكبرى رابطة جنسية التي ليس يعنى معنى
وعينت بربسواد كان ذلك المنع فيقول انا احيى واميت ادلا
فانك انتظر من النقيض وتصوره نقضا ومعارضة كاهي
ولكني قد ظلمت **قوله** كسبة الحيد عبد الله الهولاء
ولا يتصور التوابع الى الله لوجود الدليل في النقص
والمعارضتين واذا اشتق الحق المدعى للدلالة في النقص
ايها حقيقة **قوله** عبد الله الهولاء
وهو انتقص الشبه والمعارضة التقديرية لوجود الدليل
هناك **قوله** عبد الله الهولاء
كسبة عبد الله الهولاء
اقه من الله

لان

هذا
المقدم من
الدلائل القاطنة على الحق
السابقة والجدالة وطلا
هو قول امرؤ وقال وكبراه
قوله وكل امرؤ في صبي يمشي

مثال ذلك البحث كما اذا اشتقت بالاسدلا على

ع
فقد طرأ
الحق الاول
ينبغي ان
التصنيف
يجب ان
بالجهد
يأتى

السابقة بانفق الآن هذا التصنيف وبان وكلام

بال يجب تصديره بالجد فيصير على كبر النوع مجرداً او مستنداً

بانه ليس بما هو بمرج جانب الشرع وينفق هذا الدليل بانه جار

في قراءة

العقلاء الاسرار في شدة العجز عن الخفاء او الزمان من شدة الإثر باسم
التأثير على ان يكون ما بعد العلم

قوله مثال ذلك البحث المذكور في صحة الاشتغال بالدليل سره تصنيف
السائل او المعلن وفي كلامه ما صله والعبارة الخالية عنها فقال
ذلك صرح كبر هذا الدليل على عوكت لان هذا التصنيف امرؤ وبان
ولا امرؤ ونقض هذا الدليل بهذا او معارضته بذلك او الكلام على صفة
المضاف الى قوله ذلك البحث **قوله** لان هذا صريح وقوله
لا آه كبري **قوله** ذكر في حال امرؤ خير خراج الشرع بالنسبة
كالزنا والقفل فانها ليست داخل في الكبر **قوله** بانه ليس له رفع للا
جواب اللحي **قوله** بما هو بمرج جانب الشرع **قوله** بانه جارح بان او لم تأصل

دعوى المعلن ان كبره بالان في هذا الامر هو الا في امره ان كانت ان في العلم في ان كبر
والا صرح بالان في كبره بالان في هذا الامر هو الا في امره ان كانت ان في العلم في ان كبر
عقلاء الاسرار في شدة العجز عن الخفاء او الزمان من شدة الإثر باسم
التأثير على ان يكون ما بعد العلم
كتبه الفقير المذنب الى حق التصنيف عبد الله الهادي

شيء من القرآن أو كتابه مع أنه ليس بجواب التصديق

بالحمد أو بانه مستلزم للتكامل لأن الحمد نفسه انحصر

ذو بالفيجب تصديقه بالحمد وهكذا فيتسلسل بوجاهة

قوله مع انه ليس آية وفاقا للمتن صحت قوله للتكامل هذا يقتضيه ان يكون
كبر دليل النقص وهكذا كل دليل مستلزم للتكامل فاسد فيتحقق الجواب
لنحو ما بناء على رأي الحكماء مرجوح ان التمس في التعاقبة قوله لان الحمد آية قد
يقال ان الحمد مما جرى فيه الدليل مع تخلف الحكم عنه بدليل استلزام التمس
لان الدليل مستلزم للتكامل فان التمس دليل التخلف والمثال الواضح ان يقال
الحديث متصف بالحديث والا لان متصفا بالقدم فيكون الموصوف به في
بالقدم وهو بطل قطعا فيقيم دلهما بجميع مقدماته غير صحيح لاستلزامه
التمس لاننا ننقل الكلام الى صدر الحديث وهكذا فيتم تناول قوله فيتم
ان فيترتب امور مرصودة بالفعل لا بعد التعاقب غير متناهية مستغرقة
لجميع الاغنية الماضية لا امور مرصودة بعضها بالفعل وبعضها بالقول
غير متناهية معجز لا تقف عند حد حتى يكون مستغرقة لجميع الازمنة المتقبلة

قوله مع انه ليس آية وفاقا للمتن صحت قوله للتكامل هذا يقتضيه ان يكون
كبر دليل النقص وهكذا كل دليل مستلزم للتكامل فاسد فيتحقق الجواب
لنحو ما بناء على رأي الحكماء مرجوح ان التمس في التعاقبة قوله لان الحمد آية قد
يقال ان الحمد مما جرى فيه الدليل مع تخلف الحكم عنه بدليل استلزام التمس
لان الدليل مستلزم للتكامل فان التمس دليل التخلف والمثال الواضح ان يقال
الحديث متصف بالحديث والا لان متصفا بالقدم فيكون الموصوف به في
بالقدم وهو بطل قطعا فيقيم دلهما بجميع مقدماته غير صحيح لاستلزامه
التمس لاننا ننقل الكلام الى صدر الحديث وهكذا فيتم تناول قوله فيتم
ان فيترتب امور مرصودة بالفعل لا بعد التعاقب غير متناهية مستغرقة
لجميع الاغنية الماضية لا امور مرصودة بعضها بالفعل وبعضها بالقول
غير متناهية معجز لا تقف عند حد حتى يكون مستغرقة لجميع الازمنة المتقبلة

[illegible]

باللمبدأ فيه بالجملة فهو ابتداء وكما كان الامر هكذا لا يجب

التصديق بالجد **واما** عند ضعه فلان ثبت المقدمه المسموعه

اى الكبر بان تقول كلما قال النبي عليه السلام كل امرئ الى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَهُ لَكِنَّهُ قَالَ هَكَذَا فَيَجِبُ تَصْدِيرُ بِالْحَمَلِ وَكَأَنَّ

كيف والحمد الذي صدق به هذا التصنيف يجب ان يكون مصوباً بافراد
 غير متناقصية من الجهد لا ملحوظا **قوله** بان الواجب كدعو العارض
قوله وكلما كان الامر مقدمه شرطية اي كلما كان قوله عليه السلام كلام
 ذي بال اه لا يجب التصدير بالجهد قياس استثنائي مستقيم وقوله البقا
 لقوله عليه السلام في اشارة الى المقدمة الراضعة اعني كذا قال عليه السلام
 هكذا فهذا معاوضة بالغير **قوله** صنعه الرائل **قوله** فلما اتي بالعلل
قوله كما قال مقصدة شرطية **قوله** فيجب كد نالي الشرطية والكبرى المنقولة
قوله لكنه امر مقدمه واضعة **قوله** فيجب كد نتيجة ووضع التالي

ولک

الردى

عزیز

تبریک

مقدم السلام

الدليل

کافیقال ارالمہ بادۃ الصلوۃ
الرتفعۃ ای فیموالشعۃ

برنداص

آل الاحمدي

لا يزال

بہذا

الحمد لله

الحجاب والصلوات

المذكر

سازمان

مد ماوردی

لا في السجدة

الحمد لله الذي جعل في كتابه
العلم عليم وعاها مستغنى

من النعمة الزيادة

الراد الآن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة

بحقن في عد الله تعالى بقوله الكريم لنشكرتم لان

يدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد وهذا

تعبير للدليل الاول لا ينتقل اليه من الدليل الاول

لا انتقال الى الدليل الثالث ولما عند نقضه

فلا ان تمنع الجريان صحته او سنداً بان الماد كل

توجه المنع المستند بما مر على الكبرى بعد التي سيأتي ذكرها

من الاول في كل من الصغرى والكبرى قول لان آه صغرى وقول وكل

آه كبرى قول يجب آه محتور قول وهذا تعبير بغير زيادة في الحد الاول

لما ترهب ايضا كما فيه وترفع الابهام عنه من العارة اي هذا التعجب

تعبير للدليل المنتقل اليه بعد تصديره بورد صنع على كراهه بتقيد الاول

في كل من المقدمتين بقيد مطلوبة الزيادة الا ان الاول في ذكر الثاني

بدل الاول في ترك الزيادة في ولا انتقال قول نقضه الى السكوت فلك

ايها العلل الصامرسا فلا قول الجريان قضية صريحة قول الراد من

الاول بالمثل في الثالث وان كانا

لا انتقل فنتذكر ان فيه ان يكون

النعمة مطلوبة الزيادة لا يستلزم وجوب

تصديرها بالحمد سواء اريد بالزيادة الزيادة مطلوبة

على صانعة القول الكريم ان من نفع تلك النعمة كذا فان قلت

ان الانتقال الى الثالث وان كان ثانيا من حيث استدلال العقل وان كان لا ينتقل

الجنس لا عاطفة فلا حاجة الى حذف النعم السابقة عليه لا الزيادة فيه فتأمل

وهو بهذا الاول امر ذوبال وكل امر ذوبال يجب تصديرها بالحمد

ابن البياض

هذا البناء

عليه بركة ولا انتقال الى دليل ثالث

ليلا الاول في ذكر الثاني بدل الاول فيكون من جافنا

اي ان الاول في ذكر الثاني وهو ان التصنيف غنية من الاول البحث اعني ان التصنيف

يؤثر في الرابع وهو ان التصنيف غنية من الاول البحث اعني ان التصنيف

ولا يتوهم ان الزيادة حاصلة من الاول بالبحث اعني ان التصنيف

وهو ان الاول في ذكر الثاني وهو ان التصنيف غنية من الاول البحث اعني ان التصنيف

ولا يتوهم ان الزيادة حاصلة من الاول بالبحث اعني ان التصنيف

فان كان

المعنى كذلك فيجب

ان يلحقه ان لا يكون التصنيف

لاننا نريد على التمسك ببقية

ويصدق في ح ان الحد الثاني

انما كان بعد وصول النعمة

اعني النعم السابقة على نعمة

فالحد الثاني يكون في صدر التصنيف

وليس معنى عبارة المصنف

انه نعمة مطلوبة الزيادة فيه

حيث يعتمد على بان هذا الدليل

لا يستلزم وجوب التصدير

بالحمد كاقام الله صوابا

بجى

بانه لا يجوز ان لا يصح

المعنى الخ والى هذا ان يقول

له فتأمل ابن الجبار

امذى بال لم يكن جزء مما بدأ بالحمد وان منع ا

التحلف **حج** او **سند** بانه لم لا يجوز ان يكون البسملة الواجبة

مشملة على الحمد لان توصيفه بانه ذات مستجمع **صفا**

الكالا وانه مرتين **بسم** الشرف وانه الرحمن

الحم على كل تب الوصف بالجميل كذا قيل

هذا السند
منه على ان قراءة جزء
من القرآن او كتابته جزء
من البسملة عند السالك ايضا فيقول الحق في
جواب عنقه لان اسم الله عز وجل بالحمد والبسملة التي في
ان لها مشتملة عليه فلا غبار على كلامه كما توهم وينبغي ان يبادر من اول
من ان الدليل جار في قراءة البسملة مشتملة على الحمد واجبة اذ ليس يشي من الو
يقول ان تكون البسملة مشتملة على الحمد واجبة اذ ليس يشي من الو
جواب والاشتمال معلوم ببقاء فافهم ابن القرداء وحفظه
الحال البسملة التي في اول القراءة والكتابة المذكورين فانهم ابن
وتفريق التبع ان يفكر في اسم الله جل في قراءته في قراءة من القرآن او كتابته
بسمه فلازم التحلف لا يجوز ان يكون البسملة الواجبة
مشملة على الحمد وتكون لان توصيفه
تدبر اسند الا انه لا يثبت
صورة الدليل بغيرها
على قوله كما
وهو عدم
جوابان الدليل
بأن المراد ما ذكره في
فيجوز ان يقع هذا السند بان الثابت في صدر
بالاستعانة بقوله تعالى اذا قرأت القرآن فام
القرآن بالحمد والحمد واجبة في القراءة
استند بالحمد والحمد واجبة في القراءة
على ان البسملة ان كانت جزء من الورد يعود الكلام فيه والا فلا اسم
جواب التصدير

الحمد الاوسط وهذا السند صا ونقيض المقدمة الممنوعة **قوله** كل امر

يجوز ان يقع ان هذا جواب النقص في غير الامن الاوسط كما يقال

هذا سند لمنع الجريان **قوله** التحلف قضية ضمنية **قوله** مستند

هذا ايضا سند صا ونقيض المقدمة الممنوعة قد يقال ان هذا الا

ستاد انما يناسب لو قال الناقض فيما مر ان الدليل جار في قراءة سورة

من سورة القرآن او في كتابتها اه فان المناسب لما مر ان يقول مستنداً

بانه لم لا يجوز ان تقع البسملة المشتملة على الحمد واجبة في القراءة

والكتابة المذكورتين تأمل **قوله** لان آه تنوير للسند **قوله** ذات

مستجمع مستفاد من لفظ الجلالة **قوله** من يترك استفاد من الباء الياض

على اسمه تعالى مع منقطع اعني التبرك

وليس

وليس شيء لأن تضمنه غير كاف ولا يقع حديث

المجدة بعد حديث البسملة وإن تمنع سئل أم لتسل

بناء على استثناء نفس الحديث المجدة كما استثنى

نفس البسملة من حديثها قطعاً للنف وان تنقض دليل

النقض بان تقول دليل هذا النقص مستلزم لبطا ما حكم الشرع

وهو بان جاز في قوله شيء من أو كتابه مع إلزامه مستلزم للنقض

قوله لأن آه هذا لما بطل السند في ثبات المنوع **قوله** تضمنه إضافة
إلى الموصول **قوله** لم يقع آه فيه تأمل تأمل **قوله** استلزام أقضية صريحة **قوله**
بناء آه أيا صحت أو مستند باستثناء آه هذا أيضاً سنداً و
قوله من حديث آه ومن موضوع الكري أيضاً **قوله** قطعاً مفعولاً له للاستثناء
عني يعني أن النك دليل لغيره وجوب تصدير كل من المجدة والبسملة بهما
وفيهم تأييد لما أسلفناه من أن النك دليل خلف الحكم في المجدة لأن الدليل
مستلزم للنك **قوله** دليل النقص أي بقية بقية **قوله** بقية من النقص أي استلزام
الفتا فافهم **قوله** دليل آه صريح **قوله** ما حكم الموصول عبارة عن الدليل
لا عن المدعى لأن النقص إنما يفيد بطلان الأول لا الثاني

بعد حديث البسملة
غير متحقق الاحتمال العكس
ان في الحديث البسملة وان لم يكن كذلك لم يذكره صريحاً
الجملة بالذلة لا يجوز أن يكون من المصنفين لم يقع حديث المجدة بعد حديث
الرواية في المصنفين يدركونه في رواية المجدة بذكر الدال كما هو الظن الأبرر
أو تنقضي وتبطل في دليل النقص أي استلزام هذا
مدى راد حركته
بأعلاء لدبي
ابن البزاز
اللام على محمد
في حديث المجدة

الراجح انه ليس في حيزه صناديق اخرى بل ان كان وجوبه
 ضل ان ثبت هذه الملائمة بان الابداء لا يكون الا بشيء

لا يجي إلا آخر الكركان الامكن فثبت الشبهة

تمنع هذه المقدمة الواضحة مجيء أو مستنداً بأنه

وہو کہ ان الا ابتداء الیہ یؤتی الا بیسے وادام

الامير بكذ والمفضل مدخر
الاجبة والكلمة كلها مع فاء الجزاء ما يبطئ بقصد
الاضال المتصل بالاجلة ونكس المشقة من اللازم الموصوفة
المتحدة معها ١٢ اللهم صل على سيدنا وبنينا محمد وآله جميعي

ففي الشيء الآخر سلبية كلية **قوله** والالتفيم للسند **قوله** والمعارض
الصائر معدلا لاشروع فيما يتحقق به الانقلاب الناذر **قوله** ان يثبت
وكذالك ان يبطل السند بذلك **قوله** بان الابتداء آه فصل عن المقدمة
الواضحة فينبغي تركه **قوله** فلما آه مقدمة شرطية مركبة من
حكمة ومصلحة هي الملازمة المنوعة **قوله** لكن آه مقدمة واضحة فيثبت
نتيجة اي فيثبت الملازمة الواقعة في الشرطية التي هي قولنا كلما كان
الراجب هو التصدير بالبعلة للاجب التصدير بالجدلة **قوله** فلذلك
ايها العلل بعد ثبات المعارض الملازمة المنوعة **قوله** بانه تعيين
المقدمة الواضحة **قوله** انما يكون آه انما يكون الابتداء شيئا واحدا

يكون الامر كذا اذا حمل الابتداء في كلا الحديثين على الابتداء
بشيء واحد ^{لا يكون الا الابتداء} ^{لا يكون الا الابتداء} ^{لا يكون الا الابتداء}
الحقيقي وان الباء للمصاحبة وليكن المراد مما في حديث

الحديث الا ابتداء الاضافي او الموصفي

الاختلاف
من الاحتمال ان الست
الحديثين وحمل الباء على الاحتمال في حديث
اولا حديث الحديث بعد وحذف او في الحديثين
بعد قوله على حديث الحديث بعد وحذف او في الحديثين
مع المعطوف بـ او مع الترتيب ^{من ان يكون الابتداء في البسملة عليه}
حقيقيا او اضافيا او مع الترتيب ^{فقد يراد في الحديثين واعتباريه}
فقط تكلف بلا حاجة ^{اجاب الله تعالى}
وحيث لا يصح كون مدح قول الباء ^{من روى عن النبي}
الاستعانة بخبر ^{بشيء}

قوله على الابتداء الحقيقي الغير الممتد وهو ما يتكف بالنسبة الى جميع ما
عده **قوله** وان الباء الاولى وكان **قوله** للمصاحبة لم يقل لمجد الصلة او
للتعددية لاقتضاء الباء **قوله** قد دخل خبر او ليما من البدل فنفذ
اختصاصا للتمية والتحميد بما يتكف من خبر اللفظ او الكتابة بل من خبر
الاول لان المأخوذ به هو اللفظ بالحدوث كان صح للكتابة او لا صرح به
عكس مع ان المقصود من الحديثين بدء كل ذي بال بهما وان لم يكن من
ذلك الجنس كالحياطة والحياكة بخلاف ما اذا كان للمصاحبة فانه لا يقتضيه
ذلك الا ان ذلك الامر اذا بدء بمصاحبة احد طرفي فوات بدء بمصاحبة
الآخر لاقتضاء المصاحبة اتحاد الزمان **قوله** وليكن الاولى والثانية
بدل الاولى **قوله** المراد كل من الشقوق الثلاثة سند خاص لا انفصال
الجمع بينه وبين المنوع **قوله** مما ارض ابتداء **قوله** في حديث الحديث
فقط او في الحديثين **قوله** الابتداء الاضافي الممتد الى الخبر والاخير

ان يكون الابتداء
بشيء واحد فقط
الا ابتداء اضافيا او مع الترتيب
فان يزيل ويبيد الاول معناه الجمع

الحديث

الحديثين ١ لا ابتداء ٢ العرف المجتهد الى المقصود او الباء

للاستعانة ويجوز الاستعانة باشياء متعددة كحاشي
لعل هذا متعلق ببيان السند في هذا المتن

قيل فيندفع التعارض بين الحديثين **وان نقص**

دليل المعارضة بان يقول هذا الدليل مستلزم لحد

صحة الحديث الواردة في حق الابتداء بالتعميد وكل

وهو متعارف ان الابتداء معناه
التعريف وهو ما برأت الكتاب بكذا جعلته
او لا يتصور ان المارة الجور واقع موقعه
المفصول به وهو لا يتصور بالامر من فالهمل
باعتد الحديثين بفتوت العمل بالآخر
بج ب م

وهو ان الراجح هو التصديق بالسلمة للحديث
والله ان الامر بهذا لا يجب التصديق بالحدوث في الحديث

وهو ما يكون بالنسبة الى بعض ما عده **قوله** في الحديثين او في حديث الحديث

فقط فكل كلام احتياك **قوله** او الباء للاستعانة في الحديثين والابتداء

في كليهما محمول على الحقيقة ولا يصح كون الباء جزء من المبدأ واذ

لا يصح الاستعانة بشيء **قوله** باشياء متعددة في البدء باقوى

بالجلاء في مصاحبة اشياء متعددة فيه **قوله** وان نقص نقص

اعني استلزام الفنى ولكن لسألك بعد نسخ الفلل دليله برصا صلبة

حيث حذف قوله في الحديثين فيما سبق بقوله فاما هذا وقوله في حديث الحديث
بقوله ما سبق عبيد الم فانه لا يجوز الابدان اذ ابداء بشيء
بمصاحبة شيء لا يجوز الابدان بمصاحبة
شيء آخر كالحديث فانه مقفولة
للمصاحبة الا الى
تا قبل عبيد
بج ب م

وهو المعنى والنقص والمعارضة للآخر

وكل دليل شأنه هذا فاسد فليكن هذا فاسدا وانه قطر

ضم بما تقدم من الدليل المتصل اليه ولكن للسائل ان يعي

الاولى ان يقول ان اردت بوجوب التصديق في

الكبر مطلق جواب التصديق في الكبر مسماة والتقريب ضممت

اذا المذبح جوباً لتصدير في الكتابة وان ارتكبه جوباً

التصديق في الكتاب فالكبري منزه عن زيج الإبداء

عن ابي عبد الله عليه السلام

اداملكم الاول هانفا للتقريب تارة والكبر اخ قوله في البحر

الكبرى التي في قول المدعي هذا التخصيص من ذوال وبال وكل امرئ ذي

صديرا في التلفظ مع الكتابة اي لا قوله في الكتابة اي في التلفظ

والكاتبه لان المأموره على ما صرح به عيسى هو التلخيص وان كان
الكاتب قد اذعن من اذنه انما هو قول

في كتابه في تاريخ العرب

الملك

بالفهم من غير كتابة في صدر الكتاب ذللا بد الحذف
بث علمي وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق
الابتداء **فصل ائت مسرنا**
واعلم ان التعريف تصوير محض في الذهن
فلا يتعلق به منع ولا معارضة الا انه يشترط الصحة

قوله اذ لا يدل تنوير السند اذ ليس البدء بحجج الصلة والالتفات
لما في قبح **قوله** ان كنت ايها القائل بكلام **قوله** ان التعريف سواء
كان لفظيا او معنويا والمعنوي حقيقة او سميا وكل منهما حكا او
او **قوله** تصوير بما فيها عدا اللفظ فبالا اتفاق واصناف اللفظ
فعلى الاختلاف حيث ذهب لفظنا في الاله من المطالب التصديقي
والسبب تدوير الاله من المطالب التصديقي **قوله** فلا يتعلق به
الربوبية التعريف للمعرف وثبوت بعض اجزائه لاخر ففي ضمير **قوله**
ان كان التعريف كالصوير بالمعنى المصدى **قوله** ولا معارضة اي ولا
نقض **قوله** شرطا فيتحقق باعتبار تلك الشروط قضيا بضمية

الادب هذا المفسر هو ان المنع لا يتعلق بنفس التعريف لكونه آلة
التصوير وكذا لا يتعلق بثبوت للمعرف لانه حمل ظاهر
غير مشتمل على الحكم حقيقة فلا يتوجه اليه المنع **عبد الله**
حيث اراد بالرجوع التصوير السبب في القول اني راعى
وبفهم نفس القول الشارح **عبد الله** **عبد الله** **عبد الله**

وَبِالْحُكْمِ فَضْلُ الْبَلَاءِ
يَعْنِي أَنَّ كُلَّ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ الْوَقْفُ
الرَّسَالَةُ الْوَقْفُ لِلْوَقْفِ صَدَّقَ الْوَقْفُ
صَدَّقْنَا لَا أَصْفُوهُمَا بِعَيْنٍ

منها المسألة للمنفق ومنها الجلاء والوضوح

منه فللسائل ان يبطله بان غير جامع لافراد

المعرف^٢ او غير مانع عن^١ اعيان

قوله ان يبطل الربط التعريف باعتبار تلك القضا بالضميمة اما
 ببيان واحد من العرف والتعريف في مادة صغ تخلف الآخر عنها وبالنسبة
 القضا ثم ان هذا الابطال ينقض شيئا الا انه لم يقل ان ينقضه هذا
 كما لا بد من الاستعمال المجازي وان اركبته في قول الآتي وان ناقض التعريف آه وكذا
 ان يمنع باعتبار تلك القضا باصنادا يتحقق فرد لم يصدق
 عليه التعريف او العرف وان يعارضه باعتبارها ايضا الا انه لم يتعرض
 لذاتك لبيان عادة المعترضين على التعريف بالابطال في ذلك
 قوله بانه غير آه صغ ورفع للالجاب الطل وكذا قوله غير آه ثم
 ان هذا القول مع قوله او غير مانع نظيره بآية في ابطال التقييم مثبت
 بقياس من الشك الثالث تقرير ان فردا كذا من افراد العرف ويؤخره
 من التعريف واخره من العرف ويؤخره من التعريف فان منع صغ

الرغم من أن جميع الأفراد سواء كان جامعا
لبعضها أو لا وليس سببا لحدوثه إلا أن الجذر

التوقيف باعتبار هذه عبادة **لله**
 لا يوافق لانه لو افترضه المكان لم يتركز بل التوقيف **لله**
 الموقر داخل في التوقيف **لله**
 التوقيف من التوقيف **لله**
 من افراد التوقيف **لله**
 ينتج بعض ما هو **لله**
 وكذا

وكل تعريف هذا شأنه باطل أو مستلزم للدوا أو التمس أو بانه
مساو للمعرف في المعرفة والجهالة وهكذا وإن ناقض التعريف
صحت دل وهو وجه مانع فلك ان تمنع عدم الجمع والمنع
ايها المكون
او بطلان التعريف الغير الجامع او الغير المانع بناء

فالاستناد بنحو برالمعرف او كبره فالاستناد بتجريب جزء من اجزاء التعريف
يقول **قوله** وكل تعريف أه كبر ثم الاحسن تأخير هذا الكبر عن قول
الآلة وهكذا **قوله** او مستلزم أه صغرى ابطال القضية المنقادة
من اشتراط الجلاء **قوله** هذا التعريف ليس باخف من المعارف فان
التعريف اذا كان مستلزم للدوا كتعريف الملكات باعدامها كما
اخف من المعارف حيث يعرف الثانية بالاولى دلا العكس **قوله** وان
ناقض أه بالجريان او باستلزام الف كناقض الدليل والمدعى الغير
الدلا **قوله** وهو وجه مانع الاشتمال او من المنع بالمعنى الاعم **قوله**
فلك ايها الصائرا سائلا **قوله** عدم الجمع صحيح او مستنداً بنحو برالمعرف او المنع ص
او التعريف في الشقين ثم ان هذا من الضمير قول او بطلان أه من
الكبر لكنه انما يتجه لولم يقيد لناقض المطلقان في الكبر يقبل له

على أن المساواة ليست بشرط عند المتقدمين وإن تمنع

استلزام الدوا أو التسلسل أو بطلانها بناء على أن الدوا

والمراد التسلسل في الدوا الاعتبارية ليس باعتبارها

لبن وإن تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على أن

لحقاء والوضوح مما يخفى جيباً لا ذكراً كان يقول

عند المتأخرين والأفلا مجال للمعنى ما كان في قوله بناء شدة المصداق
لا أنه سند **قوله** أو الغير المانع مجزئاً أو بناء **قوله** بناء سند من
قوله وإن تمنع صنع الصغر **قوله** أو بطلانها إما صنع للقضية
الحكمية أن أراد الناقض بالدوا والتمس الدوا والتمس المحالين
أو الكبر أن أراد بهما المظهر وإيا سبق في النقض الحقيقة أنه لا مجال
لصنع الكبر وبالجمله أن ذلك صنع للصغر تارة والكبر آخر **قوله**
بناء أي مجزئاً أو بناء **قوله** وإن تمنع آه صنع للصغر **قوله** بناء
المرجئة أو بناء آه وهو سند مساو وكان المناسب لما سبق
أن يقول أو بطلانها بناء على آه **قوله** كان يقول آه مثال للأبطال
بأنه غير جاصع والجواب عنه بمنع عدم الجمع مستنداً بتجزئتها بالفتح

السائل

لأن المساواة شرط عند فهم عبدة الله كنه الدوا باطل
عنده الراسخ وبطلان المساواة في الموقنة والجهالة
مطلقاً بالنظر إلى كل واحد لا احتمال عددها بالنظر إلى
بعضه **قوله** لا دليل الخلف عبدة الله وكبره ذلك دليل يند
شأنه فاسد عبدة الله **قوله**

السائل تعريف كل من المنع والنقض والمعاوضة فاسد لان
تعريف المنع غير صادق ~~على من غير صادق~~ على من غير صادق
الغير كذلك تعريف النقص غير صادق على نفسه وكذا تعريف
المعاوضة غير صادق على المعاوضة التقديرية مع كلاً
منها من افراد صوراتها وكل تعريف هذا شأنه فاسد فتمت كون

ثم ان هذا ان في اكب الشك الثالث وقوله الآلة وان كلاً أو صغير مع صحيح
في المعنى خارج عن التعريف ينتج بعض ما دخل
في المعنى خارج عن التعريف عليه
نقض به
المنع الذي لا دليل عليه
في هذه الصنف الذي لا يسميها ازيد للمعنى
زاد افراد مجازية فلا يقيد سمي لها عبد الله

قوله تعريف كلاً أه دعوى **قوله** بل **قوله** لان تعريف أه هذا الى قول من افراد
صوراتها اشرف الى صنوي دليل الناقض اعني تعريف كل من تلك الامور
غير جامع لافراد المعنى **قوله** تعريف المنع بانه طلب للدليل على مقدّمه
صعيته **قوله** وتعريف النقص بانه ابطال الدليل جريانه في مادة مع تخلف
الحكم عنها او باستلزامه فساداً **قوله** على نفسه لانه في صنوع المدعيين
الدليل ليس وجه الدليل حتى يجز عليه النقص الذي هو عبارة
عن ابطال الدليل بالتخلف والفساد **قوله** وكل أه كبرى
قوله فتمت أه ايها المعلق الصائر مانعاً ثم ان صنع للصنوع باعتبار
المعنى بدل
هذا

كل واحد من أفراد المرف مجرداً أو مستنداً بان اطلاق
المنع والنقض والمعارضه عليهما مجاز كما عرفت
والتعريفات للمعاني الحقيقية **واعلموا ان**
التعريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقضان الا
بفرد محقق في نفس الامر اما الالجات الواردة

تفيد المحمول تأصل **قوله** من افراد آه صنع لصنف الشكل الثالث في الاصل
موجب للمنح صور بل لنقض **قوله** بان اطلاق اي يتجبر المرف في هو
ان اطلاق المنع آه **قوله** والتعريفات للمعاني آه اي المراد بالمنع والنقض
والمعارضه ما هو بالحق الحقيقي لا ما يشمل المجاز ايضاً **قوله** والتقسيم الام
ستقرائي بتسمية الآتيين اعني الحقيقي والاعتباري **قوله** لا ينقضان اي
نقضاً اجمالياً شبيهاً بخلاف التقسيم العقلي بتسمية الحقيقي والاعتباري
فانه ينقض تقسيم مجوز الوجود كقسم محقق الوجود كما سيأتي
قوله الافرد اضافي تأصل **قوله** واما الالجات من المنع المجازي
و النقض الشبه بالمعارضه التقديرية و كانه للاشارة الى

لان الشكل الثالث المنع صغره دليل لصغر فرد بل لنقض اقيم مقامها
فيكون صنع صغره هذا موجباً لمنح صغره ذلك عندكم **عبدالم**
الاحقر اضافي بالنسبة لا الفرد المجزئ لان المنقض قد يكون باسناد
الذكر او التسميه او فوهما **عبدالم** **قوله** وتكون الافرد اضافياً اعني
بالنسبة الى التقسيم لا بالنقض التقسيم الاستقرائي الوجودي القسم
لحقيقتي الحاديه عن الاقسام البنية الذي يكون فرداً اضافياً للقسم
على تقدير وجوده او المراد بالفرد الاضافي الاخر فثبت الاعم
فيشمل الاخص لا التعريف والتقسيم **عبدالم**

كذلك ينقض **قوله** لا ينقض
على الدعان

على المدعى والضحية في التعويضات كان يقال

لا سلم انه جنس ان فصل وهكذا فداخله فيما

سبق **فصل ان كنت قاسما** فتقسمك اما

صلى الله عليه وسلم

اقول كما ان التعويض لضحية من الضرر لا يتعلق به طار الا باعتبار شرايط صحة كذا كذا
لكل من التبعيض والتوزيع بالتساوي لضحية من الضرر لا يتعلق به طار الا باعتبار شرايط صحة كذا كذا
صحيح بالمثل والمثل في التعويض والتوزيع بالتساوي لضحية من الضرر لا يتعلق به طار الا باعتبار شرايط صحة كذا كذا

الانواع الثلاثة التي تصنفها **قوله** على المدعى والضحية في التعويضات كان يقال
الضحية اي الاخذة باعتبار بعض المعقولات الثانية على التعويضات واجزاؤها والغير المستفادة من الشرايط تأصل **قوله**
ان جنسها ودفع ذلك سهل في المفردات الاصطلاحية وصعب جدا في الحقائق الخارجية والاصور الاعتبارية الكائنة بحسب الامر **قوله** وهكذا اي انه صداد وخاصة لازمة **قوله** فداخله كان

لم يتفوق الا بطلان باعتبار الشرايط بدخول فيما سبق مع كونها جذا واراد على المدعى الغير المدلل الضحية بل ذكر مع طريق دفع تفصيلا واوضح بذكر المثال لكثرة وقوعهم في كلامهم وقلة ما عداه من الالجاب **قوله** فيما سبق الالجاب الواردة على المدعى الغير المدلل فذكرها ذكرها **قوله** ان كنت آه ايها القائل بكلام **قوله** قاسما للملكي الى الجزية
جواب لدخل مقدها وبه ان الالجاب الواردة على التعويض باعتبار تقاضيا المستفادة من الشرايط ايضا فداخله فيما سبق فلم يبينها بهذا نا جاب بقوله **قوله** لان آه عجلتم من المنع والمعاوضة عجلتم الالجاب الواردة على المدعى الضحية في

عقل هو الذي حكم العقل بمجده تصور اقسامه

بأخصا المقسم فيها كالتقسيم المفهوم الى الموجود والعدو

وهو اللون الم مفصول

الاضافية او الكل الى الاجزاء كالتقسيم لركب الى العناصر الاربعة ثم اقول
كما ان التعريف تصور محض لا يتعلق ما رالا باعتبار شرط الصحة كذلك
لكل من التقسيم والتوضيح بالمثال تصور محض من شئ قال الشيخ فيرهمان
ومن قبيل الرسم المناقصة التوضيح بالمثال والتقسيم قال عبيد بن
شيبان الضيائية ان تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوي فلا يتعلق
بها ما ذكره الا باعتبار شرطها صحة فلا ولا تعرض المصنف لذلك ولم
وما شاء من ان المناقصة في المثال ليست من راب المحصلين
غير ملتفت اليه حيث لم يتركوا الدخول فيها في ولا الدفع بقدر الامكان
قوله عتلى قدم التقسيم العقلي على الاستقرائي لانه وجودي والوجود
اشرف من العدم لان الوجود يترتب عليه الفائدة في خلاف العدم
قوله وهو الذي آه اي يكون القضية المأخوذة من المقسم بالافصا
في الاقسام من الاوليات لكن قد تكون خفية لحفاء تصور الاقسام
ولذا تقبل المنع وينب عليه ببيان وجه الافصا **قوله** تصور
اقساما وهو المقسم ومضمومه والنسبة ايضا يعني بين اقسامه

قوله عتلى آه اي تكون القضية المأخوذة من المقسم والافصا بالاقسام من الاوليات لكن قد تكون خفية لحفاء تصور الاقسام ولذا تقبل المنع وينب عليه ببيان وجه الافصا **قوله** تصور اقساما وهو المقسم ومضمومه والنسبة ايضا يعني بين اقسامه

وتقسيم

حقيقة وهو الذي لم يتصادق اقسامه في شيء

واحد ولو باعتبارات وحشيات مختلفة مثال من

العقل ما تقدم ومن الاستقراء في تقسيم

الوجود والمعدود ^{وهو تقسيم المفهوم} الى اقسام **الاربعة** **وما تقسيم** اعتباري

قوله حقيقة وقدم تقسيم الحقيقة على الاعتباري لانه المبدأ من المطلق
التقسيم لانه علم من حيث المفهوم والعلم من حيث هو مقدم
على الوجود ^{مفهوم} واصل **قوله** وهو للذكر ويعرف هذا القسم بضم
بضم قيو متباينة الى كلى ليحصل بانضمام كل قيد قسم متباين
كما يعرف القسم الآخر بضم قيو متخالفة الى ذلك الاصل ليحصل
بانضمام كل قيد قسم مخالف **قوله** لم يتصادق احدهما على شيء منهما
على الآخر باعتبار شيء واحد في الاعتبار المدخول **قوله** اقسام
من الاشياء من اقسام ان كان له ثلثة اقسام فصاعدا وقسامه
ان لم يكن الا قسمان **قوله** الى الاقسام آه النار والهوى والذباب

وهو

وهو التقسيم المتصادق ^١ الأقسام باعتبار مختلف

مثاله من العقلي تقسيم ^{الكلمة} ^٢ الأقسام ^٣ الثلاثة ان اكتفى ^{الحرف} ^{الاسم والفعل} ^٤ تعريف ^٥ بالابدل على معنى مستقل ونفسه ^٦ لا يتقار

وتقسيمها اليها ان يريد في تعريف كونه آلة للملاحظة الغير

قوله المتصادق او كان يكفي لكون التقسيم اعتباريا تصادق اثنين
من اقسامه ان كان له ثلثة اقسام فصاعدا قوله مختلف واما التقصا
دق الاقسام باعتبار واحد ففاسد كما اذا كان بين قسمين منها ٢
عدم مطم او من وجه ثم ان فساده في الواقع لا ينافي تجويز العقل ^١
ه فلا تلحق التقسيم في الحقيقة والاعتبار عقليا فتأمل قوله ان
اكتفى قوله هذا ان لم يرد بعد الاستقلال كونه آلة للملاحظة الغير قوله
ان يريد فانه اذا قبل الحرف ما لا يدل على معنى مستقل في نفسه وكان
آلة للملاحظة الغير فالعقل يجز ان يكون للكلمة قسما آخر ^٢ وهو صلا
بدل على معنى مستقل ونفسه ^٣ ولم يكن آلة للملاحظة الغير الا انه لم يوجد

فان لفظ **نعم** حرف واسما باعتبار الالتماس كذا

لفظ **على** يكون حرفا وفعل باعتبارهما وكذا سائر

الاسماء والافعال فانها باعتبار كونها موصولة بهذا

اللفظ **نعم** اسما كما في نفع فعل ماض **والنفسيم العقل** يبطل

نعم فان لفظ **اه** علة للتي تقسم الكلمة الى الاقسام الثلاثة اعتبارا بها
على من التقديرين اعني تقديرى الاكتفاء والزيادة **فهم** واسما اي
اذا اول بهذا اللفظ او كان بمعنى البعض كما قيل ان من في قولهم ومن
خصا نص المتأدى للترسيم بمعنى البعض واضافته كاضافة حبب ربنا لك
فهم حرفا **اه** كما في اسما اذا اول بهذا اللفظ او كان بمعنى الفوق
كقولك عدت من عليه بعد ما تم ظمها **فهم** وفعلان نظر الالف اللفظ
والا فيكتب بالالف اذا كان فعلا **فهم** وكذا سائر **فهم** افعال واسماء **فهم** فاما
لتقسيم **اه** تفرع عن التوقيفات السابقة للاقسام الاربعة للتقسيم **فهم** العقل حقيقة
او اعتبارا **فهم** يبطل **اه** فيصير متفردا كطلانه بتحقيق قسم آخر منهم بطريق
الاولوية

الى ساكني البدو والكاتب والى متحركي البدنان

القسمين الآخرين متصادقان باعتبار واحد

فيجب ان يراد بمتحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة

ان مقابلة العام بالخاصر توجب تخصيص العام بما ورائه

قوله متصادقان **آه** صدقا كلياً من الجانبين ان كان جهة الاول منهما
الامكان سواء كان جهة الناذر الامكان البصر والفعل او من احد الجانبين
فقط ان كان جهة الاول الفعل والناذر ماصر والبصر على الناذر حيث قال ان
مقابلة العام بالخاصر وكذا الاولان امالتا ويريان ان كان جهة الثاني
منهما الامكان سواء كان جهة الاول الفعل والامكان او لكون الناذر اخيراً كان
جهة الناذر الفعل وجهة الاول ماصر والاخر البصر **لست** وبهما فقط سواء اتفقا في
جهتي الفعل والامكان او اختلفا **قوله** باعتبار واحد الاعتبار الواحد
للمركب الذي يتصادقان فيه فلا ينافي في تقييد احد القسمين جهة والاخرى
باخر **قوله** فيجب ان يراد الى الجواب يمنع التصادق مستنداً بتجريب
القسم الآخر كما سيرى به بقوله وان تمنع التصادق مستنداً بتجريب الاقسام

فلا شك

مصادقان
صدقا كلياً من الجانبين
او من احد
الامكان سواء
ان كان جهة
الاول الفعل
والناذر ماصر
والبصر على
الناذر حيث
قال ان
مقابلة
العام بالخاصر
وكذا الاولان
امالتا ويريان
ان كان جهة
الثاني من
هما الامكان
سواء كان
جهة الاول
الفعل والامكان
او لكون
الناذر اخيراً
كان جهة
الناذر الفعل
وجهة الاول
ماصر والاخر
البصر لست
وبهما فقط
سواء اتفقا
في جهتي
الفعل والامكان
او اختلفا
قوله باعتبار
واحد الاعتبار
الواحد للمركب
الذي يتصادقان
فيه فلا ينافي
في تقييد احد
القسمين جهة
والاخرى باخر
قوله فيجب
ان يراد الى
الجواب يمنع
التصادق
مستنداً
بتجريب
القسم
الآخر
كما سيرى
به بقوله
وان تمنع
التصادق
مستنداً
بتجريب
الاقسام

وهو داخل في الاقسام فيكون هذا تقبلا الى الغياو

فيم رزق المضمون المجنون وتختلف الاقسام

فَقُلْ فَلَا تَكْفُرْ بِهِ عَمَّا سَبَقَ بِالظَّنِّ إِلَى الشَّيْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ بِالظَّنِّ
إِلَى الشَّيْءِ الثَّانِي بِتَجْهِ ظَنِّهِ وَأَمَّا بِالظَّنِّ إِلَى الشَّيْءِ الثَّانِي مِنَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ فَلَا تَكْفُرْ
بِغَيْبِهِ جَرِيَانٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ فِي قِسْمٍ خِلَافَ لَهَا عَنْهُ فِي الشَّيْءِ الْأَوَّلِ
بِغَيْبِهِ بِاسْتِكْرَامِ الْفَادِ فِي الشَّيْءِ الثَّانِي بِغَيْبِهِ نَاصِلٌ **قَوْلُهُ** بَانَ فَسَاءَ أَهْ شَيْءٌ
وَلَوْ أَنَّ الْقِسْمَ بِهَذَا الشَّيْءِ بِغَيْبِهِ جَرِيَانٍ فِي الْأَمْرِ مِنَ الْقِسْمِ الْعَقْلِ وَالْأَسْفَلِ فِي قَوْلِهِ
فَمَا كَذَا كُنَايَةً عَنِ الْقِسْمِ الْحَقِيقِيِّ الوجود **قَوْلُهُ** مِنَ الْقِسْمِ شَيْءٌ أَوَّلٌ مِنَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ
وَيُسَدَّرُ فِي النَقْضِ بِهَذَا النَقْضِ بِأَنَّهُ قِسْمٌ لِلشَّيْءِ إِلَى نَفْسٍ وَلَا غَيْرِ أَوْ بَأَنَّهُ
صَلَتْهُ لَمْ يَكُنِ الْقِسْمَ قِيَمًا **قَوْلُهُ** بَانَ فَسَاءَ كَذَا أَهْ صَوْنُ الشَّيْءِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ لَيْسَ بِلَا
خِلَافٍ الْأَقْسَامِ كَبْرَهُ يَنْتِجُ بَعْضُ مَا فِي الْقِسْمِ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْأَقْسَامِ وَقَوْلُهُ
فَيَكُونُ تَقْيِيمُكَ هَذَا غَيْرَ حَاصِلٍ لَمْ يَنْتِجِ وَصَوْنُ لَيْلِ النَقْضِ وَقَوْلُهُ
ذَلِكَ قَوْلُهُ أَوَّلِ لَيْسَ مِنَ الْقِسْمِ أَهْ صَحِ قَوْلُهُ فَيَكُونُ هَذَا تَقْيِيمًا إِلَى الْغَيْرِ **قَوْلُهُ** أَوْ

او غير مانع او بانه لجبر العقل فيه قسم آخر وتقسيم متصادم والا

قسام وكل تقسيم يشانه هذا باطل فهذا باطل فهذا التقسيم باطل وانا

نقض التقسيم مستند لوجه ايضا مانع فلذلك ان تمنع القسم

المقسم وعدم كونه من المقسم محجبا او مستندا بتجريح المقسم وان تمنع

ليس من آه وقد يعبر عن النقص بهذا النقص بانه مستلزم كون القسم **قوله** او غير آه كلمة اول تعبير العبارة **قوله** او بانه لجبر آه شق اول من الشق الثاني اي بان هذا التقسيم تقسيم لجبر العقل آه اول لجبر فيه قسما آخر تاكمل هذا العقل بقسيمه الحقيقي والا لا اعتبار **قوله** او تقسيم آه شق الثاني من الشق الثاني متصادق آه اي باعتبار اعتبار او باعتبار واحد في الحقيقة عقليا او استقرائيا او بالثاني فقط في الاعتبار كذلك الظن ان تقسيم متصادق الاقسام اصلا **قوله** وكلا آه كبر دليل النقص **قوله** ان تمنع آه هذا ببقية منع لصور الشكل الثالث المثبت لصور دليل دليل النقص **قوله** كون القسم من المقسم وعدم دخوله في الاقسام محجبا او مستندا بتجريحها **قوله** او عدم كونه آه او دخوله في الاقسام محجبا او مستندا بتجريحها **قوله** بتجريح آه اي في المنين **قوله** وان تمنع آه الشق

دخوله في الاقسام او عدم دخوله في الاقسام مجتهداً او

مستنداً بتجريد الاقسام وان تمنع تجريد العقل قسماً اخر وان

تمنع التصادق مستنداً بتجريد الاقسام فيهما البعض وان تجوز التجريد

او التصادق مستنداً بانه استقرار

الاول ناطق الى الثاني من الشئ الاول والثاني الى الاول ولو قدم عدم الدخول
على الدخول لان موافقاً للمنعين في كون الشر على ترتيب اللف الا انه رعا
لمطابقتهما في تقديم الشئ الوجوه **قوله** وان تمنع تجريد كونه ناطقاً الى الشئ الاول
من الشئ الثاني صنع لصنوع ليل النقص كالمنع الارض من قبيل الاسماء لها
قوله بتجريد الاقسام اي جنس الاقسام وتجزئتها الى قسمين الاول مجتهد لا يشمل
القسم المجزئ **قوله** فيها مجتهد بصفا احدهما على القسم المجزئ في الاول لا يقتضي
شيئاً منها في الثاني على شيء من اول البوارق **قوله** وان تجوز اهـ منع لكبرى
بالنظر الى الشئ الثاني بقبوله الا انه اما يصح لواحقية التقسيم في الاوطاف فيها
على حدود اما لو قيد في الشئ الاول **قوله** بالحق والثنائي منها بالحقية فلا
محال لمنع هذه الكبرى **قوله** مستنداً بانه اهـ والتقيد بالاستقرار لا يمنع با

بدل على حجاز الا بطل بلا دليل فالابطال من السائل بلا

شاهد للمدعى المدعى ان الغير المدعى ان الدليل والمقدمة

من الوظائف الموجبة وهو مع دخول في القسم بداخل في الا

قام وكذا ابطال المقدمة

الى الاقسام الثلاثة غير حاص لما تحت القسم **قوله** لان جريده المنع آه وا
بطل المدعى الغير المدعى بدل دليل بدل على حجاز ابطال المقدمة الغير المدعى
بدل دليل **قوله** جريده المنع ارجح ان نجى به **قوله** على حجاز الا بطل اى ابطال
المدعى والدليل ومقدمة من مقدماته **قوله** فالابطال صدر الشك الثاني
لست **قوله** بلا شاهد تفنى في العبء حيث نقول نارة بلا دليل واخر بلا ش
هاد وامام مع الشاهد فللمدعى المدعى اما معارضة **قوله** او نقض حقيقى لكن
استدالى المدعى حجازا وغير المدعى اما معارضة **قوله** او نقض شبيهه للدليل
نقض حقيقى للمقدمة صدقته او لا كالمعصدا ولا كاستفاد الاخير
من قوله الا في وفيه صافيه ولا يخفى ان الا بطل بلا شاهد وبلا دليل ليس بطلا
مجيئا ومع ان يد والدليل ليس بطلا لا مع **السند** من الوظائف ارجح
واخل تحت القسم **قوله** الموجبة المقبولة للسائل **قوله** وهو مع دخول
آه ينتج بطل الوظائف الموجبة ليس بداخل في الاقام **قوله** وكذا

ع هذا في قوة استثناء مسبقه فيثبت لقول المصنف الا في ذلك ابطال المقدمة الغير المدعى
تقديمه لو جاز ابطال المدعى الغير المدعى بدل دليل حجاز ابطال المقدمة الغير المدعى بدل دليل لكن الاول
جائز وكذا الثاني عجزه **ع**
حقيقه ص

كن البديهي الحلي ما المنع فطلب الدليل والطلب لا يحتاج

المشاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم بالبطول فلا يسمع

مرغبت ليل وايضا قد عدّوا ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل
بدل على فسادها غصباً غير مقبول ايضا وفيه ما فيه ^{منه} الكذب

ان في ابطال المقدمة المدللة به دليل على فسادها
غصباً ما فيه عدم كونه غصباً لان ابطالها اذا ورد مقدمته بدون
تعرض لبيانها صار كانه مدعى ليدعها وهذا لا يجوز بل هو
محمول اقامته السائل الدليل على بطلانها فليس هذا
كونه غصباً بل كونه قاضياً بالانقضاء
ان ابطال المقدمة الغير المدللة لا يسمع
ان ابطال المقدمة المدللة لا يسمع
ان ابطال المقدمة المدللة لا يسمع
ان ابطال المقدمة المدللة لا يسمع

بل ان ذلك الابطال اما نقضاً بشبه تلك المقدمة او مصادفة
تقديره في المقدمة ^{منه}

وقد عدّوا الخ استغناء صحة وفساد ما سبأه من صفة التبرية فيه قبل البيان
بقوله وفيه ما فيه ^{منه} وابطال المقدمة ^{منه} في التعبير بآلة الابطال في آخرها لا يفتن
ان جماع الاتحاد هما كما هو الاصح عند الاصوليين قاله في اللب وبقي الصحة بالطلا
وهو الف في الاصح انتهى خلافا لما قولهم ^{منه} وفيه في قولهم واليه قد عدوا ما فيه
وهو ان تلك المقدمة الغير المدللة مدعى مدعى لان اثبت الدليل الدال على فسادها
خلافا مع تقرير الدليل عليها لان ذلك الابطال مصادفة تقديرية والا لكان
نقضاً شبيهاً وله صحتها مقبولة ^{منه} وفيه ما فيه كان وجهه انه كما يجوز النقض الشبه الذي
هو ابطال الدعوى الغير المدللة باستلزامها شيئاً من الفئات فليجوز ابطال تلك المقدمة
بدليل يدل على فسادها اذ الفرق الحكم بحجتم المحل في المنسوبة الى المورد

المحقق والنحو بالمدقق الفاضل ملا ^{منه}
الشيخ محمد باقر عاقله الادب الكلبور
عظم الله له ولوالديه
الشيخ محمد باقر
الشيخ محمد باقر
الشيخ محمد باقر

141

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

ای جا کہ باریک میں از لہو

تَوْضِیحُ الْمَقْرَأَةِ لِمَدِیْنَتِهَا

وقوفها على محبي علي مطهرهم

وان شفا فی عبرة مها و
بالتفان

سے شہر لے کر آئے۔

الام الحورث والام الزباب

مضيق

کلاں

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

وَحَارَتُهُمْ اِلَى الْاَبْطَانِ مَاسِلٌ

نَسِمُ الْقَبَا جَاءَتِ الْقَرْفَلِ

[illegible][illegible]

وَيَوْمَ عَصُرَتِ الْعَذْرَىٰ مِلَّتِي ۖ فَبَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

نَظَرَ الْعَذَارَى يَرْمَنَ بِلَحْمِهَا ۖ وَشَحِمَ كَهْدَابِ الدِّمَاسِ لِفَتْلِ

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بِنَامِعًا ۖ عَقَرْتُ بَعِيْرِيْ يَا اَمْرًا الْقَصِيْرَ فَاَنْزَلِ

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَائِهِمْ يَتَخَوُّونَ

وادرب المرأة لا يلبس في بلادها من الاثنا عشر
 في الاثنا عشر
 في الاثنا عشر
 في الاثنا عشر

وبقيّة خدر إبراهيم جبارها ٥ تمت من لهوها غير معجل
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند

تجاوزت احسا اليها ومعه ٥ على حرص الويسرون مقلي
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

اذا ما الترياني لسماء تعرضت ٥ تعرض اثنا الوشاح المفصل
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

يقولون انهم قد دخلت ثيابها عند النوم غيرت بواحد
 تمام فيسدد قد وقفت عند السترة عرقبة وضعت الى وانما
 خلعت الثياب لتري اهلها انها تريد النوم سر

فنجت وقد نصت لنوم ثيابها ٥ لدى السترة اللبسة المتفضل
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

فقالت بين الله مالك حيلة ٥ وما ان اري عنك الغواية تجلي
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

خرجت بها امشي تجروا لنا ٥ على ثرنا اذ بال مرط رحل
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

فلما اخبرنا ساحة لي وانحي ٥ بنا بطن حب دي حفاف عققل
 الرهبان
 الرهبان
 الرهبان

كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند
 كرسند كرسند كرسند

تفسير ابن جرير في تفسيره

الشمس

صَهْرَتْ بِفُودَى رَأْسِهَا تَمَّالَيْتْ :: عَلَى تَهْنِئَةِ الْكُشْحَرِ رَأَى الْخَلْخَلِ

مَهْفُفَةٌ بِيضَاءُ غَيْرِ مَفَاضَةٍ :: تَرْتَبِكُ مَصْقُولَةً كَالسَّجْنَجِلِ

تَصَدُّ وَتُتَدَّى عَنْ أَسْلَوْتِنِّي :: بِأَلْمِ مِنْ وَحْشٍ دَجْرٍ مُطْفِلِ

وَجِدَّ كَجِدِّ الرَّمْلِ لَيْسَ بِفَاضٍ :: إِذَا هِيَ نَفْثَةٌ وَلَا بِمُعْطِلِ

وَفَرَّعَ يَزِينُ الْمَتْنِ أَسْوَدَ فَا حِدِّ :: أَثَلْتُ كَفَيُّو التَّحْلَةَ الْمُتَشَكِّلِ

غَدَائِرُهَا مُسْتَشْرِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى :: تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مَشْنَى وَمَرْسَلِ

تفسير ابن جرير في تفسيره

صهرت بفودي رأسها تمالميت :: على تهنئة الكشح رآي الخلخل
مقففة بضاء غير مفاضة :: ترتبك مصقولة كالسججل
تصد وتدد عن اسلوتني :: بألم من وحش دجر مطفل
وجد كجد الرمل ليس بفاض :: إذا هي نفثة ولا بمعطل
وفرع يزین المتن اسود فاحد :: أثلت كفيو التحلة المتشكل
غدايرها مستشررات إلى العلى :: تضل العقاص في مشنى ومرسل

حاجب القدر من القصب وغيره

وساق كانبوب السقي المذل

الابتداء عن ساق

نوم الضحى لم تتلق عن تفضل

الابتداء عن الضحى

اسار مع طي وساو كاسحل

الدود مع اسرود وهو كوض

صدارة عسى رهب متبيل

جوانه مع

اذا ما اسكرت بين درع وجول

قبض الصيرة

وليس فوادي عن هواك بمثل

نصيح على عداله غير مؤتل

نصيحة

وكشع لطيف كالجديل الخصر

الابتداء عن كشع

وتضحى قيت المسك فوق فرشها

غير غلبه

وتعطو برخص غير شين كانه

غير غلبه

تضي الطلام بالعشي كانه

القاصح

الى مشايير نوال الحليم صبا

الابن

تسلت عمايات الرجال عن الصبا

بجوده

الارب خصم فك الولى رده

يقول الارب خصم شديد الخصومة لان ينصفي عن فطامه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
الذين هم خير خلق الله

عَلَى بَأْنَوعِ الْهُومِ لِسْتَلَى

وَلَيْلٍ كُودِجٍ الْجَبَّارِ خِي سَدُوقِ

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَمْطِ بِصُلْبِهِ

وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَأَنَا بَكْلَلُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الطَّوِيلُ الْإِجْلَى

وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمَثَلِ

بالك من ليل كان نجومه

بِأَمْرِ سَكَنَانَ إِلَى صَمَّ جَدَلٍ

قُرْبَةً اقْوَامَ جَعَلْتُ عِصَامَهَا

عَلَى كَاهِلِ مَنِيَّ ذُلُولِ مَرْحَلِ

وَوَادٍ جَبَفٍ الْعِبرِ قَفْرِ نَعْنَاهُ

بِهِ الذِّبُّ يَعْوِي كَالْخَيْلِ الْمَعْبُولِ

فَقُلْتُ لَهُ لَا عَمْرٍأَنَّ شَانِنَا

قُلِّبَ الْغَنِيِّ اِنْ كُنْتَ لَمْ تَمُوتِ

لَا نَأْنِي إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَنَا نَهْ

قصه در بعضی از کتب الفاعل مقید لا و باید از لفظ جود
صفه موصوفه بخندد مع ما قبله از خبر مخرج
الحاج ابن الباقدر

وَمَنْ يَحْتَرِثْ حَرْفٍ وَحَرْفٍ يَهْزِلْ

الثلثون
الفرق

وَقَدْ أَغْنَى الطَّرِيقَ وَكُنَّا نَهَا

السير
السير بالفتح
السير بالفتح

يَحْجِي قَيْدًا إِلَّا وَابِدَ هَيْكَلِ

السير
السير بالفتح

كَلِمَتُهُ وَصَحْرُ حَطِّ السَّيْلِ مِنْ عَمَلِ

الحج
الحج بالفتح
الحج بالفتح

كَمَا زَلَّتِ الصُّفُوفُ بِالتَّسْوِيلِ

الصفوف
الصفوف بالفتح

إِذَا جَاشَ فِيهِ حِمَّةٌ عَلَى مَجَلِ

الجم
الجم بالفتح

أَثَرُ الْغُبَارِ بِالْكَدِّ الْمُرْكَلِ

المركل
المركل بالفتح

وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْغَيْفِ لِلثَّقَلِ

الغيف
الغيف بالفتح

مَكَرٌ مَقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا

المدبر
المدبر بالفتح

يُؤَلِّبُ الْبَدْعَ فِي حَالِ مَتْنِهِ

البدع
البدع بالفتح

أَلَيْسَ بِجَيَّاشٍ كَأَنَّ أَهْرَاقَهُ

الاهراق
الاهراق بالفتح

يَنْزِلُ الْعَلَامُ الْخَفِيفُ صَهْوَانَهُ

الصهوان
الصهوان بالفتح

يقول هذا الفرس مكر اذا اراد منه الكرم فمكر اذا اراد منه
الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

الفرس و مقبل اذا اراد منه اقباله و مدبر اذا اراد منه
ادباده و قوله معاينة ان الكرم و الفرد الاقبال
والادباج معنونه في قوله لا فعله لان فيها تضاد
ثم شبهه في سرعة من وصلابه خلقه بحج عظيم
الفاء السيل من مكان عال الى خضيف
غير كنه به كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
كمن يفرانيد سوار خيل ان جاز سوار نش
باران نزل منه از آسمان
غير عجبده لا غشيان اسب صاحب جوش بود
يعني حشيت به كاذب صدر وقت و ديدنش براه كرم
جوش سمد در ادوارت چون صدر كوز كرم
با كرم نميكند
بغير سرعت رفتن داشت در وقتي كه اسبهار
ديگر در رفتن است شده باشند و در رفتن غبار را
بلند كرده باشند در سخت و كوبيده به پا كرم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

كسوف يبدون الصبي يخطف عليه
فيسبح له دوى قاسم

دُرُّ كَحْدَرُوفِ الْوَلِيدِ امْرُءٍ
له ابطا طي وسائنا نامة
البدون فرغ "بكر در زراف" طير

ضلع اذا استدته سد حه
كان على التني منه اذ النحي
عظيم الاضلاع "الاذ انظر لادبره" ستر غنه

كان دماء الهاديات نجح
نعت لناسب كان نفاعه
الانحاء الاعمار الفصد

عذارى دوار في ملائذي
فعدا ركي دوار في ملائذي
الانحاء الاعمار الفصد

جيد مع في العشرة خول
نادين كالجاء المفصل بنية
بجاءهم الدرع اللولو صفة جرجا

تتابع كفه جمل موصل
بضاني فوق الارض ليس عر
الارض الاصل قلاء

دار خاء حان وتقرى تنقل
ملك عريس اذ ضلالية خطل
الذي بسحق في الطبيب

عذارى دوار في ملائذي
فعدا ركي دوار في ملائذي
الانحاء الاعمار الفصد

جيد مع في العشرة خول
نادين كالجاء المفصل بنية
بجاءهم الدرع اللولو صفة جرجا

جيد مع في العشرة خول
نادين كالجاء المفصل بنية
بجاءهم الدرع اللولو صفة جرجا

لا عدل في الحيل الذي يقع زنبه في جانب وهو عيب
نهاران با بهادر وقت دونه در موضع دسما
عمر لانه بر البريت اودقن ديا بانه ديا دوقن
الذي بسحق في الطبيب

عذارى دوار في ملائذي
فعدا ركي دوار في ملائذي
الانحاء الاعمار الفصد

جيد مع في العشرة خول
نادين كالجاء المفصل بنية
بجاءهم الدرع اللولو صفة جرجا

بعد البيت يحمل مقيمين احدهما ما لا زالت له ولها
سرنا وبقرب ان يكون المرف مقصودا في نظر كنهه من هذا
فقد التفت الى اعلا ص ١٠٧ في الاثر الاضطراري والبعث والذات انا وصفا
دوسنا الى مكان بعيد لم يملوا قد البصر والبصير والذات انا وصفا
الى ذلك المكان لم ير الا اضطراري كناية عن شدة سير هذا
استقصت ابناء الباسا در

فَالْحَصَا بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ
نَعَادَى عِدَاءٍ بَيْنَ تَوْرٍ نَجْمَةٍ
دِرَاكًا وَلَمْ يَنْصَجْ بِمَا فِي عَيْسِلِ
صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدْ بَرَّ مُعْجَلِ
نَظْلَ طَهَامَةَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْصَجِ
جَوَاهِرُهَا فِي مَرَّةٍ لَمْ تَرَيْلِ
صَفِيفَ الْمَصْفُوفَةِ عَالِيَةً
نَظْلَ طَهَامَةَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْصَجِ
جَوَاهِرُهَا فِي مَرَّةٍ لَمْ تَرَيْلِ
صَفِيفَ الْمَصْفُوفَةِ عَالِيَةً

وَرَحْمَاكَادَ الطَّرْفُ يَقْصُرُ وَنَدَى
مَتَى مَا تَرَقَّى الْعَيْنُ فَيَسْقُطُ
وَبَاتَ عَلَيْهِ سَجَةٌ وَحَالًا مَهْ
وَبَاتَ عَلَيْهِ سَجَةٌ وَحَالًا مَهْ

اصاح تری برقا اربک فیضه
 (بلندہ)
 مرخم یا صاحبہ

کلمع الیدین فی حبی مکل
 ضاحکہ
 کبارہ
 غنیمہ

بُضِي سَنَاءُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ
أَمَّا السَّلَاطُ بِالذِّبَالِ الْمَقْتَلِ

نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب

قَدَّتْ لَهُ وَصَحْبِي بَيْنَ صَارِحٍ وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مَاتَ لِي

عَلَى قَطَنِ بِالشِّيمِ ابْنِ صَوْبِهِ وَأَسْبَرَهُ عَلَى الْمَسْتَأْفِذِ بَلِ

فَأَضَعِي تَسْحِ الْمَاءِ حَوْلَ كَيْفِهِ يَكْبُ عَلَى الْأَذْيَانِ دَوَّحَ الْكَنْهِي

وَمَرَّ عَلَى الْقَنَانِ مِنْ تَصْبَاتِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ الْعَصَمِ كُلِّ مُزَلِّ

وَتَبْعَاءُ لَمْ تَبْرُكْ بِهَا جَدَّ خَلِّ وَلَا أَطْمَأ الْأَمْسِدَ بَجْدَلِ

كَانَ شَبْرًا فِي عَرْنَيْنِ وَبِلَهْ كَبِيرُ نَاسٍ فِي جِبَادِ مَزْمَلِ

كَانَ ذُرَى رَأْسِ الْجَيْمِرِ غَدُوٍّ مِنَ السَّيْلِ وَالْعَنَاءِ فَلَكِهِ مُزَلِّ

نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب

نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب
نسخه کتب در خط نسخ و کاتب

والتي بصحبة العبيد بعاده نزول اليمان في ذي العيا بالمثل

لان مكاني الجواء غدي صبحن سلا فامن رحيق مفضل

لان السباع فيه غرقى عشية بارهائه القصوى انا بيش عنصل

قد تم كتاب بعون الله الملك والعلام
في اعلال الدين مدونة ^{باعتبار رسالت} كى سم كن ايا حى به